مؤسسات المجتمع المدني وتمكين المرأة المعيلة

"دراسة ميدانية على عينة من النساء المعيلات بمحافظة بني سويف"

الباحثة

رباب عاطف محمود عبد المنعم

مدرس بكلية الآداب – جامعة بني سويف

ملخص

هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على دور الجمعيات الاهلية "جمعية رسالة" في تحقيق تمكين المرأة المعيلة من خلال برامجها التي طرحتها في مجالات التمكين الاقتصادي، والاجتماعي، والمهني، والتدريبي، وتهتم الدراسة الحالية بالمشكلات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية التي تتعرض لها المرأة المعيلة، والتي لم تلقى الاهتمام الكافي من قِبَلْ المنظمات الحكومية بشكل عام، وغير الحكومية (الجمعيات الأهلية) بشكل خاص، ومع التركيز علي دور جمعية رسالة في تحقيق هذه البرامج والأهداف، واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي ، كما اعتمدت علي منهج المسح بالعينة علي ٣٠٠ حالة من المستفيدات من خدمات الجمعية من المرأة المعيلة في محافظة بني سويف، والاستبار، كما اعتمدت علي دراسة ١٠ حالات دراسة متعمقة، واستخدمت الدراسة نظرية المسؤولية الاجتماعية، ونظرية التمكين النسوي من منظور النسوية الليبرالية، واستنتجت الدراسة ان برامج جمعية رسالة التي تقوم بها الجمعية حيال المرأة المعيلة برامج متكاملة لها مردود قوي علي المرأة المعيلة، كما ان للجانب التنظيمي في الجمعية متمثل في المتطوعين دور بارز في تطبيق برامجها، الا ان هذه البرامج تحتاج إلي مزيد من الدعم والتشبيك مع كافة قطاعات المجتمع الرسمية، وغير الرسمية حتي يتحقق التمكين بجميع مؤشراته العلمية وهذا ما أوضحته الرؤية الاستشراقية في ضوء نتائج الدراسة.

الكلمات المفتاحية

التنمية ، المرأة المعيلة، المجتمع المدني

Abstract:

The current study aimed to identify the role of the civil associations "Resala Association" in achieving the empowerment of female breadwinners through their programs in the areas of economic, social, professional and training empowerment. The current study is concerned with the social, cultural and economic problems which female breadwinners are facing, especially those which have not received sufficient attention by governmental organizations in general, and non-governmental organizations (NGOs) in particular, with a focus on the role of the Resala Association in achieving these programs and goals. The study relied on the descriptive approach, and relied on the sample survey approach on 300 cases of women beneficiaries of the association's services from the breadwinner women in Beni Suef governorate. It also relied on the study of 10 in-depth case studies. The study used the theory of *Social Responsibility*, and the theory of *Feminist Empowerment* from the perspective of liberal feminism. The study concluded that the programs of the Resala Association, which are carried out by the association regarding the female breadwinner, are integrated programs that have a strong impact on the female breadwinner, and that the organizational aspect of the association represented by volunteers has a prominent role in implementing its programs. However, these programs need more support and networking with all sectors of society, both official and non-official, in order for empowerment to be achieved with all its scientific indicators, and this is what the forward-looking vision clarified in the light of the results of the study.

Kay words

female breadwinners, Development, civil society

مؤسسات المجتمع المدني وتمكين المرأة المعيلة

"دراسة ميدانية على عينة من النساء المعيلات بمحافظة بني سويف"

الباحثة

رباب عاطف محمود عبد المنعم

مدرس بكلية الآداب – جامعة بني سويف

مـــقدمة

أن جوهر عملية التنمية وهدفها الاستراتيجي والنهائي ينطوي على إحداث التمكين للأفراد والمؤسسات من خلال المساواة في فرص الحياة، وتوسيع البدائل والخيارات أمامهم؛ باعتبارها تدور حول الاستفادة من الطاقات البشرية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتاج والإبداع؛ بهدف تحقيق التوازن في كافة القطاعات التنموية، وجميع المستويات والفئات الاجتماعية داخل المجتمع.

وتلعب منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، دور كبير في تحقيق برامج وأهداف التنمية، من خلال الكشف عن احتياجات أفراد المجتمع الحقيقية؛ كونها تعبر عن الشكل الحقيقي والمباشر لدور المساعدات الخارجية في دعم وتنشيط برامج التنمية المختلفة على المستوى المجتمع ككل.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً من قبل الإدارة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بتفعيل دور المرأة في التنمية الشاملة وضرورة تواجدها في محاور التنمية البشرية، والحرص على تمكينها من حقوقها، وتوعيتها بواجباتها ومسئولياتها (الجرواني،٢٠٠٧ ،ص١٥٠)

فالتنمية ليست مجرد مجموعة من المشروعات الاقتصادية والخدمية القادرة على تقديم المزيد من السلع والخدمات، لتحسين الأنماط الاستهلاكية والمعيشية لأفراد المجتمع؛ وذلك من خلال إعداد المشاريع التي تقدم السلع والخدمات، وقد تزداد كميات السلع والخدمات، مع تحقيق تراكم رأسمالي يؤدى إلى استمرارية نمو هذه المشروعات، بل

وقد يؤدى إلى زيادة أعدادها، ولكن على الرغم من ذلك قد تُصبح التنمية قاصرة، وتعتريها العديد من الصعوبات والمعوقات التي تُصعب من تواجدها واستمرارها أو انخفاض معدلاتها، لأن التنمية الحقيقية تنمية متوازنة، وشاملة، ومستقلة، ومستدامة؛ تتسم بالحداثة، والتمكين.

واتجهت الجمعيات الأهلية حديثاً إلى تبني مفهوم تمكين المرأة المعيلة كإحدى الاستراتيجيات التي ترتكز علي تطبيق، واستيعاب واكتساب المهارات المتقدمة بالاعتماد على استراتيجية تستهدف تنمية المرأة المعيلة اقتصادياً واجتماعياً وذلك لكي تصبح أكثر اعتماداً على نفسها لمواجهة مشكلاتها **(إبراهيم، ٢٠٠٢، ص١٤).**

كما أن مشاركة المرأة المعيلة في التنمية وتمكينها، يُعد أحد المؤشرات التي يقاس عليها تقدم الأمم ونهوضها؛ ويقاس عليها ترتيب الدول في برامج التنمية البشرية المختلفة حيث أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ على" أن التنمية البشرية في البلدان العربية تعاني من نواقص ثلاث هي: نقص الحرية ، ونقص التمكين ، ونقص المعرفة . بل إنها تعاني أيضًا من تراجع في نسبة تمكين المرأة المعيلة، ومن ثم أصبح تمكينها أحد المهام الكبرى لبناء التنمية الشاملة في الوطن العربي، وتحرير طاقتها في إطار المساواة والعدل والإنصاف **(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠٠٣ ، ص ٢٤-٢٦)**

وذكر بيتر دراكر (Peter Drucker) أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه **(حسام الدين ، محمد ،٢٠٠٣، ص ١٧ - ١٨)** كما أنها تخضع إلى سياسة واضحة محددة، مخططة، مدروسة، هادفة وتنسجم مع التوجه الذي ترسمه المجتمعات من اهداف مجتمعية. **(المحمد ، حسين ، ٢٠١٤، ص ٢١).**

ويشير التراث البحثي إلى الدور المحوري الذي يرصد العلاقة بين برامج التنمية الخاصة بتنمية وتمكين المرأة ، والجمعيات الاهلية، ومحاربة الفقر.

فأهتم نمط من الدراسات بتحليل تمكين المرأة من الناحية الاجتماعية، والثقافية والاجتماعية كما في دراسة (السمالوطي، ٢٠٠٧) بعنوان **"دور الجمعيات الأهلية في**

تمكين المرأة "هدف من خلالها إلى التعرف على واقع دور الجمعيات الأهلية في مصر تجاه تمكين المرأة، من حيث حجم الجمعيات الأهلية والنسائية وحجم مشاركة المرأة فيها، من خلال تحليل اثنوجرافي لمجموعة من البرامج المطروحة لتمكين المرأة من خلال تحليل رؤية تاريخية (**السمالوطي ، إقبال، ٢٠٠٧، ص ١٢-٤٣) ،واتفقت هذه الدراسة من حيث الهدف العام مع دراسة (عبد اللطيف ،٢٠٠٨)بعنوان "دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة دراسة حالة لجمعية نهوض وتنمية المرأة"** في التعرف إلى دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة باعتبارها إحدى المداخل الهامة في تحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت إلى أن الجمعية تجاوزت المفهوم التقليدي للعمل الاجتماعي القائم على البر والإحسان والانتقال من المساعدة المؤقتة إلى التنمية في إطار منظومة متكاملة من البرامج الهادفة إلى تمكين المرأة بصفة عامة والمرأة المعيلة في المناطق العشوائية بصفة خاصة، الا انها لم تحقق برامج ومؤشرات التمكين بشكل علمي سليم (**عبد الجواد، سلوى ،٢٠٠٩، ص ص ١-١٥).**

ولم يقف حد الدراسات عند تحليل منظومة الجمعيات الاهلية كمنظومة تمكينية بل انتقل التحليل ليرصد طرق تقويم برامج التنمية المطروحة من قبل هذه الجمعيات ففي دراسة (محسن ،٢٠٠٤) بعنوان**" :دراسة تقويمية لمنهاج عمل مراكز الشباب في تنمية البيئة الريفية من منظور طريقة تنظيم المجتمع – دراسة ميدانية مطبقة على مركز شباب الوسطى محافظة بني سويف"** هدف من خلالها إلى تقويم دور مراكز الشباب في تنمية المجتمع المحلي الريفي والكشف عن أهم المعوقات التي تحد من قيام مراكز الشباب بدوره، واستنتجت من خلالها أن مركز الشباب يقوم بعدة أدوار مثل المساهمة في تنمية الوعي بأنشطة تنمية المجتمع، وتدعيم المشاركة الشعبية إلا أن هذا الدور لا يتناسب مع ما هو مطلوب منه، علاوة على تنوع مصادر تمويله ما بين (حكومي وأهلي وذاتي) إلا أنه لم تعطي اهتماماً للهيئات الأخرى في تمويل مشروعاته مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية (**محسن، محمد ٢٠٠٤، ص ١٢٢-١٣٣).**

ولم تقف الدراسات التقويمية عند حد تقويم منظومة التنمية بل امتدت لتتناول تقويم البرامج التنموية المطروحة من قبل منظمات القروض ومشروعات تنمية المرأة كما في دراسة أتوهارا ،٢٠٠٩**(2009, Itohara&Hoque)** بعنوان" **تمكين المرأة من خلال المشاركة في برنامج القروض الصغيرة" دراسة حالة لبنغلادش"** والتي هدفت من خلالها إلى التعرف علي واقع منظمات القروض الصغيرة التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بنغلادش، وتمكين المرأة الريفية، وحاولت تقييم تأثير برامج القروض الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في بنغلاديش، واستنتجت أن برنامج القروض في بنجلادش يحتاج إلي إعادة هيكله لأنها فشلت في تحقيق التنمية الاقتصادية للمرأة **(Hoque&, Itohara K 2009,p p 1549-1652)** وأظهرت دراسة كاهن **(Bibi& Khan,2011)** عنوان **"التمكين الاقتصادي والاجتماعي لنساء خلال النهج التشاركي تقييم نقدي"** وجود تحسناً في المؤشرات الكمية لتمكين المرأة المعيلة، مثل: بناء القدرات، والحصول على القروض الصغيرة المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والحد من عبء العمل مؤشرًا على أن الآثار الإيجابية لمشروعات التنمية ليست مستدامة**(Khan& Bibi, 2011, pp. 33-148)**

وهناك" نمطًا أخرًا من الدراسات اهتمت بتمكين الجمعيات الاهلية من أداء مهمتها التنموية،

"بوندارا (Malhotra, Boender,2002) **"بعنوان قياس تمكين المرأة _مقياس عالمي"**، والتي هدف من خلالها إلى وضع إطار منهجي لقياس تمكين المرأة ، بالاعتماد على واقع الدراسات السابقة المتعلقة بمشاركة المرأة مجتمعياً، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها وضع تصور لمقياس عالمي يفيد في الكشف عن واقع تمكين المرأة في مجالات الحياة المختلفة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية وغيرها، وأهم مؤشرات ومجالات تمكين المرأة **(Malhotra, Boender, C,2002,pp:1-32)** وتشابهت هذه الدراسة مع دراسة **(عبد المجيد، ٢٠٠٤)** بعنوان "تمكين جمعيات

المـرأة " والتي هدف من خلالها إلى التعرف على مدى توافر عوامل تحقق التمكين لجمعيات المرأة في المجتمعـات المحلية بالرجوع إلي التطور التاريخي والتراث البحثي لبعض الدراسات**(عبد المجيد، ٢٠٠٤، ص ١٤٣٣-١٥٢٠)**

وعن علاقة مكانة المرأة بالعمل الحر والتحول الاقتصادي؛ ركز نمط من الدراسات علي دراسة العلاقة التفاعلية بينهم، كما في دراسة بعنوان التحول الاقتصادي والتغير في عمل المرأة قام بها كلا من لوزن ،فايلكنر (1991. Lawson & Faulkner) والتي تناولت العلاقة بين التحول الاقتصادي والتغير في طبيعة عمل أو عمالة المرأة و المكانة الاقتصادية للنساء في الدول النامية ، توصلت نتائجها إلى أن هناك فجوة بين مهن النساء ومهن الرجال فيما يتعلق بالتحكم في العمل "أي المكانة المهنية" وتزايد تلك الفجوة مع برامج التحول الاقتصادي للمجتمعات **(Faulkner A.H & Lawson V.A 1991,p 23-33)** كما تشابهت من حيث الموضوع مع دراسة أدبرا (Adubra,2002)بعنوان **"العلاقة بين طبيعة المهن غير التقليدية وبين تمكين المرأة فى مجتمع توجو"** والتي هدف من خلالها إلى معرفة مدى تمكين المرأة في المهن غير التقليدية في المجتمع، وتوصلت إلى أن هناك بعض المكتسبات التي تحققت للنساء في مكانة العمل للمرأة في مجتمع توجو، إلا أن واقع التمكين مازال حلما لم يكتمل للمرأة ، وأن الوضع الاقتصادي يمثل أحد العوامل التي تؤثر على تمكين المرأة وإنه ما زال يحتاج إلي تطوير **(Adubra .A.L 2002,p12-18)**، وتشابهت مع دراسة سميت، وماسون (Smith & Mason, 2003)بعنوان **"تمكين المرأة في السياق الاجتماعي"** ، من حيث تركيزها علي قضايا تمكين المرأة، والتي هدفت إلى قياس تمكين المرأة المتزوجة في المجال العائلي، وتوصلت نتائجها إلى أن معايير النسق النوعي تلعب دوراً في تحديد طبيعة تمكين النساء في المجتمع أكثر من الخصائص الشخصية والأسرية،وأن السمات المجتمعية تعد أكثر تأثيراً من السمات الفردية الشخصية في تفسير عوامل لاختلاف في تمكين المرأة .

وعن دور الحكومة في مكافحة الفقر المتفاقم مع سياسات التحول الاقتصادي في مصر هدفت دراسة الأشوح إلى التعرف على أهم ملامح الفقر المتزامن مع تطبيق سياسة التحول في مصر، مع توجيه اهتمام خاص لفقر المرأة الذي أصبح ظاهرة نجم عنها مصطلح " تأنيث الفقر" خلال تلك الفترة، وتوصلت إلى أن ١٣ %من الأسر المصرية تعولها نساء مقابل ٨٧ %يعولها الرجال .واقترحت الدراسة مساعدة المرأة على العمل والإنتاج داخل منزلها دون حاجتها للخروج **(الأشوح، ٢٠٠٠، ص١-١٩)** في الوقت الذي هدفت فيه دراسة "توفيق٢٠٠٤، بعنوان **"إسهامات الجمعيات النسائية وتمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة"** والمعوقات التي تحد تمكين المرأة ، من اجل التوصل إلي تصور مقترح من وجهة نظر الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتدعيم دور الجمعيات النسائية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة، وقد توصلت الدراسة إلي ضرورة العمل علي تطوير الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية من خلال دراسة احتياجات المرأة ووضع برامج لإشباعها، وتنمية مصادر تمويل مشروعات تمكين المرأة، وتنمية وعيها بحقوقها وواجباتها(توفيق، هدي،٢٠٠٤، ١-٣٩) وتشابهت من حيث النتائج مع دراسة قام بها "جولدستن، جارس Jerome, Goldstin,2005 () بعنوان **"امكانية قيام المنظمات غير الحكومية (NOG) بالتخطيط"** وهدفت إلي دراسة البرامج الموجهة للتخفيف من حدة الفقر ، خاصة لقاطني المناطق الفقيرة ، و ركزت على برامج التنمية في هذه المناطق بهدف توفير الدعم المادي و العيني و المساعدة في تشييد دور الرعاية الصحية و الاجتماعية و تمكين الفقراء من توزيع منتجاتهم و ترشيد استهلاكهم.

وانتقل نمط الدراسات ليناقش ظاهرة تأنيث الفقر واسهامات المجتمع المدني في معالجة الظاهرة ، فجاءت دراسة (حجازي ، ٢٠٠٧)بعنوان : **إسهامات منظمات المجتمع المدني في مواجهة ظاهرة تأنيث الفقر في ظل العول**مة " دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع" والتي هدف من خلالها إلى التعرف على الاسهامات التي تقدمها

الجمعيات الاهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في التخفيف من حدة انتشار ظاهرة تأنيث الفقر بين النساء في الريف والحضر، وتوصلت الدراسة إلى أن إسهامات منظمات المجتمع المدني في مواجهة ظاهرة تأنيث الفقر كانت في محدودة إلي درجة كبيرة**(حجازي، هدى ،٢٠٠٧ ،ص ٢٣-٤٤)**

أما فيما يتعلق بآليات تمكين المرأة في الجمعيات الاهلية، اهتمت الدراسات برصد طرق وبرامج تمكين المرأة الفقيرة ، كما في دراسة (السيد ،عمارة، ٢٠٠٨) بعنوان: **دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفقيرة للتعامل مع آليات سوق العمل** .هدفت الدراسة إلى تحديد دور المنظمات غير الحكومية في تزويد المرأة الفقيرة بالمعارف والمهارات والاتجاهات للتعامل مع آليات سوق العمل والكشف عن المعوقات التي تواجه المرأة الفقيرة من الاستفادة من برامج وخدمات هذه المنظمات، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أنه ما زالت قدرات الجمعيات الأهلية غير قادرة على زيادة معارف ومعلومات عن المرأة الفقيرة للتعامل مع سوق العمل، وأن المرأة الفقيرة تواجه معوقات متعددة للتعامل مع آليات السوق مما يقلل من الاستفادة من برامج وخدمات الجمعية **(السيد، عمارة،٢٠٠٨، ص ١٢-٦٠)**.

كما نالت ظاهرة تمكين المرأة المعيلة وعلاقته بالمجتمع المدني قطاع كبير من الدراسات، فقدم (عبد الجواد،٢٠٠٩) **دراسة بعنوان استخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة المشكلات ".**هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات المرأة المعيلة من خلال استراتيجية التمكين والكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الاستراتيجية ومساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في القياس القبلي والبعدي أي نجاح برنامج التدخل المهني باستخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية

والصحية وإعادة تشكيل المحيط البيئي لها وتوفير عوامل الاستقرار عن طريق تحسن في المفاهيم المرتبطة **(عبد الجواد،٢٠٠٩، ص ١-٥٤).**

أما فيما يتعلق بالمشكلات الاسرية والثقافية التي تتعرض لها المرأة المعيلة، تشير نتائج دراسة قام بها "كاهشموفا "(Khamova,2011) إلي أن غياب الرجل أثر بالسلب علـى الحياة الاجتماعية والاقتصادية و الأسرية للمرأة المعيلة، وأدى إلى زيادة عدم الشعور بالأمن الاجتماعي ، كما أن المرأة المعيلة تعـاني مـن العزلة الاجتماعية والتهميش والحرمان والشعور بالدونية والإهمال، بالإضافة إلـى سوء أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والصحية ، مما يؤكد علـى ضـرورة مساندتها وتنمية مهاراتها الحياتية للمشاركة في تنمية المجتمع ومساعدتها على مواجهـة مـشكلاتها بنفسها عن طريق تدريبها وتعليمها لتحسين مستواها المعيشي لتصبح قادرة على اكتـشاف ذاتها وما بداخلها من قدرات ومهارات(Khamova,2011,p 1-9)وتشابهت في دراسة (جمعة ،محمد، ٢٠١٤) **بعنوان خدمات الجمعيات الاهلية وتمكين الفقراء بالمجتمعات الريفية"** جاءت هذه الدراسة لِتَستهدِف الخدمات التـي تُقدِمها الجمعيات الأهلية ودورها في تحقيق التمكين لدى الفقراء بالمجتمعات الريفيـة، باعتبارهـا إحدى الفئات الضعيفة غير القادرة والمهمشة" **(جمعة ،محمد، ٢٠١٤،ص ١-٢٩٠)** واختلفت من حيث الموضوع مع دراسة (عبداالله ٢٠١٧،) بعنوان **"اختبار فعالية نموذج المساعدة المتبادلة مع جماعات المرأة المعيلـة للتخفيـف مـن حـدة المشكلات الأسرية"** المتمثلة في مفهومي (الإهمال الأسري – الانحرافات الـسلوكية للأبنـاء) ، كمـا استنتجت أهمية تصميم البرامج الاجتماعية التي تسهم في التخفيف من حدة المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة.

وركزت بعض الدراسات علي المشاكل الثقافية والتحديات المجتمعية التي تواجه المرأة المعيلة كما في دراسة (Habib, T. Z,2017) استهدفت الدراسة تقصي التحديات الاجتماعية-الثقافية التي تواجهها السيدات المعيلات في بنجلادش .وأوضحت نتائج الدراسة عن اختلاف التحديات التي تواجهها السيدات المعيلات طبًقا للمكانة الاجتماعية-

الاقتصادية، ومحل السكن ،ريف-حضر وسبب كونهن معيلات كما أوضحت أن أبرز التحديات التي تواجهها هؤلاء السيدات هي المشكلات المادية **(Habib, T. Z. 2017,p90)**.

<u>تعليق نقدي على التراث البحثي</u>

من خلال عرض للتراث البحثي المرتبط بموضوع البحث قامت الدراسة بتحليل للتراث البحثي من خلال التعليق علي هذه الدراسات من حيث محورين متكاملين

١-من حيث الهدف العام للبحث.

ركزت بعض هذه الدراسات علي تحليل تمكين المرأة من الناحية الاجتماعية، والثقافية والاجتماعية كما في دراسة (محسن ،٢٠٠٤) بعنوان**" :دراسة تقويمية لمنهاج عمل مراكز الشباب في تنمية البيئة الريفية من منظور طريقة تنظيم المجتمع – دراسة ميدانية مطبقة على مركز شباب الوسطى محافظة بني سويف"** ودراسة (السمالوطي، ٢٠٠٧)بعنوان **دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة**، ودراسة **(عبد اللطيف ،٢٠٠٨)بعنوان "دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة دراسة حالة لجمعية نهوض وتنمية المرأة ،**

ولم يقف نمط الدراسات عند هذا الحد بل تباينت الدراسات من حيث الموضوعات حيث ركز بعضها على المؤسسات غير الحكومية، والبعض الآخر تناول المؤسسات الحكومية، بينما انفردت بعض الدراسات في تناولها لعلاقة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وقضايا التمكين النسوي، **كما في دراسة Malhotra, (Boender,2002) "بعنوان قياس تمكين المرأة _مقياس عالمي"** والتي تشابهت مع دراسة **(عبد المجيد، ٢٠٠٤)**بعنوان "تمكين جمعيات المرأة". ودراسة **(Itohara&Hoque,2009)** بعنوان" **تمكين المرأة من خلال المشاركة في برنامج القروض الصغيرة" ، ودراسة (Bibi& Khan,2011،)**بعنوان **"التمكين الاقتصادي والاجتماعي لنساء خلال النهج التشاركي تقييم نقدي**

كما ارتبط نمط أخر من الدراسات بالقضايا التي ركزت علي تمكين المرأة المعيلة من خلال الجمعيات الأهلية كما في دراسة (Adubra,2002)بعنوان **"العلاقة بين طبيعة المهن غير التقليدية وبين تمكين المرأة فى مجتمع توجو،** ودراسة (Smith & Mason, 2003)بعنوان **"تمكين المرأة في السياق الاجتماعي"** ودراسة (توفيق٢٠٠٤) بعنوان **"إسهامات الجمعيات النسائية وتمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة،** ودراسة (عبد الجواد،٢٠٠٩) **بعنوان استخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة المشكلات،** ودراسة (عبداالله ،٢٠١٧) بعنوان **"اختبار فعالية نموذج المساعدة المتبادلة مع جماعات المرأة المعيلة للتخفيف من حدة المشكلات الأسرية،** ودراسة (Habib, T. Z,2017) بعنوان **"تقصي التحديات الاجتماعية-الثقافية التي تواجهها السيدات المعيلات في بنجلادش".**

والجدير بالذكر ان معظم هذه الدراسات تشابهت مع الدراسة الحالية من حيث الهدف العام للبحث وهو دراسة الجمعيات الاهلية ودورها في تمكين المرأة المعيلة الا انها اعتمدت في موضوعاتها علي دراسات تاريخية ترصد دور الجمعيات الأهلية والبرامج المطروحة ، وفي معظمها لم تتطرق إلي المردود لقضايا التمكين والتنمية ،والمردود الاجتماعي له علي المرأة المعيلة، مما يعكس أهمية الدراسة الحالية من حيث الموضوع الذي يقيس برامج التنمية علي واقع المرأة المعيلة في المجتمع هذا من ناحية ، ومن ناحية أخري كانت معظم هذه الدراسات جزئية من حيث الهدف العام حيث ركزت أما علي الجمعيات فقط، أم المردود علي المستفيدين فقط، وتحاول الدراسة الحالية الجمع بين عنصري الموضوع.

١- <u>من حيث الاطار النظرى والمنهجى.</u>

اعتمدت بعض الدراسات السابقة علي النظريات النقدية في علم الاجتماع التي تضع رؤية جزئية قائمة علي التقييم الاجتماعي والتاريخي والتحليلي للجمعيات الاهلية كما

في دراسة (محسن ،٢٠٠٤) بعنوان" :دراسة تقويمية لمنهاج عمل مراكز الشباب في تنمية البيئة الريفية من منظور طريقة تنظيم المجتمع – دراسة ميدانية مطبقة على مركز شباب الوسطى محافظة بني سويف، **ودراسة (Itohara&Hoque,2009)** بعنوان" تمكين المرأة من خلال المشاركة في برنامج القروض الصغيرة، دراسة حالة من بنغلادش".

واعتمد البعض علي مقاييس التمكين كمقياس تحليلي للدراسة كما في دراسة جمعة ،محمد، ٢٠١٤) **بعنوان خدمات الجمعيات الاهلية وتمكين الفقراء بالمجتمعات الريفية،** كما ركز البعض الاخر علي نظرية التهميش الاقتصادي التي تقيس الفقر في المجتمعات كما جاء في دراسة**(الاشوح، ٢٠٠٠) " نظرة خاصة إلى فقر النساء – رؤية اقتصادية تحليلية"**.

أما من حيث المنهج والأدوات

اعتمدت معظم الدراسات علي المنهج التاريخي والمقارن ، ودراسة الحالة لبعض الجمعيات الاهلية كما جاء في دراسة **(عبد المجيد، ٢٠٠٣)**بعنوان **"**تمكين جمعيات المرأة" ودراسة**(Malhotra, Boender,2002) "بعنوان قياس تمكين المرأة _ مقياس عالمي**

كما وضعت العديد من الدراسات أدوات تحليلية ارتبطت بتحليل السجلات والوثائق، والتحليل الكيفي لبرامج عمل الجمعيات الاهلية، كما اعتمد البعض علي المنهج شبه التجريبي للتجربة القبلية والبعدية كما جاء في دراسة"**(Itohara&Hoque,2009,)**بعنوان" **تمكين المرأة من خلال المشاركة في برنامج القروض الصغيرة" دراسة حالة لبنغلادش، ودراسة (**عبدالله ،٢٠١٧) بعنوان **"اختبار فعالية نموذج المساعدة المتبادلة مع جماعات المرأة المعيلة للتخفيف من حدة المشكلات الأسرية"**

وقد اختلفت معظم هذه الدراسات مع الدراسة الحالية من حيث الاطار النظري حيث إن الدراسة تقوم علي فكرة الدمج النظري والموائمة النظرية لأكثر من اتجاه بالاعتماد علي النظريات العلمية التي حللت المسؤولية الاجتماعية وتبنيها لنظرية المسؤولية الاجتماعية، والمزاوجة بينها وبين نظريات التنمية والتمكين النسوي والذي تبنها علم الاجتماع من خلال مدخل النسوية الليبرالية.

كما اعتمدت الدراسة علي دراسة المستفيدين من خلال تبنيها البحث لأكثر من طريقة منهجية تمثلت في استمارة الاستبيان الخاصة بالمستفيدين من الخدمات، بالإضافة إلي المقابلة المتعمقة ، وتحليل للوثائق والسجلات وذلك بهدف الوصول إلي رؤية وتصور متكامل يحقق اهداف البحث، مع الإشارة أن هذا الاختلاف لا ينفي أن البحث استفاد من الدراسات السابقة من حيث المنهجية المتبعة والأدوات المستخدمة في بيان دور المؤسسات في تمكين المرأة في مجالات متعددة . كما استفاد البحث من النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات وطريقة عرضها في تطوير أداة البحث؛ وهذا يعني أن الدراسة الحالية جاءت امتداداً لهذه الدراسات وليس نفيها.

مشكلة البحث

تؤكد معظم الاتجاهات التنموية الحديثة على ضرورة الاهتمام بتوجيه البحوث لأوضاع المرأة ومشكلاتها وكيفية مواجهة تلك المشكلات وتحسين حياتها كهدف رئيسي للتنمية من خلال سن التشريعات وتفعيل البرامج التي تساهم في تمكين المرأة وإعطائها الفرص المتساوية**(oque, &, Itohara , 2009,p:244)**

ويرجع ذلك إلي أن دور المرأة المعيلة في أي مجتمع يعد أحد المقاييس التي تعبر عن نموه وتطوره، فالمرأة تقوم بدور في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية يفوق ما قد يقوم به الرجل ، فقيامها بواجباتها الأسرية، بالإضافة إلي قيامها بدور آخر يتمثل في كفالة الأسرة ، ويزداد دورها بصفة خاصة في حالة غياب زوجها سواء كانت أرملة أو مهجورة أو مطلقة **(فرج ،٢٠٠٧ ، ص ٤٢)**

وتنتشر ظاهرة الإعالة النسائية للأسر في الدول المتقدمة والنامية على السواء، ففي أوروبا وأمريكا الشمالية تقدر نسبتهن بحوالي ٢٠٪، وعلى المستوى العربي بلغت نسبتهم ٤٢,٩% ، كما أن ٧٠% من الأسر الأحادية في العالم تديرها نساء(الشربيني، والي ، ٢٠١٧) وفي المجتمع المصري تزداد أعداد الأسر التي تعولها نساء، وتشكل شريحة وقطاع كبير من المجتمع، وتشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة النساء المعيلات يبلغ حوالى ٢٢ %في الحضر بينما في الريف يبلغ٢٥%. (A statistical portrait: women and men in Egypt, 2003, P.19)

ومن هنا جاء مفهوم تأنيث الفقر Poverty of Feminization الذي استخدمه لأول مرة – ديانا بيرث" Pierce Diana" في إشارة إلي أن الأسرة التي ترأسها امرأة أكثر عرضة للفقر، حيث وجدت أن ٥٠ %من الأسر الفقيرة ترأسها امرأة، كما وصلت دراسات أخرى إلى النتيجة نفسها باستخدام أكثر من مؤشر من مؤشرات الرفاهية **(الباز، وآخرون،١٩٩٥، ص ١٤)**

وينطوي مفهوم تأنيث الفقر على أن المرأة تكون أكثر تأثرا وحساسية للمتغيرات الاقتصادية المتمثلة في انخفاض الدخل والمستوى المعيشي لعدم وجود القدرة على إشباع الاحتياجات الضرورية بها **(محرم وأخرون، ٢٠١٢ ص١٩٦)**

وإزاء تزايد أعداد السيدات المعيلات في الآونة الأخيرة وخصوصاً في مصر، نظراً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، تحولت أنظار العديد من الباحثين نحو دراسة المشكلات والقضايا والضغوط الحياتية التي تثقل كاهلها، ودور الجمعيات الاهلية في تحقيق التنمية المتكاملة التي تهدف إلي التمكين.

وثمة إشكالية أخري تواجهها المرأة المعيلة، تكمن في أن المرأة المعيلة تفتقر إلي المهارات اللازمة للدخول إلى سوق العمل، كما أنها تعاني من ضعف القدرة على اتخاذ القرار وضعف القدرة على تحقيق الذات، بالإضافة إلى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

فكما أكد (تقرير التنمية العربية، ٢٠٠٣) أن المجتمعات العربية تعاني من نقص لافت للنظر في تمكين المرأة ، وبالتالي أصبح تمكين المرأة أحد المهام الكبرى لبناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، وتحرير طاقتها في إطار المساواة والعدل والإنصاف**"(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠٠٣، ص ٢٤-٢٦)**

كما ارتبطت المرأة المعيلة بقضية هامة ومحورية تمثلت في قضية الفقر، والذي يندرج تحتها العديد من الأزمات والمشكلات التي لا يمكن أن تنفصم عنها، وتدل على محورية قضايا المرأة المعيلة ، وأن هناك أسبابا كامنة وراء تأثير الفقر على وضع المرأة، والتي هي فى المقام الأول أسباب جذرية متأصلة داخل المجتمع، نابعة منه ومن معطياته تجاه المرأة.

ومع التغيرات العالمية المعاصرة، واتساع دائرة النشاط الاقتصادي وتطبيق سياسات الاقتصاد الحر الذى لا يعرف الحدود والحواجز بين الدول وتطبيق سياسات الخصخصة، وتطور برامج التكيف الهيكلي وما صاحبه من إضعاف قدرة الحكومات على توفير الاحتياجات الضرورية للفقراء ، وهذه الأسباب جعلت المرأة المعيلة من أكثر الفئات حرماناً من التعليم، والرعاية الصحية، كما أن فرصتها في سوق العمل أقل بكثير من الرجل، بالإضافة إلي افتقادها إلي التدريب الكافي الذى يؤهلها للحصول على وظيفة بدخل شهري ثابت أو عمل بمشروع صغير.

من ثم أصبح الاستثمار في قدرات المرأة وتمكينها من أكثر السبل ضماناً للإسهام في مواجهة مشكلاتها، حيث شهد العقدان الماضيان تزايداً ملحوظاً لوعي المجتمع بهذه المشكلات ومن ثم تنمية المرأة وتمكينها **(عبد الجواد، ٢٠٠٩، ص١٧٥٦)**.

ومن هذا المنطلق تأتي مشكلة البحث من تصور أن المرأة المعيلة إحدى أهم فئات المجتمع التي تعانى بشكل عام والأسرة التي تعولها بشكل خاص من أثار الفقر .لذا فإنها تلجأ إلى بعض من أساليب التكيف المعيشي؛ من خلال تطبيق ممارسات وأنشطة مكتسبة للتكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، كأساليب وآليات للتواؤم مع أثار

ظاهرة تأنيث الفقر، كاللجوء للجمعيات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني للمساعدة في حل مشكلاتها المختلفة، لذا تسعي الدراسة الحالية إلي التعرف على أساليب التكيف التي تتبعها المرأة المعيلة لتحسين المستوى المعيشي لأسرتها من خلال مؤسسة رسالة، والتعرف على أبعاد ظاهرة تأنيث الفقر، والبرامج التي تطرحها مؤسسة رسالة لتمكين المرأة المعيلة، ومدي مساهمة هذه البرامج في رفع مستوي معيشة المرأة المعيلة، ونمط المساعدات التي تقدمها لها، ونوعها، وكذلك التعرف على مدى ملائمة بعض المساعدات لوضعها المجتمعي، وتحسن الرعاية الطبية المقدمة لها، ومواجهة الأمراض، وكذلك الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسة بهدف مساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها الاجتماعية المتنوعة، **وهذا ما يقودنا إلى الانطلاق من تساؤل أساسي مؤداه: ما دور مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة المعيلة بمحافظة بني سويف؟**

<u>أهمية الموضوع</u>

إن الاهتمام العالمي بظاهرة تأنيث الفقر جعل قضية المرأة المعيلة ومشكلاتها تطفو علي السطح مما جعل من استيعابها داخل خطط التنمية، وبرامج التمكين التي يطرحها المجتمع المدني والجمعيات الاهلية علي قدر كبير من الأهمية، حيث تهتم الدراسة الحالية بالمشكلات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية التي تتعرض لها المرأة المعيلة، والتي لم تلقى الاهتمام الكافي من قِبَلْ المنظمات الحكومية بشكل عام، وغير الحكومية (الجمعيات الأهلية) بشكل خاص، والتركيز علي دور جمعية رسالة في تحقيق هذه البرامج والأهداف .

ولهذه الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية في آن واحد، فبالنسبة للأهمية النظرية، تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مدى ملائمة القضايا الفكرية لنظرية المسئولية الاجتماعية، والنظرية النسوية الليبرالية، ومدخل المرأة والتنمية، ومدخل المرأة المعيلة، ومدخل التمكين النسوي والتنمية في دراسة تأثير مؤسسات المجتمع المدني في دعم المرأة المعيلة. أما فيما يتعلق بالأهمية العملية، فتسعى هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلات

التي تواجه المرأة المعيلة، ودور مؤسسة رسالة في مواجهة تلك المشكلات التي تعاني منها في محافظة بني سويف، من خلال اقتراح مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تهدف إلي دعم عملية تمكين المرأة المعيلة وحل مشكلاتها.

أهداف الدراسة:-

تنطلق هذه الدراسة من هدف أساسي، وهو التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة المعيلة في محافظة بني سويف، وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية على النحو التالي:-

١- التعرف على السمات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المعيلة في محافظة بني سويف .

٢-التعرف على الأنشطة التي تمارسها المؤسسة لدى المرأة المعيلة في محافظة بني سويف.

٣- التعرف الوسائل التي تستخدمها المؤسسة للحد من المشكلات الاجتماعية لدي المرأة المعيلة في محافظة بني سويف

٤- التعرف على المعوقات التي تواجه المؤسسة في دعم المرأة المعيلة في محافظة بني سويف.

٥ـــتقديم رؤية استشرافية للكيفية التي يمكن استخدامها في تحسين مستوى معيشة المرأة المعيلة بمحافظة بني سويف.

تساؤلات الدراسة

تنطلق الدراسة الراهنة من تساؤل أساسي مؤداه: ما دور مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة المعيلة في محافظة بني سويف؟ وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:-

١- ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المعيلة؟

٢- ما دور مؤسسات المجتمع المدني (مؤسسة رسالة) في الدعم الاقتصادي للمرأة المعيلة؟

٣- ما دور مؤسسات المجتمع المدني (مؤسسة رسالة) في دعم الخدمات الطبية للمرأة المعيلة؟

٤- ما دور مؤسسات المجتمع المدني (مؤسسة رسالة) في مواجهة المشكلات العاجلة للمرأة المعيلة ؟

أولاً: مفاهيم الدراسة

في هذه الدراسة سوف يتم التركيز على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي: مفهوم مؤسسات المجتمع المدني، ومفهوم التمكين، ومفهوم المرأة المعيلة.

١- مؤسسات المجتمع المدني.

تعرف مؤسسات المجتمع المدني على أنها منظمات أنشئت؛ لتحقيق أهداف اجتماعية محددة وليس الغرض الاساسي من إنشائها هو الربح" **(Human,2007,p8)**

كما تعرف أيضًا بأنها "التجمعات المنظمة غير الهادفة للربح التي تعمل في مجالات الرعاية الاجتماعية، وتعتمد في تمويلها على تبرعات القطاع الخاص أو أشخاص من المجتمع أو من جهات أجنبية" **(عز الدين، ٢٠٠٨، ص ٨٢)**

ويمكن تعريف مؤسسات المجتمع المدني إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها "مؤسسة أهلية غير قابلة للربح؛ تقدم مساهمات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية، ويمكن تحديد مؤسسة رسالة بمحافظة بني سويف كواقع للدراسة".

نبذة عن المؤسسة محل الدراسة

مؤسسة خيرية (مؤسسة رسالة) تقوم بالكثير من الأنشطة في مصر، تأسست عام ١٩٩٩ كحركة طلابية في كلية الهندسة جامعة القاهرة، ثم أشهرت كجمعية خيرية في ٢٩ مايو ٢٠٠٠. ولها العديد من الفروع التي تنتشر على مستوى الجمهورية والمتمثلة في أكثر من ٦٧ فرع.

انطلقت فكرة مؤسسة رسالة عن طريق محاضرات أطلقها الأستاذ الدكتور شريف عبد العظيم أستاذ بكلية الهندسة جامعة القاهرة عن أخلاقيات المهنة فتحمس مجموعة من طلبة الفرقة الثانية وأرادوا تقديم عمل مشرف لمجتمعهم وكونوا أسرة كبيرة تعمل في الصيف باسم أسرة "رسالة" وقسمت نفسها لثلاثة مجموعات

الأولى هي للعمل الخارجي مثل زيارة دور الأيتام و مستشفيي ابو الريش .

الثانية للعمل الداخلي والدعاية للمؤسسة عن طريق إصدار جريدة أو نشر دعوة بين الأصدقاء

الثالثة الدورات التعليمية بأجور رمزية.

وفي فبراير عام ٢٠٠٠ اقترحت عضوة بالأسرة تأسيس دار للأيتام، ولهذا تم إشهار مؤسسة رسالة، وبعدها بدأ الشباب في حملات لجمع تبرعات لبناء مبنى دار ايتام ،وبهذا تم بناء مبنى من خمس طوابق وبدأت عملية تجهيزه وتم تقسيمه إلى دار أيتام ومسجد ومركز كمبيوتر فأصبحت رسالة مؤسسة أهلية خيرية مشهرة برقم ٤٤٤ في ٢٠٠١ وافتتح أول فرع لها بحي الملك فيصل.

وقد وصل عدد متطوعي وأعضاء المؤسسة إلي أكثر من ٢٥٠٠٠ ألف متطوع، كما وصل عدد المستفيدين من خدمات المؤسسة، أكثر من ٤ مليون مستفيد.

وقد تم عمل حملة ضمت ٢٥٠٠ شاب في محافظة بني سويف بهدف اشهار فرع رسالة بني سويف وقد تم اشهار الفرع في عام ٢٠٠٨ ، وتضم في طياتها مجموعة من الانشطة العامة، والتي تحتوي في إطارها مشروعات خاصة بالمرأة المعيلة أهمها(نشاط تحقيق اماني، ونشاط الزيارات، ونشاط القوافل، والنشاط الطبي، ومعارض رسالة، ونشاط أكفل قرية، وقريتنا أحلي، ونشاط محو الامية)

٢- مفهوم التمكين.

يشير التمكين إلي "الاستراتيجية التي يمكن بواسطتها مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات أن تتحكم في ظروفها وتستطيع إنجاز أهدافها، وهكذا تكون قادرة على العمل لمساعدة نفسها وغيرها على زيادة مستوى معيشته"**(Wallenstein,Nina,1993,p:73)**

كما يشير "(Dorothy,1995) إلي مفهوم التمكين على أنه استراتيجية تزيد من قدرات الأفراد على التعامل مع العوائق المتعلقة بالمشكلات وتنمى دورهم القياسي، وتزيد من قدراتهم على اتخاذ القرارات المجتمعية وأيضاً القرارات المتعلقة بحياتهم الخاصة" **(Dorothy,1995,p: 488).**

فالتمكين هو بناء القدرات الذاتية للأفراد ليصبحوا أكثر قدرة في حل مشكلاتهم وإشباع احتياجاتهم بالاعتماد على أنفسهم، وبالتالي، ينظر إلي التمكين باعتباره استراتيجية لتنمية قدرات المرأة وبناء الوعي والقدرة لديها لتشارك في عمليات صنع واتخاذ القرار.**(Norayan.Deepa 2002, P.17),**

<u>ويمكن تعريف التمكين اجرائيا</u> بأنه "تطوير نوعية حياة المرأة المعيلة بما يجعلها قادرة على إشباع احتياجاتها واحتياجات اسرتها الاساسية، من خلال البرامج التي تطرحها مؤسسة رسالة: كالتدريب وتطوير والوعي، وجميع البرامج المطروحة في برامج التنمية"

٣- المرأة المعيلة.

تُعرف المرأة المعيلة بأنها "تلك المرأة التـي تقوم بالدور الرئيسي في الإنفاق على الأسرة وحمايتها ، واتخـاذ القـرارات وتحمـل كـل المسئوليات الخاصة بها" **(Veena, Gandotra,2003,p235)**

كما تعرف المرأة المعيلة بأنها "المرأة التي تتحمل عبء توفير الموارد المالية اللازمة لمقابلة مختلف احتياجات الأسرة، أو الجزء الأكبر من هذا العبء، مع اتفاق باقي أفراد الأسرة على أنها تحتل الدور الريادي في المنزل" **(فوزي، ٢٠١١، ص ٢٣)**.

ويمكن تعريف المرأة المعيلة اجرائياً في هذه الدراسة بأنها "المرأة التي تتولى مهمة رعاية أفراد أسرتها اجتماعياً واقتصادياً، ويندرج تحت هذا المسمى العديد من الفئات التي تتضمن (الأرامل، والمطلقات، واللاتي هجرهن أزواجهن، وزوجات المعاقين، والمسجونين، والمرضى، والمسنين الذين يعانون من البطالة، كما يشتمل المفهوم كذلك على المرأة التي لم تتزوج لكنها تتحمل مسئولية رعاية الوالدين والإخوة)، وتعاني من مشكلات مختلفة"

ثانيًا: الاطار النظرى للدراسة

١-نظرية المسؤولية الاجتماعية.

ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية في منتصف القرن العشرين، ودعا أنصارها إلى إعادة صياغة المبادئ والأسس التي قامت عليها نظرية الحرية لتتواكب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لضمان المحافظة على الأعراف الاجتماعية وضمن هذا السياق يري ("رافاييل. ج. كولومبو Colombo. G. R)، وهناك من تحدث عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أو المؤسسات البيئية، أوالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات؛ مع مراعاة البعد الإنساني لجميع هذه العلاقات(Andrea ,Perez & Langacio ,2013,p 141)

ولعل الفكرة الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية ترتبط بنظرية العقد الاجتماعي ورؤيتها للتنظيمات الإنسانية وآليات وأسباب نشأتها، وتفترض هذه النظرية أن أي مؤسسة اجتماعية ترتبط بعلاقة تعاقدية مع المجتمع، وهذه الثقة إما أن تكون صريحة أو ضمنية (others,2006,p4) يترتب عليها أن تقوم المؤسسة بتقديم المنتجات أو الخدمات النافعة والمرغوبة للمجتمع ومن ثم توزيع العوائد والمزايا الاقتصادية

والمكاسب الاجتماعية على المجموعات الموجودة في المجتمع بعدالة، والتي تشكل القاعدة التي تستمد منها المؤسسة مواردها **(العتيبي، ٢٠٠٩، ص ١٦).**

ومن هذا المنطلق نجد نظرية المسؤولية الاجتماعية تتناول الإطار المؤسسي للجمعيات الأهلية، والذي ظهر بصورة واضحة تزامنا مع صدور كتاب Bowel بعنوان المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال "Social Responsibilities of the Businessman" عام ١٩٥٣ حيث لقي رواجا كَبيرا واهتماما من قبل الباحثين الأكاديميين والمنظمات الدولية نظرا للتأثير الذي يمكن أن تحدثه المؤسسة في محيطها الداخلي والخارجي من خلال التأثير في سلوك مختلف المتعاملين معها، كما أصبح للمسؤولية الاجتماعية مبادئ خاصة متعارف عليها على المستوى الدولي مع درجة في تبنيها هو ما جعل الاهتمام متباين ومختلفا طبقًا لطبيعة المسؤولية ,Wehmeier Sally, 2006,p1020 ,.

وقد أهتم علم الاجتماع بنظرية المسؤولية الاجتماعية اهتماماً كبيراً من خلال مناقشة فكرة من يتحمل مسؤولية انتظام الافراد والجماعات والمؤسسات والبناءات، وبالتالي المجتمعات ضمن نظام يضمن العدالة ومبدأ تكافؤ الفرص للجميع .وخلق مجتمع يسوده التناسق والتناغم متمكن وواع بحقوقه وواجباته، ومن ثم ناقشت النظرية منظومة تحمل المسؤولية الاجتماعية أثناء التفاعل الاجتماعي داخل المجتمع ، وركزت في تحليلها على ثلاثة أبعاد أساسية(البعد المؤسسي للمنظمة، الاهداف المحققة للمنظمة، القيم المهنية أثناء العمل) **(فتحي، حسين ،٢٠١٢، ص ٢٤)**

وفي مجتمع البحث نجد أن الاهتمام على مستوي جمعية رسالة أرتبط بمفهوم العمل الخيري أكثر منه على المستوى الاكاديمي، وركز علي البعد المؤسسي للجمعية والمتمثل في التطوع والذي يمثل وحده لتدريب المتطوعين لها كيانها العام داخل الجمعية، كما تضع الجمعية برامج زمنية محدده ومنظمة لتحقيق الأهداف، في ذات الوقت تركز علي

القيم الاجتماعية وأبعادها وآثارها وطرق قياسها والرقابة عليها وما إلى ذلك في المجتمع المستهدف.

كما تدعو هذه النظرية إلى تعظيم الثروة الاجتماعية الجاري تكوينها بواسطة الشراكة . فتفترض النظرية أن الشراكة عبارة عن سلسلة مترابطة من العقود ، وأن علاقات كل الأطراف المشاركة باستثناء علاقات المساهمين تحكمها عقود تحدد ما يجب أن يفعله كل طرف و ما ينبغي أن يحصل عليه في المقابل ودور المساهمين هو أن يكونوا "المطالب المتبقي" كما أن مطالبات كل المشاركين الآخرين محمية تمام بموجب العرف والقانون**(Carrol, Archie B . 1991,p78)**

وفي سياق النظرية وردت مؤشرات على أهمية الأداء الاجتماعي للمنظمات غير الحكومية منذ أوائل العشرينات من القرن ال ٢٠، حينما أوضح"Sheldon" أن مسؤولية المؤسسة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي والمنفعة المحققة للمجتمع، ومن ثم أصبح هناك ضرورة إلزام كافة المؤسسات الاقتصادية برعاية الجوانب الاجتماعية لأفراد المجتمع، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف في حد ذاته.**(محمد، جصاص، تليلاني، فاطمة، ٢٠١٦، ص ٨٩)**

وفي هذا السياق أرتبط بنظرية المسؤولية الاجتماعية العديد من النظريات العلمية التي فسرت علاقة المسؤولية الاجتماعية بالمنظمات الاهلية ودورها التنموي ، ابرزها **نظرية التسويق الاجتماعي (Marketing political Social)** وهي من النظريات المعاصرة التي وجدت قبولاً بين الخبراء والباحثين في مجال المنظمات الأهلية وهذه النظرية كما يراها "باران ودفيس" ليست بناء فكري موحد، ولكنها تجميع أو توليف للنظريات الخاصة بتسويق المعلومات أو المعارف التي يتبناها الصفوة، لتكتسب القيمة الاجتماعية، وتعتبر في ذات الوقت امتداد لنظريات المسؤولية الاجتماعية حيث تفترض أن انتشار المعلومات هو انعكاس لجهود المنظمة في تسويق أفكارها من خلال ادراك العلاقات بين النظم الكبرى والنظم الصغرى. **(David holdford,2005,p123)**

ويهتم هذا النموذج بقياس تأثيرات ممارسات المسؤولية الاجتماعية على اتجاهات المستهلكين نحو المنظمة ونواياهم من خلال استخدام أبعاد هوية المنظمة Identity Corporateوهما الخبرة Expertise،والقيم الاجتماعية Values Social ، ويحاول النموذج التعرف على تأثير المتغيرات المرتبطة ببرامج المسؤولية الاجتماعية ،وأبعاد هوية المنظمة و المتمثلة في الخبرة والقيم الاجتماعية. **(Andrea ,Perez &Langacio ,2013, p 140-156)**

كما أرتبط بنظرية المسؤولية الاجتماعية نظرية الهوية الاجتماعية ، ترجع جذور نظرية الهوية الاجتماعية إلى Trifle و هي تنتمي للدراسات الاجتماعية المعرفية، وترتكز على التصنيف الاجتماعي، وتركز علي فرض أساسي مفاداه **"أن الفرد في مفهومة عن ذاته يستمده معرفته بانتمائه إلى واحدة أو عدد من الجماعات الاجتماعية مع ما يشمله ويتضمنه هذا الانتماء من شعور بالأهمية التابعة من عضوية هذه الجماعات"**، و يترتب على هذه العضوية أن يفكر الفرد ويشعر ويتصرف بناء علي مفهوم بناء الجماعة، وليس بناء على خصائصه الفردية، و يتوحد الافراد بشدة مع الفئات الاجتماعية التي ينتمون إليها، ومن ثم خلق اتجاه أكثر إيجابية نحو المجموعات على حساب التقليل أو التهوين من شأن المجموعات الاخرى، مما يؤدى بدوره إلى خلق تقدير مرتفع للذات علي المستوى الفردي أو الجمعي إلى بعض الاستراتيجيات التي من شأنها إكساب الهوية الاجتماعية .

Karen Baker .Andrew Cud more,2006,p 47)

The Dynamic Of The Pharmaceutical Market Using A Social Marketing Framework.2005. .p123

واسقاطًا علي مؤسسة رسالة ودورها التنموي، نجد أن الاهتمام العام للمؤسسة يتجلى في نطاق عمل هذه النظرية بالفكرة الجمعية التي تؤكد علي التخلي عن الفردية، وتقديم الخدمات بغض النظر عن طبيعة الأشخاص والظروف، بل والتمتع بالروح الجماعية التي تتحلي بها الجمعية، من خلال فكرة العقل الجمعي، كما تعكس النظرية الطرق التي

يفكر بها المستفيدين من خدمات الجمعية وسعيهم في الحصول علي المنافع والخدمات بتصور العقل الجمعي أم الفردي.

كما أن فهم وتطبيق المسؤولية الاجتماعية لجمعية رسالة يتمحور في ثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة تتمثل في البعد التنظيمي، لأن المسؤولية الاجتماعية يحكما كل العلاقات التنظيمية المرتبطة بالبرامج والاهداف والموارد وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم لمسؤولية الاجتماعية التنظيمية Responsibility Social Institual Organ(ORS) ،ليصبح الدور الاجتماعي للجمعية هدفاً رئيسيًا بل واستراتيجياً من خلال غرس مبادئ المسؤولية الاجتماعية من خلال الثقافة التنظيمية السائدة أما البعد الثاني من أبعاد المسؤولية فيعني العلاقات الإنسانية فمسؤولية الجمعية عن إدارة شبكة علاقتها مع مجموعات المصالح الاساسية يراعي فيها بالأساس ابعاد إنسانية بحته، والبعد الثالث يتماشى مع احتياجات المجتمع والمبادئ الاقتصادية والسياسية للشراكة بين اهداف الجمعية، وأهداف المجتمع ، واحتياجات المستفيدين ، ومن ثم تحقيق أهداف التمكين على المدى الطويل.

٢- النظرية النسوية الليبرالية وقضايا التنمية والتمكين.

يركز هذا المدخل النظري بالأساس على أهمية تحقيق، وإنجاز فرص متساوية لكل من الرجال والنساء بدون أي تمييز بينهما. وكما بينت لوربير Lorber فإن "النسوية الليبرالية نجحت في القضاء على العديد من العقبات التي وقفت في وجه النساء في الدخول إلى مجالات العمل التي كانت حكرا على الرجال، كما أنها ساعدت في المساواة في الأجور فيما بين الجنسين**(Lorber, Judith. 2000,p98)**

كما تأثرت النظرية بأفكار جون ستورات ميل، وهربرت تايلور، في أفكارهم الليبرالية، وغيرها من الأفكار المتناقضة والمتعارضة حول المجتمع المدني أيضاً **(جامبل، ٢٠٠٢، ص ٤٥٣)**

وعند تحليل رؤية النظرية نجدها ركزت مباشرة على الفروق الواقعية التي تواجه المرأة بشكل خاص في مسألة العمل والمساواة في الأجر؛ فمن غير المعقول وفقا لهذه النظرية تبرير الفروق بين الرجل والمرأة على أسس بيولوجية واستغلال هذه التصورات السلبية في تكريس الفروق على مستوى الالتحاق بسوق العمل وما يرتبط بذلك من تفاوتات في الدخل من ناحية، والحصول على مناصب أعلى من ناحية أخرى **(Bhavnani, Kum, 2001, p: 71)**

ولقد اعتمدت السياسات الليبرالية النسوية على حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة التي ارتكزت في عملها على التشريعات المناوئة للتمييز Antidiscrimination Legislationوبرامج العمل الإيجابي Action Affirmative لمواجهة التفاوتات القائمة على النوع، وبشكل خاص تلك المنتشرة في سوق العمل والتعليم، كما أن العديد من القضايا المحورية التي ظهرت من خلال الحركة النسوية في سبعينيات القرن الماضي مثل "تعديل تأثرت" The Equal Rights Amendment المتساوية الحقوق بدرجة كبيرة بالليبرالية النسوية. ويعني ذلك أن النظرية الليبرالية النسوية لم تنفصل عن حركة المجتمع المدني في الولايات المتحدة التي بدأت في ستينيات القرن الماضي **(Lorber,1998, p 29)**

تقوم هذه النظرية علي فرضية أساسية مؤداها إن جميع الأفراد سواسية أمام المجتمع، وأنه لا مجال لأي شكل من التفرقة علي أساس النوع او العرف والدين، وفي الحقيقة مفهوم النسوية الليبرالية هو مفهوم غير طيع لأنه يجمع بين مجموعة من الأفكار المتعارضة والمتضاربة في آن وحد**(جامبل، ٢٠٠٢، ص ٤٥٣)**.

كما يفترض هذا الاتجاه النظري أيضاً أنه لابد من السعي من أجل المساواة في المواقع العليا في المؤسسات، وتغيير البني المؤسسية، وبناء وعي بين النساء للعمل من أجل المساواة ودعمهن، كما أن النساء اللاتي وصلن إلى مناصب رفيعة يجب لا يتركن

معزولات ويجب أن يحطن بالقاعدة النسائية التي تمكنها من إحداث التغييرات المطلوبة **(سرحان، آخرون، ٢٠٠٩، ص ١٨)**.

ولم يقف الحد عند مناقشة إدماج المرأة في المناصب القيادية بل انتقل لمناقشة الأفكار التي طرحها "فوكو" حول العدالة الإنسانية حيث افتراض Foucault أن وجود العدالة وممارستها يتطلب تحليل مفهومي (الحقيقة والقوة) داخل الوحدة المعرفية ويعتقد بوجود روابط بين الحقيقة وأي شكل للقوة، كما إن اختيارنا لا يتمثل بالضرورة في تأسيس العدالة على مزاعم الحقيقة الموضوعية (التي تخضع لحكم العقل) أو على السيطرة، والجدير بالذكر ان أفكار فوكو حول العدالة كانت الانطلاقة الأولي لظهور مفهوم التمكين النسوي.(M. Foucault,1883,p49)

ونتيجة لهذه التصورات التي دار حولها مفهوم التمكين والعدالة تبني البحث الحالي مجموعة من المداخل النظرية التي تبنتها النسوية الليبرالية وعلاقتها بقضايا التنمية والتي تمثلت فيما يلي:-

أ- <u>مدخل المرأة في التنمية</u>

برزت هذه المقاربة النظرية في السبعينات من القرن العشرين؛ نتيجة لغياب المرأة من النظرية التنموية، فقد مثل غياب المرأة من كافة برامج التنمية دورا كبيرا في ظهور هذا الاتجاه، كما كان لكتابات جان جاكت عام ١٩٩٠ دور كبير ومؤثر في تكوينه، والترويج لتكامل برامج التنمية وادراج قضايا المرأة فيها.**(Cynthia, Enloe 1998. P244)** .

<u>ب-مدخل المرأة والتنمية</u>

وقد برز هذا المدخل منذ النصف الثاني من القرن العشرين وصولاً إلي بداية القرن الحالي ويركز علي فكرة ومفهوم أن التخطيط للتنمية من أجل دعم المرأة وتوجيهها، وقد تبنت هذا الاتجاه ساندرا هاردينغ عام ١٩٩٦(White,S. 1997,p29)

ج- مدخل التمكين النسوى والتنمية.

ويعتبر مدخل تمكين المرأة من المداخل المستخدمة من قبل الدول لإدماج المرأة في التنمية وهو مدخل حديث، يهدف إلى تمكين المرأة من طريق الثقافة والتعليم والعمل والتوظيف، والقضاء على كل أنواع تبعية المرأة واستكانتها اجتماعياً، اقتصادياً، وسياسياً، ولذلك يعتبر من أهم الاتجاهات الهامة والأكثر تداولاً في الوقت الحاضر.**(Hurst, Charles E. 2001,p432)**

ظهر اتجاه التمكين في نهاية تسعينات القرن العشرين وأصبح يركز علي المرأة كعنصر فاعل في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية، وهو أكثر الاتجاهات التي وجهت التنمية لقضايا المرأة من خلال آليات تعينها على الاعتماد على الذات، وتكشف الادبيات حول الاتجاه التباين في توسيع أو تضييق مجالات تطبيقه الا أنه يلتقي عند مفهوم القوة من حيث مصادرها وأنماط توزيعها باعتبار أن ذلك أمر ضروري لإدراك طبيعة التحولات الاجتماعية التي أصبحت تعمل لصالح الفئات المحرومة والمهشمة والبعيدة عن مصادر القوة. (عبدالمولى، ٢٠٠٩، ص ٢٩)

واستهدف التمكين النسوي كاتجاه في بداية نشأته الفقراء الملـونين من النساء والرجال والأطفال بهدف حمايتهم، واعتبر ان حمايتهم هي حماية لباقي المجتمع، ونظراً لأن بنية السود مختلفة، رأي انه لابد من وضع برامج للمرأة الملونة لمواجهة قضايا البطالة ورعايـة الطفل والرعايـة الصحية، وأستهدف التمكين سياسة (تحسين / تغيير) مهارات هؤلاء النساء حتي يتمكن من تطوير ذاتهم ومن ثم مجتمعهم. The Personal Responsibility and Work Opportunity Reconciliation Act, 2105,p 104

وقد اتخذ التمكين النسوي محورا تحليلاً في النظرية الاقتصادية التي افترضت وجود علاقة سببية تبادلية بين تمكين المرأة والتنمية، إذ ترتبط فكرة تمكين المرأة بما يسمى بالعلاقة بين رأس المال الاجتماعي والجهود المبذولة في التنمية المدفوعة باعتبارات

محلية، وهذه العلاقة التبادلية تساهم في تقليل معدل الفقر. Swain, Ranjula, Walentin,2008,p128)

ومن هنا أصبح تمكين المرأة من المشاريع العالمية الكبرى هدفا من أهدافها، بل تحول ليمثل أحد المشاريع التنموية الكبرى التابعة للأمم المتحدة، حيث إنه حسب التصور الذي وضعه البنك الدولي هو التقليل من الفقر **(Bank World,2012.p 234)** وبالتالي فإن زيادة تمكين المرأة اقتصاديا لا يؤدي فقط لتحسين وضعها، وإنما ينعكس إيجابيا على المجتمع كله وهذا ما أكده المنتدي الاقتصادي العالمي **(Forum Economic World,2015,p 147)**، الذي حدد أربع مؤشرات لتمكين المرأة في أي مجتمع من المجتمعات وهي المشاركة الاقتصادية، والتحصيل العلمي، والصحة، والمشاركة السياسية وأشار التقرير إلى أن سد هذه الفجوات هو تمكين المرأة.

د - المؤسسات الأهلية ونظريات التمكين

وضع العديد من الباحثين الدوافع التي دفعت المنظمات اعتماد استراتيجية التمكين باعتبارها استراتيجية قائمة على منح المستفيدين المزيد من الحرية والاستقلالية و المسؤولية في تخاذ القرارات، ونتيجة للمرونة العالية للمنظمات في مجال الاستجابة السريعة لمتطلبات المستفيدين من النساء وتحسين جودة الخدمات، كذلك تدعيم الموقف التنافسي لها. Swain, Ranjula, Walentin,2008,p.

وينتقل البعد المؤسسي المستدام من أليات الفكر الإداري التقليدي إلى فكر يواكب التطورات في مفهوم التنمية المستدامة بجوانبها الرئيسية الثلاثة الاقتصادية ،والاجتماعية ،والبيئية، سواء على مستوى الدولة بسلطاتها أو على مستوى القطاعات الثلاث، القطاع العام والخاص وقطاع المجتمع المدني. فالتنمية المستدامة تهدف في الأول والأخر المحافظة على النظام الكوني الموحد باعتباره جزءا لا يتجزأ بل كلاً مترابط، ويجب أن يكون متوافق مع التوجهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة، وما تم الاتفاق عليه من

المشاركات والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الاهداف(UNDP,2017.p98)

ومن ثم يمكن إسقاط مدخل التنمية والتمكين علي المؤسسة محل الدراسة ويرامجها لتمكين المرأة ، وذلك لأن التنمية لا تقتصر على مجرد تقديم الرعاية الاجتماعية للنساء، فإن المؤسسة هدفت إلى امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية التي تمكنهن من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهن المعيشية والمادية على نحو متواصل، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس جميع جوانب حياتهن، فالمؤسسة هنا هدفت إلى تكوين سياق تنموي يساهم في مشاركة وتفاعل النساء، حيث يعتمد على تطوير المهارات والقدرات وفرص التطوير الحرفي . كما أنه يعتمد على تطوير العلاقات الاجتماعية بعيدا عن التمييز، والاهتمام الأساسي بتحقيق مزيد من التوازن والاستقرار، وتعزيز علاقات النوع بالتمكين الاقتصادي الذي يعد مقدمة ضرورية للتمكين في المجالات الأخرى، والمرأة المعيلة تحديدًا في أمس الحاجة إلي مثل هذه البرامج التمكينية التي تحقق التنمية بجوانبها الاقتصادية، والاجتماعية، والتدريبية، ومن ثم المهنية.

رابعًا: مجتمع البحث والاجراءات المنهجية

سبق وأن عرضت الباحثة لأهداف الدراسة، وتساؤلاتها الأساسية، والمفاهيم، وأبرز المقولات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة؛ وفيما يلي تعرض الباحثة للإجراءات المنهجية للدراسة، متضمنة: مجالات الدراسة، والمنهج المستخدم، وأدوات جمع البيانات، والعينة المستخدمة، وأسلوب التحليل المستخدم.

١- مجالات الدراسة

يتم تحديد ثلاثة مجالات أساسية للدراسة، هي: المجال الجغرافي، والبشري، والزمني، وفيما يلي عرض لهذه المجالات. فيما يتعلق بالمجال الجغرافي، أجريت هذه الدراسة في

محافظة بني سويف• والتي تتكون من سبعة مراكز أساسية، وهي من محافظات شمال الصعيد، تبلغ مساحة المحافظة الكلية ١٠٩٥٤ ، وتقع جنوب محافظة الجيزة، وشمال محافظة المنيا، ويحدها من الغرب محافظة الفيوم، ومن الشرق محافظة البحر الأحمر، ومن الشمال الشرقي محافظة السويس. أما فيما يتعلق بالمجال البشري، فقد أجريت الدراسة على المرأة المعيلة والتي تحقق استفادة من مؤسسة رسالة بمحافظة بني سويف؛ أما فيما يتعلق بالمجال الزمني، فقد استغرقت هذه الدراسة حوالي أربعة شهور ونصف، وهي الفترة الزمنية التي استغرقتها عملية جمع المادة الميدانية.

٢-المنهج المستخدم

نظراً لطبيعة الموضوع الذي تتناوله الدراسة والأهداف التي تسعي إلى تحقيقها، فإن الدراسة الحالية سوف تعتمد بصفة أساسية علي المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف ملامح الخدمات الأساسية التي تقدمها مؤسسة رسالة للمرأة المعيلة في عدد من الجوانب، كالجانب الاقتصادي، والطبي، والتثقيفي، والخدمي، وغير ذلك من الخدمات المختلفة التي أتاحتها المؤسسة للمرأة المعيلة في محافظة بني سويف.

٣-طرق ووسائل جمع البيانات

يتم الاعتماد في هذه الدراسة على طريقة المسح الاجتماعي بالعين، وثلاثة وسائل أساسية لجمع البيانات، تمثلت في: الاستبار باستخدام استمارة الاستبيان، ودليل المقابلة، والوثائق والسجلات.

أولاً: طريقة المسح الاجتماعي بالعينة.

استخدمت الباحثة هذه الطريقة من خلال اجراء مسح على المرأة المعيلة بمحافظة بني سويف، والتي تتعامل مع مؤسسة رسالة بشكل مستمر، وقد توصلت إلى أن عددهن يتراوح الثلاثة آلاف امرأة معيلة، وبناء على هذا

للمزيد راجع• •محافظة _بني_سويف ‹ wiki ‹ https://ar.wikipedia.org

المسح، قامت الباحثة باستخدام هذه الطريقة على عينة من تلك السيدات، واللاتي كن أكثر تعاملاً مع المؤسسة، وأكثر استفادة من المؤسسة؛ بناء على ترشيحات من المؤسسة، والدليل، وبعض المتطوعين بها.

ثانيًا: الاستبار

استخدمت الباحثة الاستبار باستخدام استمارة الاستبيان، على عينة من المعيلات، حيث اتجهت إلى استخدام تلك الوسيلة؛ نظرًا لاحتواء مفردات العينة على أميات ولا يقرآن ولا يكتبن، فوجب عليها تطبيق هذه الاستمارة بأسلوب المقابلة معهن، حتى تتمكن من الحصول على نتائج حقيقية للتيقن من صحة ما أدلت به المبحوثات، وحتى لا تتعرض البيانات لأية أخطاء تؤثر على موضوعيتها؛ خاصة تلك التي ترتبط بتدخل أحد الأفراد في الإجابة على أسئلة الاستمارة، وفرض رؤيته الخاصة على المبحوثة، لذا اتجهت الباحثة إلى استخدام تلك الوسيلة لجمع البيانات، حتى تحقق أكبر قدر ممكن من الموضوعية. وقد احتوت هذه الاستمارة على (٤٨) سؤلاً، منهم ثلاثة أسئلة مفتوحة النهاية، و (٤٥) مغلقة النهاية. وتكونت من خمسة عناصر أساسية، وهي:

أ- البيانات المتعلقة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمفردات العينة.

ب- البيانات المتعلقة بدور المؤسسة في الدعم الاقتصادي للمرأة المعيلة.

جـ- البيانات المتعلقة بدور المؤسسة في دعم الخدمات الطبية للمرأة المعيلة.

د- البيانات المتعلقة بدور المؤسسة في مواجهة المشكلات العاجلة للمرأة المعيلة.

ثالثًا: دليل المقابلة

من أجل التعمق في نتائج الدراسة، قامت الباحثة باستخدام دليلين للمقابلة، إحداهما تم تطبيقه على عدد (١٠) حالات من المعيلات، اللاتي كن أكثر ارتباطًا بالمؤسسة، وأكثر حاجه لخدماتها، وفقًا لخصائص تم قراءتها وتحديدها إحصائيًا بدقة من قبل الاستبار الذي تم إجراءه على عينة الدراسة، وباستخدام المقاييس الإحصائية، والتأكد

من ذلك من خلال مسئولي المؤسسة والمتطوعين بها، وقد احتوى دليل المقابلة على البيانات الأتية:-

البيانات الشخصية للحالة، وعدد المعولين لديها، وهل من الأولاد أم يضاف لهن (الأب- والأم)، والسبب الدقيق للإعالة، وظرفها الاقتصادية والبيئية المحيطة، وظروفها الصحية هي وأسرتها من المعيلين، ونمط الأمراض المنتشرة، وسبل الاستفادة من المؤسسة في عملية العلاج، ورؤيتهن لدور المؤسسة الاجتماعي في تحسين ظروفهن المجتمعية، وكيفية الاستفادة من خدمات المؤسسة وطرق الحصول عليها، وغير ذلك من البيانات الدقيقة التي ارتبطت بالحالات.

كما تم تصميم دليل آخر للمقابلة تم تطبيقه على بعض مسئولي المؤسسة، وبعض المتطوعين بها، وذلك لشرح وتحليل الخدمات التي تقوم بها المؤسسة تجاه عينة الدراسة، والإطار التنظيمي في تقديم الخدمة، وتفسير بعض الأدوار المحورية للمؤسسة وكيفية تعاملها مع أفراد العينة، وكذلك احتوى الدليل على كيفية تحديد المواصفات الأساسية التي تنطبق عليها المساعدات للمرأة المعيلة، ومن هن أولى بالرعاية من السيدات المعيلات، والشروط الأساسية للتقدم، وكذلك الخدمات التي يتم طرحها لهن؛ وفقًا لظروف كل حالة، كما احتوى الدليل على أكثر القرى التي بها نسب من السيدات المعيلات، ورؤية المؤسسة المستقبلية ونمط الخدمات التي تأمل في تقديمها لهن.

رابعًا: الوثائق والسجلات

تم الاعتماد على الوثائق والسجلات المتعلقة بالمؤسسة من خلال الرجوع إلى سجلات متعددة من أبرزها: سجل البيانات الأساسية للمعيلات، وسجل الزيارات، وسجل المساعدات الاقتصادية، وسجل الخدمات العلاجية، وسجل المرضى، وسجل الزيارات الميدانية، وسجل المتطوعين، وسجل التكافل الاجتماعي، وغير ذلك من السجلات داخل المؤسسة.

٤ - عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة علي العينة العنقودية، حيث يُستخدم هذا النمط من العينات إذ كان مجتمع البحث كبير، ومنتشر على مساحات واسعة، فيتجه الباحث إلى تقسيم مجتمع البحث إلى وحدات أولية، ثم تقسم الوحدات الأولية إلى وحدات ثانوية، ويختار منها عينة جديد، ثم يقسمها إلى وحدات أخرى ويتم اختيار عينة أخرى جديد....إلخ، إلى أن ينتهي من اختيار عينة البحث اختيارًا دقيقًا **(لطفي، ٢٠١٠، ص ص ١٠٣-١٠٤)**

حيث تم اختيار عينة مكونة من (٣٠٠) مفردة بواقع ١٠% من جميع المفردات بالمحافظة، والتي يتراوح عددها حوالي (٣٠٠٠) مفردة من النساء المعيلات، وقد روعي في عملية الاختيار أن تكون العينة ممثلة لجميع فئات المجتمع وقطاعاته الجغرافية، بهدف تغطية جميع أجزاء المحافظة، وفقًا لقدرات الباحث المتواضعة، لذا سعت الباحثة جاهدة إلى اختيار تلك المفردات بشكل ممثل للمحافظة، مع مراعاة الشروط والخصائص التي حددتها لها المؤسسة منذ البداية لاختيار أكثر النساء إعالة بالمحافظة بجميع أحيائها، وقطاعاتها وأجزائها المختلفة.

٥- أساليب التحليل.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الأسلوبين: الكمي والكيفي معًا، حيث قامت الباحثة باستخدام الأسلوب الكمي من خلال جمع البيانات باستخدام الاستبار، وتحليلها إحصائيًّا في جداول كمية باستخدام برنامج التحليل الإحصائي(SPSS) والذي يستخدم بشكل كبير في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية بغاية تحليل الاستبيان والمقياس ، كما استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لقياس المتوسطات الحسابية وبعض المعالجات الإحصائي المختلفة.

كما تم استخدام الأسلوب الكيفي، من خلال التعمق في بعض النتائج، التي أدلت بها المبحوثات سواء عن طريق الاستبيان، أو عن طريق تحليل دليل المقابلة الذي تم تطبيقه على بعض الحالات من المعيلات، أو مسئولي المؤسسة، أو بعض المتطوعين.

نتائج الدراسة الميدانية

أولا:- النتائج المتعلقة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المعيلة.

تسعى الباحثة في هذه النتيجة التعرف علي مجموعة السمات الشخصية، والظروف الاجتماعية، الاقتصادية، والاسرية المحيطة بالمرأة المعيلة كسبب للجوء إلي مؤسسة رسالة للاستفادة من الخدمات المقدمة، وكذلك التعرف على الكيفية التي من خلالها تتمكن المرأة المعيلة من الاستفادة من خدمات المؤسسة.

أ – النتائج المرتبطة بالمحددات الشخصية للمرأة المعيلة.

تحاول الدراسة الوقوف علي مجموعة السمات الشخصية للمرأة المعيلة والتي ترتبط بعامل السن، والمهنة، والحالة الاجتماعية والحالة التعليمة وغيرها من المحددات، التي تعكس خصائص المرأة المعيلة في مجتمع البحث.

تبين من نتائج الدراسة كما هو مبين في الجدول رقم (١) أن أعمار عينة الدراسة من المرأة تراوحت ما بين (٣٠ :٤٠)عام بنسبة ٤١% من حجم العينة، بينما بلغ سن المستفيدات في الفئة العمرية من(٤٠: ٥٠) نحو ٣٢% من نفس العينة، بينما بلغت نسبة المستفيدات (أقل من ٣٠) عام ١٥ % من العينة، وربما يعود ذلك إلى أن هناك نسبة كبيرة من العينة كن يقعن في مرحلة عمرية صغيرة، بسبب تعرضهن للطلاق في عمر مبكر، وبعضهن فقدن أزواجهن نتيجة للوفاة، أو السفر لجهة غير معلومة، أو السجن،....إلخ. .

ويأتي متغير الحالة التعليمية كأحد المتغيرات الهامة، حيث اتضح أن نسبة الاميات أعلي نسبة إحصائية للمرأة المعيلة في مجتمع البحث ،حيث مثلت نسبة المستفيدات من خدمات المؤسسة من الأميات ٦٤%، يليها نسبة المتعلمات تعليم متوسط عند نسبة ٢٢،٦%،

أما المتعلمات تعليم عالي فقد بلغن نسبتهن ١١,٦% من إجمالي العينة، وبلغت نسبة المتعلمين تعليم اعدادي ١،٨ % من إجمالي العينة، ويرجع ذلك إلي عدة اعتبارات هامة، وهي أن الأميات يفتقدن للخبرات العلمية والعملية في آن واحد، والتي يمكنهن من العمل والتكسب بوسائل متعددة، بالإضافة إلى افتقادهن إلى الخبرات والمهارات؛ والتي كانت الدافع القوي للاستفادة من برامج المؤسسة، ولعب تراجع المستوى الثقافي والأمية دوراً كبيراً في استفادة المرأة المعيلة من الخدمات وهذا ما أكدته **الحالة الثانية قائلة "أنا لا بعرف أكتب ولا أقرا، ولا عارفة أعمل حاجة، وربنا يساعدنا"، وذكرت الثالثة قائلة "آني يادوبك بعرف أطلع من البيت أكشف للعيال لما بيعيو، دا ربنا اللي عالم بينا"** كما تمثل استفادة الحاصلات علي تعليم متوسط، في: الدورات التأهيلية والحرفية التي تقوم بها المؤسسة وتأهلها لعمل مشروع كمشروع "تريكو، أو صناعة الخرف، والمفروشات، بينما أتضح أن المتعلمات تعليم عالي يتجهن للمؤسسة لتحقيق استفادة من الدورات التدريبية، والندوات التثقيفية، والخدمات العاجلة التي تقدمها المؤسسة، ولا مانع من الاستفادة من خدمات المؤسسة الأخرى إذا ما توفرت الشروط العامة، **حيث تقول الحالة العاشرة "بصراحة أنا بستفيد من رسالة، وهما بيدعموني بقوة، ودا من خلال الدورات والتدريبات التي ساعدتني إني آلاقي شغل كويس يمشي مع قدراتي"**

أما من حيث المهنة فقد اتضح أن نسبة من لا يعملون سواء أكان عمل حكومي أو خاص ٩٢% من العينة أما نسبة من يعملون قد مثلت ٨% من حجم تلك العينة أنهم يعملن بشكل مؤقت يرتبط بحاجة السوق، وقد أتضح من نتائج الدراسة أن المرأة المعيلة توجهها مشكلات معقدة منها الفقر والحرمان من التعليم، وبالتالي يصعب إلحاقهن بوظيفة مناسبة، ولا يكون أمامهن إلا فرص العمل غير المنتظم وهى غير كافية لضمان أمان واستقرار الأسرة، يضاف إلى ذلك التغيرات التي طرأت على سوق العمل والتي منها ارتفاع نسب البطالة بصفة عامة، الأمر الذي زاد من معدلات البطالة بين النساء المعيلات، بحيث أدت هذه الظروف جميعا إلى زيادة مساحة التهميش الاجتماعي، ومن

ثم اللجوء للمؤسسة، **وتؤكد الحالة الثالثة قائلة "أنا معنديش شغل، ولا دخل، ومش متعلمة، أعمل ايه روحت للمؤسسة يسعدوني"، وتقول الخامسة "آني خلاص اتعودت على الهم من زمان، سبهملي وراح، ربنا يرحمه"**

وترتبط هذه النتيجة بما أكده (بربري،٢٠٠٩) بأن الفجوة المستمرة للأمن الوظيفي والأجور والتعليم ساهمت في تأنيث الفقر، وكلما زادت نسب الفقر كلما اتجهن النساء للعمل في وظائف بدون أجر ضمن الأسرة أو بأجر منخفض لحسابهن الخاص، والفقر ينتشر بين رؤساء الأسر من النساء اللاتي تتحملن إعالة وعبء أسرهن في ظل مصادر وموارد محدودة. **(بربرى، ٢٠٠٩ ،ص١١٩)**

وارتباطا بهذه النتيجة تبرز المسئولية الاجتماعية للمجتمع المدني، بخاصة المنظمات غير الحكومية، التي تؤسس سياساتها باتجاه السعي لتطوير قدرات المهمشين الفقراء الذين عجزوا عن إشباع احتياجاتهم الاجتماعية، ومن ثم تمثل المسؤولية الاجتماعية للمجتمع المدني الأسلوب الأمثل لتحقيق تنمية مجتمعية شاملة خاصة إذا ما ارتبطت بالفئات الأقل حظاً في التعليم والعمل.(عبد المطلب، ٢٠٠٩، ص ٢) ومن جهة أخرى يؤكد(Mcloughlin, Claire. 2013,p168) أن النساء تتعرض لظروف التشغيل غير المستقر أكثر بكثير من الرجال، إذ يعملن لحسابهن، أو لحساب آخرين في القطاع غير النظامي، حيث الاجر غير ثابت، والضمان الاجتماعي منعدم أو في الحد الدنى منه.

ولم تقف نتائج البحث عند هذا الحد بل اتضح أن نسبة الغير متزوجات من النساء المعيلات بلغت ٦٨,٣% من اجمالي العينة، بينما مثلت ٣١,٧ % من العينة نسبة المتزوجات، ويرجع ذلك إلي تفسير نمط وشكل الاعالة الذي لا يقتصر علي الترمل أو الطلاق، وهذا ما تؤكده الحالة السابعة حيث تقول" **أنا جوزي عمل حادثه وقطعوا رجله، ولا بقي معانا حاجة نعيش، الي بيساعد مرة مش بيساعد التانية، فرحت المؤسسة**

وآهي ماشية" كما تقول الحالة العاشرة "بابا تعب وجاله جلطة وهو كان ملوش تأمين، فعملت المشروع دا اصرف علي اخواتي وابويا، مش هنعيش نستني حد يساعد".

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Bunon,2006) الذي أكد فيها ان نسبة المرأة المعيلة التي تفتقد لوجود المسؤول عنها وعن اسرتها هي النسبة الأكبر في تصنيف النساء المعيلات لأسر، كما أن الأسر التي ترأسها نساء ذات دخل منخفض تمثل شريحة كبيرة، كما أن هذه الأسر تعاني من العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية(Bunon,2006,p120)

ب- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المعيلة.

تسعى الدراسة في هذه النتيجة إلى التعرف علي مجموعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالمرأة المعيلة، وطبيعة ارتباط هذه الخصائص بمسؤولية المؤسسة نحو تفعيل دورها الاجتماعي داخل المجتمع، ويأتي تصنيف نمط الإعالة علي قدر كبير من الأهمية في التحليل، ويرجع ذلك إلى إن المرأة المعيلة لا تمثل في مجتمع البحث المطلقة أو الأرملة فقط بل إن التصنيف يرتبط بكل اشكال الإعالة المفروضة علي المرأة وهذا ما يحدده الجدول رقم (٢)، حيث يتضح من الجدول إن الإعالة تأخذ أشكال كثيرة في ظل برامج مؤسسة رسالة، لا ترتبط بنمط واحد فهي تتعامل مع كل أشكال الإعالة التي تفرضها الظروف الاجتماعية، وتأتي نسبة الأرامل أعلي نسب العينة فقد بلغت نسبة الأرامل ٣٣،٣% وبلغت نسبة المطلقات ٢٣,٤%، بينما بلغت زواجات المتقاعدين عن العمل ١٣,٤% من العينة، كما بلغت نسبة زوجات المعاقين الغير قادرين علي العمل ١١,٧% من العينة ، وبلغت نسبة المسؤولة عن الوالدين والاخوات وزوجه السجين النسبة الأقل من حيث تصنيف نسب الإعالة.

وقد أتضح من نتائج الدراسة أن هذه النسبة تعبر بوضوح عن الدور الفعال للمؤسسة تجاه المرأة المعيلة، حيث تقدم خدماتها للعديد من النساء، مثل: الأرامل، المطلقات، والمرأة

الغير متزوجة والتي تعول أسرة، الزوجات المهجورات، وزوجة العاطل، وزوجة المريض أو العاجز بالإضافة إلى الزوجة التي تسهم بدرجة أكبر في نفقات الأسرة.

ويأتي عدد الأسرة التي تعولها المرأة علي قدر كبير من الأهمية لتحديد الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة، كما أتضح أن عدد أفراد الأسرة التي تعولهم امرأة من (١٠أفراد فأكثر) بلغت نسبته ٦٥,٧% من العينة وهي نسبة كبيرة جداً تعكس الظروف الاسرية للمرأة المعيلة، كما تعكس ارتباط المجتمعات التقليدية بفكرة الإنجاب، كما بلغت نسبة عدد الأفراد التي تعولهم امرأة من (٥إلى١٠) أفراد حوالي ٢٥ %من العينة ، بينما جاءت النسبة الأقل للإعالة(١ إلى ٣)نسبة بلغت ٩,٤% من حجم تلك العينة.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما استهدفه (Mudiay, nselage,2014) في التعرف على خصائص الأسر التي ترأسها نساء، وأظهرت نتائج دراسته أن هذه الأسر تواجه العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية، وأن هؤلاء النساء يفتقدن إلى مهارات حل المشكلات، كلما زاد حجم الأسرة التي تعولها. (Mudiay, nselage,2014,p98)

وقد أتضح من نتائج الدراسة أن ثقافة الفقر هي ثقافة تظهر نتيجة لقوة ضغوط المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والقيمية وقلة الوعي الذي يقع في مجتمع البحث ويتصف بها أولئك الذين نشأوا في عالم الطبقات الأدنى والتي يشتركوا مع ثقافة المجتمع التقليدي في فكرة ومفهوم انجاب أكبر قدر ممكن من الأولاد إيماناً منهم بالمساعدة والدعم الاقتصادي فيما بعد" فتؤكد الحالة الثالثة." **العيال عزوه، والرزق علي الله" وتقول الحالة السادسة" أحنا مكناش لينا حد قلنا دول سندنا"، وتقول الرابعة "يعني ياأستاذة آني لو أعرف كده مكنتش خلفت كل دول، بس آه مبردو بيساعدوني على المعايش"، وتقول الخامسة "يووه داني عايله الهم بدري، والشيلة تقيلة قوي، والعيال كتار، يارب ساعدني"**

كما يعكس عدد العاملين في الأسرة من الزوج في حالة وجوده والأولاد الوضع الاقتصادي لأسرة المرأة المعيلة ونسبة المشاركة الاقتصادية في النفقات، فقد أتضح من نتائج الدراسة أن المرأة المعيلة في مجتمع البحث يقع عليها بفردها عبء العمل ومن ثم تحقيق المتطلبات الأساسية والضرورية لأسرتها أيًا كان عمل الأسرة ، سواء أكان الزوج موجود ولا يعمل، وهذا ما دعمته نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة عدد من لا يعملون في أسرة المرأة المعيلة بلغت ٧١,٧%، بينما بلغت نسبة عدد المعالين من (١ إلى ٢) نسبة ٢٣و٤% ، بينما بلغت نسبة عدد من يعملون من (٢ : ٣) نسبة ٣،٣% من العينة .

ويترتب علي هذه النتيجة تحمل المرأة المعيلة المسؤولية الاقتصادية كاملة لأسرتها وافتقادها للقوة الاقتصادية لتحسين بيئتها المادية والاجتماعية، وما يصاحب ذلك من سوء الأحوال الصحية، و الغذاء الكافي وتدنى أساليب الحياة في أغلب المناطق في مجتمع البحث، وهذا ما أكدته المؤسسة، والتي برزت الأوضاع الحياتية للمرأة المعيلة، وتدعم هذه النتيجة ما قالته **الحالة الثانية " أنا جوزي مات وملقتش حد يقف الا ربنا روحت المؤسسة ، وكمان مش ولادي بس دا أمي عجوزة وعايشه معايا" كما تقول الحالة الثالثة" العيال صغيرين، ومفيش الا ربك يساعد، والي المفروض يساعدوكي لو موجودين مش معاهم، بصراحة رسالة ساعدتني ساعدتي".**

ويأتي مؤشر مده الاعالة علي قدر كبير من الأهمية في التحليل لأنه يعكس طبيعة تكيف المرأة المعيلة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، حيث اتضح ان نسبة من تعولهم أمرأه في مجتمع البحث من (٥ :١٠) سنوات بلغت نسبتهم ٤٣،٣% ، كما بلغت نسبة من تعولهم امرأه لأكثر من ١٠ سنوات، ٣٦،٧% بينما بلغت من تعولهم امرأة أقل من ٥ سنوات ٢٠% من عينة البحث.

وقد اتضح من نتائج الدراسة أن ظاهرة فقر المرأة المعيلة، والمدة الزمنية للإعالة، يترتب عليها عدم كفاية الدخل لتوفير الحاجات الضرورية التي تتمثل توفر مستوى

مقبول من المشاركة في مختلف نواحي الحياة، علي المستوى الصحي، التعليمي الجيد، التغذية، والمسكن الملائم، وكلها أمور ضرورية تضمن لها مشاركة فاعله في المجتمع، وكل هذه عوامل فرضتها الظروف الاجتماعية والأسرية علي المرأة المعيلة في مجتمع البحث، وهذا **ما تؤكده الحالة الثالثة "لا فيه ميه، ولا نور، والسقف أهو المؤسسة ركبته، الحمد لله"، كما تقول الحالة الرابعة "البيت مش متحمل كلنا في أوضة واحدة ومعايا ابويا وامي كبار مينفعش أرميهم"، وتقول التاسعة "الحمدلله، المؤسسة وفرتلي بيت لمني آني وولادي، وكفاية أنهم بيساعدوني على تعليمهم، دا خير كتيررر من عند ربنا"**

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكده (Khamova,2011) حيث استنتج أن تحمل المرأة للمسؤولية الاجتماعية مع الفقر، وزيادة حجم الأسرة ، وغياب الرجل أثر بالسلب على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأسرية للمرأة المعيلة، وأدى إلى زيادة عدم الشعور بالأمن الاجتماعي. **(Khamova,2011,p87)**

كما أكدت مؤشرات التمكين أنه نظرًا لما تتعرض له المرأة المعيلة من العزلة الاجتماعية والتهميش والحرمان والشعور بالدونية والإهمال، وسوء أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والصحية، الأمر الذي يتطلب معه تدخل المؤسسات الأهلية لمحاولة مساندتها وتنمية مهاراتها الحياتية للمشاركة في تنمية المجتمع ومساعدتها على مواجهة مشكلاتها بنفسها عن طريق تدريبها وتعليمها لتحسين مستواها المعيشي لتصبح قادرة على اكتشاف ذاتها وما بداخلها من قدرات ومهارات. **Rochelle, Stewart, (2012,p451)**

ج – النتائج المتعلقة بكيفية استفادة المرأة المعيلة من خدمات المؤسسة.

يحاول البحث في هذه النتيجة تحديد توجهات المرأة المعيلة إلي مؤسسة رسالة للحصول علي الخدمات التي تضمن لها التمكين المجتمعي أياً كان شكل الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة وهنا تأتي مجموعة من العوامل المترابطة، والتي لا يمكن فصل احدها عن

الآخر، فنظرًا لزيادة نسبة المرأة المعيلة، وسوء ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي دفع المؤسسة للعمل من خلال ثلاث محاور مترابطة وهم المرأة المعيلة، الاخباريين، والمتطوعين، لتحقيق الهدف العام وهو تمكين المرأة المعيلة من الحصول علي خدمات المؤسسة بدرجة عالية من الشفافية.

ودعم لويس هذا الترابط بتأكيده علي أن ثقافة الفقر ليست مجرد تكيف لمجموعة من الظروف الموضوعية للمجتمع الأوسع، بل الاستفادة الكلية من الظروف المتغيرة أو الفرص التي تتاح لهم في حياتهم، من خلال المجتمع المدني، فهي تعني العمل في مجموعات صغيرة (تنظيمات غير رسمية) لإكساب قواعد للقوة الاجتماعية في ظل ظروف اقتصادية وسياسية متغيرة في سبيل كسب العيش. (صليحة، ٢٠٠٧،ص ٢٣)

فقد اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن المؤسسة تقدم العديد من الخدمات المجتمعية التي تهدف الي تحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين المرأة، اجتماعياً، اقتصاديا ،وتدريباً وحل مشاكل المرأة المعيلة العاجلة، وهي تمثل رؤية عامة للمؤسسة، وهذا ما اكدته إحدى مسؤولات المؤسسة، حيث أشارت إلى أن تقديم الخدمة يتطلب التحري الدقيق بهدف وصول الخدمة إلي مستحقيها وترتيب لأولويات الخدمات، ومن ثم تحديد أكثر الفئات احتياجًا وعوزاً.

ويأتي دور الاخباريين في كل قرية، أو منطقة علي قدر كبير من الأهمية في تحديد أكثر الفئات المستحقة للدعم في مجتمع البحث، وسعت المؤسسة في هذا النطاق إلي تكوين علاقات مع مؤسسات المجتمع المحلي في كل قرية، ومنطقة سكنية، والتعامل من خلال **" الدليل"•** في تحديد الفئات الأكثر احتياجا، ولم تكتفي المؤسسة بذلك بل قامت بعمل تعاون مع جميع الجمعيات الصغيرة في كل قرية ومنطقة؛ كنوع من التحقق من صحة المعلومات والبيانات، حتي لا يحصل المستفيد علي نفس الخدمة من أكثر من مؤسسة،

• الدليل هو شخص من القرية أو المنطقة الجغرافية مصدر ثقة معروف بالسمعة الطيبة والعقل الرشيد، ولدية دراية بكل الموجودين في القرية من حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية والاسرية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كنوع من التنسيق العام؛ تحقيقاً لمبدأ العدالة والشفافية، وقد أكد احد مسؤولي المؤسسة أن هذا التنسيق الهدف منه تقديم الخدمات بشكل متوازن، وتحقيق لمبدأ عدالة توزيع الخدمات.

كما يلعب التطوع داخل المؤسسة الدور الأكبر والباز فتستقطب المؤسسة عدد لا حصر له من المتطوعين في كافة المجالات المهنية والمعرفية، بهدف الاستفادة من مهارتهم المهنية والعلمية من ناحية، وبهدف تغطية كافة قطاعات التنمية داخل المؤسسة من ناحية أخري، وفي الحقيقة نجد أن استقطاب المتطوعين من الشباب الجامعي مثل أهمية كبيرة ، ومردود قوي للمؤسسة وخاصة فيما يتعلق بأهداف المؤسسة حول قضية المرأة المعيلة، فتقوم المؤسسة بتفعيل التطوع، من خلال الدعاية والاعتماد علي مفهوم شبكة العلاقات كمفهوم اجتماعي ،وبث فكرة أهمية العمل الخيري والاجتماعي لدى الشباب.

إلى جانب ذلك يمتد أمتد ليشمل كل برامج التطوع التدريبية التي تقوم بها المؤسسة حيال المتطوعين، ويتم تصنيفهم طبقاً للميول، والقدرات، والنوع أيضا، فتؤكد إحدى مسؤولات المؤسسة في هذا النطاق **"ممكن ييجي شاب وعاوز يعمل في مجال معين، بس الكاريزمة الشخصية ليه متسمحش، وخاصة الزيارات الميدانية، دي بتكون عاوزة فريق وعاوزة ناس فاهمة ومتدربة"**.

ويأتي دور المتطوعين في تحديد أكثر الفئات احتياجًا من النساء المعيلات من خلال الوسيلة الاساسية المستخدمة وهو عمل بحث اجتماعي للحالة يحتوي على الوضع الاسري والمعيشي والاقتصادي، ويعتمد معظم المتطوعين علي ملأ استمارة" الحالة" والتي تختلف باختلاف المشروع.

وتساعد المؤسسة هؤلاء المتطوعين من خلال دعمهم بالدورات التدريبية التي تؤهلهم علي الملاحظة المتعمقة، والمقارنة بين الوضع الفعلي، والوضع الذي ترصده الحالة، وبناء عليه يتم تحديد أكثر الفئات المستحقة للدعم.

وتصف نظرية التمكين هذا التكامل المجتمعي بأنه العملية التي بواسطتها تصبح النساء قادرات على التعرف على أوضاعهن حتى يتمكن من اكتساب المهارات والخبرات الحياتية، ويطورن قدراتهن بالاعتماد على الذات، ويصبحن قادرات على أداء جميع الادوار ذات القيمة المجتمعية العليا سواء أكانت في المجال السياسي أو التشريعي أو القانوني أو التعليمي أو الاقتصادي أو الصحي، ولا يتثنى تحقيق ذلك الا من خلال تظافر جميع الجهود المجتمعية لتحقيقه.**(luman,J,L1994,p 20)**

أما فيما يتعلق بدور المرأة المعيلة في الحصول علي دعم وتوجهها لمؤسسة رسالة فقد أتضح من نتائج البحث، كما هو مبين بالجدول رقم (٣) ان حملات المؤسسة المقدمة للمجتمع حيال المرأة المعيلة، تمثلت البداية الحقيقة التي دفعت الكثير من النساء المعيلات إلي التوجه للاستفادة من خدمات المؤسسة وقد بلغت نسبة تأثير هذه الحملات علي المرأة المعيلة نحو ٣٥% من إجمالي العينة، بينما بلغت الأبحاث الاجتماعية التي قامت بها المؤسسة من خلال المتطوعين والتي كان لها المردود القوي في الاستفادة من الخدمات نسبته ١٨,٦% من العينة ، وتدعم هذه النتيجة ما أكدته الحالة الرابعة" حيث تقول " **همه جم وشافولنا البيت والدنيا، ولقوا ان معنديش حاجة، وسألوا علي حاجة حتي الميه والكهربا، وقالوا هنساعدك وسعدوني"** وفي ذات الوقت الذي كان للدليل " الاخباري" دوراً كبيراً في تحديد أكثر فئات المرأة المعيلة استحقاقاً للدعم.

كما لعبت الدعايا والاعلان الذي قدمه المتطوعون، دوراً آخر في تحقيق تنمية المرأة المعيلة وقد اتضح من الدراسة المتعمقة أن هذه النتيجة ارتبطت بالمستفيدين من خدمات حل المشاكل العاجلة، والتدريب علي الحرف، والحصول علي دورات تأهيليه لسوق العمل.

وقد دعم هذه النتيجة الإسهامات النظرية التي ظهرت في أدبيات التنمية والمتمثلة في تأكيدها علي إعادة توزيع برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وأخذت قضية الفقر وتوزيع الدخل منعطفا جديدا بسبب حدوث الإصلاحات الاقتصادية واهتمام المنظمات الدولية الموجهة إلي قضايا الفقر، فضلا عن تنامي تدهور الوضع العام للفئات

المتدنية، وتتحقق جميع برامج التنمية من خلال المسؤولية الاجتماعية التي تركز علي تكامل كافة الجهود المجتمعية **(غامري، ١٩٩٠، ص ٨٣).**

ولا يقتصر البرنامج التنموي الذي تقدمه المؤسسة للمرأة المعيلة على عمليات الدعم المادي فقط، بل تختلف البرامج التي تستفيد منها المرأة المعيلة في مجتمع البحث طبقاً للحاجة الإنسانية للمرأة المعيلة، فقد أتضح من نتائج البحث ان استفادة النساء المعيلات من برامج ومشروعات المؤسسة كانت متنوعة ومترابطة بدرجة كبيرة، فلم تقف على نمط واحد، أو استفادة محدده، بل قد امتدت لأكثر من دعم في ذات الوقت، وهذا ما أكده مسؤولو المؤسسة، وأكده الاخباريون، والمتطوعون فالهدف الأساسي لها هو تحقيق التمكين الاجتماعي بغض النظر عن طبيعة الفئة المستهدفة والخدمة.

وتدعم هذه النتيجة ما اوضحته الدراسة الميدانية، كما هو مبين بالجدول رقم (٤) ارتفاع نسبة استفادة المرأة المعيلة من المؤسسة فجاءت بانحراف معياري عام ٤،١ وهي نسبة مرتفعة، ويمثل من حصلن علي مساعدات عينية من مؤسسة رسالة نسبة متوسط حسابي ٤،٩٧ ، وهي نسبة مرتفعة جداُ وبلغت نسبة الانحراف المعياري ٢،٩٥ درجة ، كما بلغت نسبة المستفيدين من المعاش الشهري ٤،٨٨ درجة بانحراف معياري ٢،٨٩ وهي نسبة مرتفعة أيضًا، واستفاد من المشروعات الاقتصادية المؤسسة نسبة مرتفعة تمثلت ٤،٧٨ درجة بانحراف معياري ٢،٨ وهي نسبة مرتفعة أيضًا ولم يقف التحليل عند هذا الحد بل أتضح من الجدول ان خدمات المؤسسة المتمثلة في المعارض والمساعدات المادية الطارئة جاءت نسبتها مرتفعة أيضاً، بينما بلغت نسب الاستفادة من حل المشكلات الطارئة، مواجهه ظروف الحياة، والدورات والندوات بنسب متوسطة تمثلت نسبتها علي التوالي " ٣،٩٠ ، ٣،٨٧ بانحراف معياري ١،٩٩ ، ١،٧٨ .

وتؤكد برامج التنمية في ضوء افتراضات نظرية التمكين أن الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية الممكنة، وإتاحة المزيد من الاهتمام لابد وأن يتجه للفئات المستضعفة، عن طريق زيادة أساليب الرعايا وما يتصل بها من خدمات، تمكنها من المشاركة بشكل

أفضل، وتركز "عملية التمكين" على تحسين مشاركة المرأة في العملية التنموية، وتسليط الضوء على الطرق التي تستطيع المرأة عن طريقها استحداث مساحات جديدة للتنمية **(ESCWA, 2012,p480).**

كما تتفق هذه النتائج مع فروض نظرية المسؤولية الاجتماعية التي ترى أن المسؤولية الاجتماعية تتشكل في نطاق اتجاهين، الأول مسئولية الفرد تجاه الآخر داخل المجتمع، فعلى الفرد عديد من الواجبات تجاه الآخرين، كما أن له حقوق، وهو ما يمكن أن نسميه بالمسئولية في بعدها الأفقي، اضافة إلى ذلك يوجد البعد الرأسي للمسئولية الاجتماعية، وهي مسئولية الفرد تجاه المجتمع وهذا يتمثل في حزمة من الواجبات في مقابل حزمة من الحقوق (Nelson,A.B& Venky,v,k,2003,p: 761).

مما سبق، ومن الداول من (١ إلى ٤) عرضت الباحثة للخصائص والسمات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المعيلة، من حيث طبيعة حياتها، ونمط الأسرة، ومعدل الدخل، ونسبة الإعالة، ونوعية البرامج التي استفادت منها من قبل المؤسسة، وكذلك كيفية الاستفادة من هذه الخدمات في تلبية حاجتهن الأساسية، وهذا ما يجيب على التساؤل الأول الذي تم صياغته لهذه الدراسة: ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المعيلة؟

ثانيا:- النتائج المتعلقة بدور المؤسسة في الدعم الاقتصادي للمرأة المعيلة.

تسعى الدراسة في هذه النتيجة إلى الكشف عن دور مؤسسة رسالة في الدعم الاقتصادي الموجه للمرأة المعيلة، من خلال تحليل مجموعة البرامج الاقتصادية التي تهدف إلي تمكين المرأة المعيلة، من خلال التعرف على المساعدات والبرامج قصيرة المدى، وطويلة المدى؛ والتي تؤثر في دعم الواقع الاقتصادي للمرأة المعيلة ويدعم من تمكينها في المجتمع، ويحسن مستوى معيشتها.

أ- النتائج المرتبطة بنمط المساعدات قصيرة المدى المقدمة للمرأة المعيلة.

اتضح من خلال نتائج البحث أن مؤسسة رسالة تضع رؤية عامة ضمن برنامج تمكين المرأة المعيلة علي المدي القصير، ويأتي ذلك في المساعدة الاقتصادية المقدمة من قبل المؤسسة بشكل غير دائم، والتي ترتبط بتوفير الدعم اللازم، والتي بعضها ها موسمي مرتبط بالأعياد والمناسبات الاجتماعية، والتي أجملها البحث في: الكفالات الشهرية، وبرنامج "إطعام أسبوعي" بواقع مرتين في الأسبوع، ومعارض للمنتجات والسلع كمعارض "الملابس المستعملة، والشنط الغذائية الشهرية، وتسديد مصروفات ورسوم دورية.

بالنظر في الجدول رقم (٥) تتضح رؤية المؤسسة لبرنامج المرأة المعيلة، حيث تري أن المرأة المعيلة هي أكثر أفراد المجتمع احتياجًا وفقرًا مما يجعل من المسؤولية الاجتماعية حيالها مضاعفة نظرًا لمجموعة الظروف المحيطة بها من ناحية، ومن ناحية أخري كونها تمثل أكثر أفراد المجتمع احتياجاً للتمكين الاقتصادي من ناحية أخرى.

وقد اتضح من النتائج أن خطة المؤسسة حيال هذا النمط من الرعاية يتمثل في سد الاحتياجات اليومية للمرأة المعيلة، ويأتي ذلك من خلال ما تقوم به المؤسسة من حملات ومبادرات تطلقها المؤسسة بشكل دوري لجمع التبرعات، مثل حملة **(حملة دفيهم، وحملة بلوفر وبطانية، وحملة وياهم دعم وسند) وجميعها حملات تهدف إلي توفير الدعم المادي لتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة في نطاق المشروعات قصيرة المدي.**

وتتفق هذه النتيجة مع ما أوضحه (Durcker,1999) عندما تناول بشيء من التفصيل عن أهمية الحملات التسويقية التي تقوم بها الجمعيات الاهلية ، والذي حولها لطريقة ومنهاج عمل يجب أن تعمل من خلالها المؤسسات، بهدف دمج الفئات المهمشة من خلال التعبئة الاجتماعية وتركيز الاهتمام المجتمعي للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، وبث قيم وثقافة الشركة ، وتطبيق الشفافية والمحاسبة ،من خلال مفهوم التعبئة الاجتماعية (Durcker,1999,p 89).

ويأتي دور المتطوعين هنا باعتبارهم محور العلاقة بين المؤسسة والمرأة المعيلة، حيث يمثلون الدور الأكثر بروزًا فيما يتعلق بتحديد الفئات المستحقة للدعم في نطاق منهاج

عمل المؤسسة، حيث يقول أحد المتطوعين **"احنا معانا قاعدة بيانات في كل منطقة وكل قرية، بتساعدنا في تحديد الحالات المحتاجة، كمان مش بنعتمد علي كدا بس دا احنا كمان تحديد الأماكن والناس المستحقة مهمتنا، ومش كدا بس دا مثلا الاطعام الأسبوعي بنراعي التنوع يعني مش كل الأماكن وكل الناس هي هي لا دا احنا بنوع في الخدمة والمستفيدين" .**

ويلعب التدريب الذي تقوم به المؤسسة من خلال المتخصصين دورا كبيرا ومؤثرا في تفعيل وتعبئة المتطوع وتوجيهه للوجهة الصحية ،وفي هذا الإطار يلعب التسويق الاجتماعي دوراً هاماً في مساعدة مؤسسات الرعاية الاجتماعية على تحقيق أهدافها سواء من خلال إشباع احتياجات والتأثير على قيم المجتمع وتحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية من خلال ، التعبئة الاجتماعية الذي يمثل التطوع فيها أهم بنود المسؤولية الاجتماعية (ناجي، ٢٠٠٣، ص.٤٨٣).

ولم تقف نتائج البحث عند هذا الحد ، بل اتضح من النتائج أن المردود للخدمات الاقتصادية قصيرة المدي والاستفادة منها كان علي درجة عالية من الفاعلية والتأثير، وبسؤال المستفيدات عن الخدمات الاقتصادية قصيرة المدي في مجتمع البحث، وأوجه الاستفادة وطبيعتها وأسلوبها وطريقتها ومردودها الاجتماعي والإنساني.

يتضح استفادة المرأة المعيلة في مجتمع البحث من خدمات التمكين الاقتصادي قصير المدي كما هو مبين بالجدول رقم (٦) أن نسبة ٦٨،٨% من العينة قد استفادوا من الخدمات الاقتصادية العاجلة، في حين أن نسبة ٣١,٤% من العينة لم يستفيدوا من الخدمات قصيرة المدي وقد استفادوا من الخدمات الأخرى للمؤسسة.

أما فيما يتعلق بمدى الاستفادة من برامج المؤسسة، وأشارت نتائج الدراسة إلى تنوع تلك البرامج، فجاءت النسبة الأعلى في برنامج الإطعام الأسبوعي؛ بواقع مرتين في الأسبوع، كما استفادت من صرف الاعانات العاجلة التي تتمثل في لجوء بعض الحالات لحل مشكلات مادية طارئة كسداد دين، أو تجهيز عرائس، بالإضافة إلي استفادة الحالات

من برنامج الكفالة الشهرية، والشنط الغذائية، والحقيقة الجديرة بالذكر وهذا ما أكدته أحدي المتطوعات بالمؤسسة، ان الحالة الواحدة قد تحقق استفادة مزدوجة من أكثر من برنامج في أن واحد ، وهذا ما دعمته الدراسة الميدانية، حيث أتضح كما هو مبين في الجدول رقم (٧) أن ٧٣,٤% من العينة قد استفادوا من أكثر من مشروع اقتصادي، بينما استفاد ٢٦،٦% من العينة من مشروع واحد مثل الكفالة الشهرية وما شبه ذلك وتدعم هذه النتيجة حالات الدراسة، **حيث تؤكد الحالة السادسة "أنا باخد اطعام، وكل شهر بيجيبوا لي شنطة والمرتب، ولما بيكون عندي مشكلة بلجأ لهم وبيساعدوا بالي بيقدروا عليه".**

وترتبط هذه النتيجة بأهم مبادئ نظرية التمكين وعلاقته ببرامج الجمعيات الاهلية حيث يهدف الي تقديم الخدمات التى تتناسب مع احتياجات المستفيدين، والمنهج المنظم للبحث عن الحاجات الفعلية للعملاء (Kinesy,2003,p,15)

أما فيما يتعلق بكفية الحصول على الدعم، تشير نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (٨) أن ٥٠% من نسبة العينة حصلوا علي الدعم من خلال توصيله إلي المنزل من خلال المتطوعين، والذين سبق لهم أن توجهوا للحالة لعمل الدراسة الأولية لرصد مدى أحقيتها للدعم، وكما أكد ٤٠% من العينة أنهم يتجهوا للمؤسسة مباشرة للحصول علي الدعم ، في حين ان ١٠% أكدوا انهم يحصلوا علي الدعم من خلال وسيط "دليل" الذي يقوم بتحديد المستفيدات ويبلغهم بوصول الدعم وطرق تقديمة.

وعن المردود الاقتصادي للإعانات العاجلة، أشارت نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (٩) أن ٩٠% من العينة قد وجدوا مردودًا إيجابيًّا انعكس علي وضعهم المادي حتي ولو بشكل مؤقت، حيث أكدت حالات الدراسة أن الفقر والاحتياج كان السبب الرئيسي للجوء إلي المؤسسة حتي وان لم يتحقق التمكين بشكل فعلي وواقعي، كونها خدمات مقدمة علي المدي القصير، **وهذا ما تؤكده الحالة الرابعة "طبعًا استفدت من الأكل والشنطة طب انا هعمل ايه أهي حاجة تسندن انا هأكل العيال دي منين" وذكرت الثانية قائلة "حتى إن**

كانت المساعدات دي بتتقدم في وقت معين، بس أهو أحسن من مفيش"، وتقول الرابعة "بصراحة مش بيسبونا خالص، والله ببقى قاعدة وآلاقي الخير جه"

وعن شكل المردود الاقتصادي وانعكاسه على أسرة المرأة المعيلة، أشارت نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (١٠) أن الخدمات الاقتصادية العاجلة انعكست علي الأسرة من خلال التأثير المباشر عليها ، حيث أكدت ٤٢،٧% من العينة أن توفير إعانة شهرية ساهم في المساهمة الاقتصادية في الإنفاق علي الاسرة وتوفير احتياجات الأبناء، بينما أكد ٣٩% من العينة أن الاحتياجات العينة المتمثلة في الاطعام والتغذية ساهمت في سد جزء من احتياجات الاسرة الشهرية، بينما أكد ١٨,٣% من العينة أنهم استفادوا من الخدمات الأخرى المتمثلة في حملات الكساء" كحملة بلوفر وبطانية **"وقد دعم هذا النتيجة ما أكدته الحالة الثانية" أنا باخد اعانة كل شهر هي قليلة بسد بتسد حاجة"، وتقول الحاجة الرابعة" أنا باخد شنطة وفلوس، ولما بيكون فيه أكل بيبعتوا لي" وتؤكد الحالة الخامسة" العيال حنفية مفتوحه هجيب منين آهم بيساعدوا"**

وطرح Holmes في هذا الاطار وجهة نظر اعتبر فيها المسؤولية الاجتماعية، التزام من المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الانشطة الاقتصادية التي تتمثل في محاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة ،فمساعدة المرأة المعيلة في هذا النطاق تطرح برامج متكاملة تهدف إلي تحقيق التمكين الفعلي (Holmes, 1985, p. 435).

وتتفق هذ النتيجة مع فروض نظرية التمكين حيث تأخذ ظاهرة الفقر أبعاد عديدة أهما فقر الدخل وهو عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة المناسب اجتماعيا والبعد الأخر هو فقر القدرة أي تدنى مستوى قدرات الفرد إلى حد يمنعه من المشاركة في العملية التنموية ومن ثم فهي ظاهرة يغلب عليها الطابع النسائي في معظم المجتمعات (عليوات٢٠١٠ن ص٢).

ب-النتائج المرتبطة بالخدمات الاقتصادية طويلة المدى المقدمة للمرأة المعيلة.

تحاول الدراسة في هذه النتيجة الوقوف علي مجموعة البرامج الاقتصادية طولة المدى التي تقدمها مؤسسة لمفردات العينة، في إطار مشروعات التمكين الاقتصادي طويلة المدى، وطرحت المؤسسة في هذا الاطار في ضوء برنامج تنموي متكامل تمثل في محاولة إيجاد دخل شهري ثابت للمرأة المعيلة من خلال برامج المشروعات الاقتصادية التي تهدف إلي تمكينها.

وتتضح رؤية المؤسسة من خلال برامجها التي تتمثل في عدد من المشروعات المدرة للدخل، والتي تصلح لها في إطار الخبرات المهنية المتوفرة أو التي تم تدريبها عليها، مع ضرورة توافر المكان المناسب لتنفيذ المشروع ، مع مراعاة أن تكون هذه المشروعات مناسبة للمجتمع المحلى الذى تعيش فيه حتى تستطيع تسويق منتجاتها.

وقد اتضح من نتائج الدراسة أن برامج المؤسسة لا تقف عند نطاق المشروعات التنموية؛ حيث مثل نطاق التدريب، محورًا آخرًا لدعم المرأة المعيلة، بالرغم من محدوديته إلا أنه هام في برنامج التمكين الاقتصادي لها، وجاء ذلك من خلال تدريب السيدات على العديد من المهن بواسطة مدربين محترفين يتم اعتمادهم من قبل مجلس التدريب الصناعي بما يضمن تأهيلها لسوق العمل، ومن ثم تستطيع توفير مصدر دخل مستقل فيما يعد ويتم تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع العديد من الشركاء الاجتماعيين، والاستراتيجيين والجهات المعنية بمنظمات المجتمع المدني.

وعندما ينقلنا البحث لمناقشة طبيعة المشروعات التنموية المقدمة من قبل المؤسسة حيال المرأة المعيلة، وجب التأكيد في المحل الأول في النطاق الأول على مشروعات المرأة المعيلة المقدمة من قبل المؤسسة، فإن اختيار المشروع يمثل الانطلاقة الأولي لنجاحة، تؤكد إحدي المسؤولات بالمؤسسة أن تحديد المشروعات طويلة المدى لا يتم بشكل عشوائي غير مدروس بل إنه يتم بطريقتين:

الطريقة الأولي:- تكون من خلال المستفيدة نفسها، حيث تتقدم بطلب للمؤسسة تطلب عمل مشروع وتقوم بتحديد طبيعته المشروع وتكلفته وطريقة تنفيذه وادارته.

الطريقة الثانية:- تقترح المؤسسة العديد من المشروعات الموجهة للمرأة في نطاق المحافظة، وتؤكد النتائج ان أيًّا من الطريقتين علي قدر من الأهمية بالنسبة للمؤسسة ، ولكن كيف يتم اختيار المشروع والموافقة عليه؟

وهنا يتطرق البحث إلي مناقشة علاقة المؤسسة بالمشروع، فقد اتضح من نتائج الدراسة ان المؤسسة تقوم بوضع المشروع المقدم من قبل الحالة في الاعتبار لكنها في نفس الوقت تضع ضعف خبراتها وامكانياتها محل اعتبار، حيث إن المؤسسة تقوم بدارسة المشروع المقدم بداية من الفكرة إلي مراحل إتمام المشروع ، ثم مرحلة تسويق المنتج، **وهذا ما أكدته الحالة والرابعة "روحت يدوني حاجة مكنه ولا خضاضة لبن، سألنوني بتعرفي تخيطي، قلت لهم لا، قالوا يبقي مش هينفع، كما تقول الحالة الخامسة "قالوا لي عندك مكان قلتلهم البيت ضيق، جم شافوه وقالو هنشوف ونقولك، وجم بعد شويه تاني قالوا لي أفتحي شباك هنا وبيعي منه".**

وتتفق هذه النتيجة مع مبادئ التمكين الاقتصادي للمرأة حيث ان أهم مؤشرات تمكين المرأة تهدف إلي تأهلها لاتخاذ قرار الانضمام للنشاط المناسب لها، فهو يربط ما بين المستوي التعليمي ، والمهارات المختلفة والقدرات الاقتصادية، بالمشاركة الاقتصادية للمرأة كما أن حرية اتخاذها لقرار الانضمام للقوى العاملة، قرار هام ومؤثر في تمكين المرأة اقتصادياً ،ما يعني أن هناك علاقة طردية بين التمكين وطرق تنفيذه، وقدراتها وامكانياتها المهنية والبشرية.(Kabeer, Naila, 2003p,8)

كما اتضح من نتائج الدراسة أن الموافقة علي المشروع لا تتم بشكل عشوائي غير منظم حيث أن المؤسسة تقوم بعمل دراسة جدوي للمشروع بحيث يتوافق مع إمكانيات المعيلة وقدراتها ومهاراتها من ناحية، وقدرات المؤسسة المادية من ناحية أخرى، فتضع المؤسسة مجموعة من الشروط لتنفيذ المشروع أهمها الإمكانيات المادية، فمعظم المشروعات المقدمة لابد وأن لا تتجاوز حدود ٢٠ الف جنية فقط ، كما ان شروط

المؤسسة لا تقف عند هذا الحد بل ان المساهمة في تغيير المشروع عندما لا يتوافق مع إمكانيات الحالة، والتأكد من عدم وجود دخل وعائل، وذلك من خلال دراسة الظروف المحيطة بها من كل الاتجاهات كالأوراق الرسمية المقدمة التي تثبت احتياجاها للإعالة ، والدراسة الميدانية للمتطوعين، والتحري من خلال الدليل والجمعيات الأخرى، كما ان عمر الحالة وعدد من تكفلهم، وسماتها الشخصية جميعها اعتبارات تضعها المؤسسة، وهي أسس اختيار عامة للمشروع، وهذا ما أكدته إحدى مسؤولي النشاط بالمؤسسة **"كل ست ليها اللي يتناسب مع إمكانياتها المادية والبشرية، وست ممكن تكون مش بتعرف تخرج من البيت وجاية عاوزة تعمل مشروع بالاسم من غير لا دراية ولا وعي، نوافق عليه، طبعاً مش ممكن، احنا بنشوف هي تقدر تعمل ايه وبنساعدها في كدا"**

وهنا يأتي دور المتطوعين في عملية الدعم الاقتصادي، حيث اتضح من نتائج الدراسة أن دور المتطوعين في جميع مراحل الشروع علي قدر عال من الدقة، ولا يقتصر الدور علي المرحلة الأولية للمشروع والتي تحدد طبيعة المستفيدات بل أنه، يستمر بشكل دوري في مراحل التنفيذ والمتابعة والتسويق أيضاً إذا استدعي الأمر ذلك، وفي هذه المراحل تمثل الرقابة علي المشروع أحد مؤشرات المتابعة التي تمارس من المؤسسة علي المرأة المعيلة، والتي تعكس الدعم المقدم لها، كما تبث تجاه الحالة نفسها مفهوم جدية المشروع ، ومحاولة إنجاح المشروع وهذا ما يؤكده أحد المتطوعين بالمؤسسة فيقول **"متابعة وتنفيذ المشروع بيتم ب تلات مراحل الأول الاختيار، وبعدين تنفيذ المشروع واحنا مش بندي فلوس لا احنا بنجيب معدات وخامات، وبعدين بنتابع بعد كدا هي بتعمل ايه، ولو فيه مشكلة بنحلها"**

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت اليه نتائج دراسة (سليمان ،مرقص،٢٠٠٢) حيث أكد أن المرأة المعيلة ليست في حاجة إلى مساعدة تقدم إليها باستمرار ولكن بحاجة إلى تحسين مستوى المعيشة عن طريق مشروع انتاجي صغير تستخدم فيه كل ما لديها من قدرات حتى تتمكن من مساعدة نفسها بشكل أفضل فتتحول من فئة الفقراء المتلقين

للمساعدة إلى فئة غير الفقراء القادرين على العمل والانتاج ومساعدة أنفسهم بأنفسهم.(سليمان، ومرقص،٢٠٠٢، ص ٢٢)

وتنقلنا هذه النتيجة إلي تحليل طبيعة المشروعات المقدمة، وطرق الإدارة والتسويق ، ومساعدة الأسرة في الإدارة، والمردود علي المشروع ،والمعوقات التي واجهت المرأة المعيلة في كل مراجل تنفيذه .

وعن طبيعة المشروعات التي تقدمها المؤسسة للمرأة المعيلة، كشفت نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (١١) أن المشروعات المقدمة من قبل المؤسسة جاءت متنوعة بدرجة كبيرة، حيث استفادت الحالات من المشروعات التجارية المقدمة بنسبة ٣٢,٤% من العينة، ومثلت المشروعات الحرفية ٢٥% من تلك العينة، بينما مثلت المشروعات الغذائية ٢١% من المشروعات، ويليها المشروعات الخدمية والتي مثلت ٢١% من العينة.

وقد اتضح من نتائج الدراسة أن هذه المشروعات تنوعت طبقاً لإمكانيات المرأة المعيلة، حيث أن افتقاد المرأة المعيلة للمهارات جعل منهاج عمل المؤسسة حيالها يراعي كافة الابعاد التعليمية، والصحية، والاجتماعية المحيطة بها ، بل إن مراعاه الفروق الفردية واحتياجات المجتمع المحيط مثلت أهمية كبري عند مساعدة المرأة المعيلة في عملية الاختيار وجميع المشروعات المقدمة هي مشروعات بسيطة تتمثل في إنتاج بعض السلع البسيطة (كالألبان، والجبن، والمربات) والبعض الآخر ارتبط بالإتجار في بعض المواد الغذائية والخدمية البسيطة، كما أن المهارات عند بعض الحالات مثلت عامل قوي في اختيار المشروع كمهارة التفصيل ، أو التريكو، والبعض يقدم خدمات بسيطة كخدمات الأون لاين بالتعاون مع دليفري.

وترتبط هذه النتيجة بعملية المفاضلة بين البدائل المختلفة لتحسين المستوى المعيشي وإشباع الحاجات الأساسية للمرأة المعيلة، والمهارات المختلفة كمهارات تنفيذ الحرف والأنشطة الاقتصادية البسيطة، كما قد تتأثر عملية المفاضلة بين البدائل المختلفة أيضًا

ببعض العوامل الموقفية مثل: الفئات العمرية لفئات السيدات المعيلات وأبنائهن، والمستويات التعليمية للسيدات والحالة الزواجية للسيدة المعيلة، وحجم ونوع أسرهم، فتؤكد الحالة الثالثة **" المؤسسة انا كنت عاوزة اتاجر علي واسع جملة يعني، قالوا لي انتي مش هتعرفي تتجاري، ولا تتعاملي مع التجار، عملوا لي كشك صغير، واهو العيال بيساعدوني والحال ماشي.**

والجدير بالذكر ان عملية متابعة الخدمة المقدمة للمرأة المعيلة من قبل المؤسسة كان لها مردود قوي في نجاح الاستفادة منها، حيث أكد ٩٥% كما هو مبين في الجدول رقم (١١) أن المتابعة الدورية للمشروع كانت بمثابه الانطلاقة الأولي لنجاحة **وهذا ما أكدته الحالة الرابعة" كانوا بييجوا يسألوا عملت اه وصرفت اه ودا خلي الواحد خاف ليخدوا المكنه مني"، وذكرت الحالة الخامسة قائلة "كانوا بييجوا مره كل عشر أيام، ٢٠ يوم وسعات ييجوا كل أسبوعن يشوفوا الي بعمله"**

وترتبط هذه النتيجة بنظرية المسؤولية الاجتماعية تجاه الفئات المهمشة أو الضعيفة حيث تفترض النظرية أن الفقر قد ينجم عن الأوضاع الهيكلية في النظام الاقتصادي ، الذي يرتبط بحرمان فئات معينة من تحقيق التراكمات الرأسمالية وتحصيل نصيبها العادل من عائدات النمو الاقتصادي . فالفقر هو أحد أشكال التجريد من القوة المتمثل في النقص النسبي، لتحصيل الرزق أو نفقات المعيشة، مما يتطلب آليات من قبل الفقراء للمحافظ علي المنافع التي يمنحها المجتمع(غرباوي، ٢٠٠٣، ١٨٣ص)

وعن الإدارة الذاتية للمشروع، تؤكد نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (١٢) أن نسبة ٥٦،٦ % من العينة تقوم بإدارة المشروع بمفردها بدون مساعدة من أحد، كما يقوم بالإدارة بمساعدة أحد الأبناء وخاصة في المشروعات التي تطلب الخروج من المنزل وقد جاءت نسبتها ٢١،٧% من العينة ، بينما مثلت من يشاركها الزوج إن وجد نسبة ١١، ٧% من العينة، ويدعم هذه النتيجة أن بساطة المشروع من ناحية، ومفهوم الإعالة

"افتقاد المرأة للمشاركة الإنسانية، كان السبب الرئيسي في تحملها مسؤولية المشروع بمفردها.

ويدعم هذه النتيجة ما أكده (إسحاق، ١٩٨٧) حيث أكد أن بساطة الأنشطة الاقتصادية والمهن التي تمتهنها المعيلات تدر دخلا ضئيلا، لارتباطها بالاقتصاد غير المنتظم، في صورته البسيطة التي تسعي إلي تحقيق الحد الأدنى من الدخل ، مما يضمن معه مفهوم البقاء **(إسحاق، ص ٤٣)**

ويأتي مكان إقامة المشروع كأحد مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث أكدت نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (١٣) أن ٥٦،٣% من حجم العينة أن إدارة المشروع تتم من خلال مكان مخصص في المنزل، بينما أكد ٣٣,٣% من العينة مكان المشروع مستأجر، بينما أكد ٣'١٠% أن مكان المشروع في السوق المحلي، كسوق الخضار، وترجع الباحثة ارتفاع هذه النسبة إلي محاولات المرأة المعيلة توفير النفقات المادية من ناحية، ومن ناحية آخري تواجدها في نطاق المنزل لضمان رعاية الأبناء والاهتمام بهم، وهذا ما أكدته **الحالة الثالثة" انا مش معايا أأجر مكان، وبوفر للعيال كل مليم،وكمان أهو أكون وسطيهم مين طيب هيرعاهم".**

وتتفق هذه النتائج مع ما توصل الية (غني، ٢٠٠٣) حيث اتضح أن المعيلات يوجهن العديد من المشكلات الاقتصادية، تتمثل في عدم توفر مؤسسات مالية ذات أوقات عمل وأماكن مناسبة ،يعد ذلك عائقا رئيسيا نحو حصول المرأة على التمويل اللازم لمشروعاتها **(غني،٢٠٠٣،ص٤٥)**

كما أن ارتباط المرأة المعيلة بقضية هامة ومحورية مثل قضية الفقر، يندرج أسفلها العديد من الأزمات والمشكلات التي لا يمكن أن تنفصم عنها، يدل على محورية قضايا المرأة، كما أن هناك أسباب كامنة وراء تأثير الفقر، تتمثل في سوء الأوضاع الاسرية والاجتماعية التي تمثل عوائق اجتماعية للتمكين الاقتصادي **(سليمان ،أخرون، ٢٠١٤، ص ١١٩).**

أما فيما يتعلق بعملية التسويق، أشارت نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (١٤) أن التسويق يتم من خلال الاقارب بنسبة ٤٠% من حجم العينة، وأشارت نسبة ٣٥% من العينة التسويق يتم من خلال الجيران، ومثل السوق المحلي من خلال المعارض نسبة ٢٠% ، بينما مثل البيع أون لاين ٥% من طرق التسويق، وتدعم هذه النتيجة فكرة التكافل الاجتماعي في المجتمع التقليدي، فالتكافل أو التعاون فهو عملية تُساهم في تحقيق الأهداف التي لا يُمكن للأشخاص تحقيقها بمفردهم، وذلك من خلال عمل أفراد المجتمع معًا، وتبادل الخبرات والموارد والمسؤوليات فيما بينهم، مما يؤدي إلى إتاحة الخدمات والفرص، وتوفير الدعم اللازم، ولا سيما إذا كانت المرأة معيلة ويعرف ظروفها الاجتماعية والأسرية والاقتصادية المجتمع المحيط وهذا ما تؤكده حالات الدراسة فتؤكد الحالة الأولي" **الجيران ألي حوالية عارفين آني غلبانة بيشتروا مني"وقول الحالة الثالثة" كل الناس عارفين ظروف بعض وأهو بدل ما ينفعوا الغريب بيبعتوا العيال تاخد مني، لا دا ممكن ميدأوش في السعر معايا"**

وتشير نتائج الدراسة أن مردود المشروع علي واقع المرأة المعيلة وأسرتها اقتصاديا، مثل في زيادة دخل الأسرة وتوافر المستلزمات المادية للأسرة بنسبة٦٣،٤% من العينة بينما مثلت مساهمه المشروع في تجهيز الابناء وتحقيق متطلباتهم الشخصية مثلت ٢٣,٤%، بينما بلغت مساهمة المشروع في تنمية الأولاد تعليمًا نسبة ١٣,٣٣% من أفراد العينة، وهذا ما أكدته الحالة الأولي" **طبعا بقي معايا فلوس ، والعيل الي اقدر اجيب له حاجة بجيبها، وهو بناكل ونشرب"، وتؤكد الحالة الثانية" كنت بستني حد يجيبلي زكا، ولا أي مساعده، أهو دلوقتي احسن" وتقول الحالة الرابعة" بنتي مخطوبة بحاول اجيب لها إلي اقدر عليه" وتقول الخامسة" لا كان فيه أكل ولا لبس أو دلوقتي بعلمهم وبجيب صحيح قليل بس احسن من قبل كدا. للمزيد راجع جدول رقم (١٥)**

وفي هذا النطاق تشير ديانا بيرث (Pierce,2000) إلي أن الاسرة التي تراسها امرأة أكثر عرضة للفقر، حيث وجدت بعض دراساتها أن ٥٠ %من الاسر الفقيرة

ترأسها امرأة، ومن ثم تتعدد الانشطة التي تتوجه إلى مساعدة المرأة المعيلة والتمكين من خلال القضاء علي محدودية الوعي (Pierce,2000,p 10)

وتتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية المسؤولية الاجتماعية، حيث تفترض النظرية أن على المؤسسات أن تعمل بصورة متوازنة وعقلانية على استخدام موارد المجتمع برشد وتوزيع العائد أو أية موارد أخرى على المجتمع بعدالة. وهذا من شأنه أن يعطي المؤسسة صورة أكثر قبولاً لدى الاطراف المختلفة، ليس هذا فقط فهي قادرة على تحقيق الارباح وتعظيم القيمة التسويقية للمالك فحسب، بل لأنها وحدة اجتماعية تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية، ما يعني حتما التزامها بالعقد الاجتماعي**(الحمادين، ٢٠٠٢ ص ٢٩)**

وقد اتضح من نتائج هذا المحور:-

١-العلاقة ذات التأثير بين ظاهرة تأنيث الفقر وتفشى ظاهرة المرأة المعيلة.

٢-ارتباط المرأة المعيلة بقضية الفقر، يندرج أسفلها العديد من الأزمات والمشكلات التى لا يمكن أن تنفصم عنها.

٣-أن برامج مؤسسة رسالة هو اتجاه لدعم رأس المال البشرى للمرأة المعيلة بالتعليم والتدريب ، والتمكين الاقتصادي، قصير المدي، وطويل المدي.

٤-تتجه المرأة المعيلة لمحاولة تحسين مستوى معيشة أسرتها من خلال اتباع وممارسة عدة أساليب معيشيه تسعى الى التوائم مع التغيرات الحادثة لإمكانية البقاء وهو ما دعي إلى معرفة أساليب التكيف المعيشي والتي تتمثل في الحصول علي دعم مؤسسة رسالة.

مما سبق ومن الجداول (٥ إلى ١٥) يتضح الدور التنموي الذي قدمته المؤسسة ضمن برنامج تمكين المرأة المعيلة اقتصاديًا، من خلال تقديم الخدمات الاقتصادية للمرأة المعيلة؛ سواء عن طريق البرامج قصيرة المدى، مثل: برنامج الإطعام الأسري، وتوفير سبل التغذية. أو البرامج طويلة المدى، مثل: تدريب السيدات المعيلات على المهن وتأهيلها لسوق العمل، وتقديم مشرعات طويلة الأمد لدعمها اقتصاديًا، وتحسين مستوى المعيشة، وتسهيل عمليات التسويق؛ وغيرها من الوسائل التي تدعم من

تمكين المرأة المعيلة اقتصاديًا لمواجهة ظروف الحياة القاسية، والحد من التشرد الأسري، وهذا ما يجيب على التساؤل الثاني الذي تم صياغته لهذه الدراسة ومؤداه، ما دور مؤسسات المجتمع المدني (رسالة) في دعم الخدمات الاقتصادية للمرأة المعيلة؟

ثالثاً: النتائج المتعلقة بدور المؤسسة في تقديم الخدمات الطبية للمرأة المعيلة.

تحاول الدراسة في هذه النتيجة رصد البرامج الصحية المقدمة من قبل مؤسسة رسالة إلي المرأة المعيلة، والتي تهدف إلي تحقيق الرعاية الصحية لها؛ من خلال محاور تنموية تسعي إلي تحقيق التكافل الصحي، وقد حدد البحث في هذه النتيجة برامج الخدمات الطبية في ضوء ما تقوم به المؤسسة من خدمات صحية متنوعة، سواء عن طريق الأفواج الطبية التي تقدمها المؤسسة، وبرنامج الكشف والعلاج الدوري، والمساهمة المباشرة في نفقات العلاج من خلال الصيدلية الخاصة بالمؤسسة، وغيرها من الخدمات الأخرى.

أ- الخدمات الطبية المؤقتة التي تقدما المؤسسة للمرأة المعيلة.

كشفت نتائج الدراسة أن مؤسسة رسالة وضعت رؤية عامة للتنمية الصحية للمرأة المعيلة تمثلت في تحسين الوضع الصحي للمرأة المعيلة من خلال الخدمات والبرامج التي تقدمها بشكل مباشر، والمتمثلة في مجموعة الأفواج الطبية المتكاملة، والتي يتم توجيهها إلي القري الأكثر احتياجًا وفقراً، ويعد منظور الرعاية الصحية للمرأة المعيلة وأسرها أحد وأهم البرامج الإنمائية في إطار التعامل مع ظاهرة المرض علي انه ظاهرة اجتماعية تؤثر بشكل سلبي في برامج التنمية والتمكين.

حيث يشير أحد مسؤولي المؤسسة أن الخدمات الطبية تعد من أهم الخدمات التي تقدمها المؤسسة، حيث إنها تحرص على تقديم مساعدات طبية للمرأة المعيلة ، كما تتكفل بكل المصاريف الطبية المتعلقة بها، كما تقدم يوم طبي لعرض فيه الكثير من الخدمات في كافة المجالات الطبية، وترتبط البرامج المقدمة من قبل المؤسسة بالتوجه العام للدولة في تحقيق التكافل الطبي.

فالتكافل الطبي للمرأة المعيلة من الأهداف الأساسية للمجتمع والتي يجب أن تكفلها الدولة للجميع بحيث تشمل برامج تنمية صحية تشمل علي (التثقيف الصحي، الصحة البيئية ،البرامج الصحية لرعاية الطفولة، الأمومة، التطعيم، تنظيم الأسرة، الوقاية من الإمراض المتوطنة، العلاج المناسب للأمراض ، الإصابات الشائعة ،توفير الأدوية الضرورية ونشر الوعي بأسس التغذية الصحية وطرق العلاج التقليدية) (الهيئة العامة للاستعلامات ، ٢٠١٨، ص ١٣٤)

وتناقش نتائج الدراسة رؤية المؤسسة المتمثلة فيما تقوم به من تقديم للمساعدات والدعم الطبي للمرأة المعيلة عن طريق مجموعة الفاعليات التي من أهمها اليوم الطبي، وفي هذا اليوم يتم التنسيق مع عدد كبير من الأطباء ، ويتم الإعلان عن مكان القافلة بشكل مكثف قبل انعقادها بفترة زمنية وفي هذا النطاق نظمت المؤسسة مجموعة من القوافل الطبية نذكر منها علي سبيل المثال :-

١- الفوج الطبي (كن لي عوناً) بالمركز الطبي بني سويف.

٢- فوج طبي لقرية (سنور) شرق النيل ،بعنوان "رحماء بينهم" وهي جزء من قافلة شاملة استهدفت القرية.

٣- الأفواج الطبية لقرية عزبة عبد الحفيظ بعنون (أدعمهم) (أنظر جدول رقم ١٧)

ويشير أحد مسئولي المؤسسة بأن الأفواج الطبية من الناحية التنظيمية، تشمل جميع التخصصات الطبية "باطنة، جراحة، جلدية، نساء، أطفال، عظام، أنف وأذن)، كما تتضمن معمل تحاليل مصغر للعيانات وتحليلها في المعامل التي تعاقدت المؤسسة معها، وبالإمكان التحويل الطبي إلى أحد مراكز الاشعة إن احتاج الأمر إلي ذلك بالإضافة إلي صرف الأدوية.

كما كشفت نتائج الدراسة أن تنظيم الفوج لا يقتصر عند هذا الحد، بل أن تحديد شعاره علي قدر كبير من الأهمية في تعبئة المجتمع للتبرع كشعار (دقيقتين وعي)، وشعار

(وياهم دعم وسند) ،كما أن اختيار المكان كان من العناصر الهامة التي تضعها المؤسسة في قضية التنظيم، بحيث يكون مركزي ويستوعب أكبر قدر من الحالات، بالإضافة إلي تواجده في منطقة حيوية للتسهيل علي الحالات في عملية الوصول الية.

ولكن في الحقيقة لا يمكن أن نغفل دور المتطوعين في هذه العملية، حيث كشفت نتائج الدراسة عن دورهم الفعال في نجاح الفاعليات الطبية للمؤسسة، وإخراجها على أكمل وجه، من خلال ما يقومون به من تنظيمات ودعاية، وشرح مفصل للسيدات، ويتضح الهدف الطبي والتنموي من هذه الفاعليات، والتي تصب في مصلحتهن، من طرح برنامجًا تنظيميًّا على قدر عالي من الدقة، بداية من التنظيم للأفواج، والترتيبات المرتبطة بالتحرك والاتفاق مع الأطباء، والممرضين والمعامل، والمسؤولين عن المكان، كما أن المتطوعين له دور آخر في التنسيق مع "الدليل" لتحديد من هم أكثر احتياجاً للرعاية الصحية في المنطقة المستهدفة، كما أن متابعة مكان الحملة وترتيباتها ليس الدور الوحيد للمتطوع، بل كان لهم دور تنظيمي من حيث تسجيل الحالات، وتحدي أعداده، وأولية الكشف وصرف الادوية واستمارة التحليل والاشعة، والجدير بالذكر أن المؤسسة تركز علي المتطوعين من طلاب كلية الطب والصيدلية لخبرتهم في هذا المجال، وهذا ما أكده أحد المتطوعين." **أنا في الفرقة الخامسة، بكلية الطب، وزملاء كتير صيدلة وعلاج طبيعي وتمريض وكلنا لجنة طبية في المؤسسة"، وتقول متطوعة أخرى "بصراحة أنا ببقى فرحانة جدًا وسعيدة إني بعمل حاجة كويسة وإيجابية لأمهاتنا".**

وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته نتائج دراسة(Mizrahi ,2002) في أن المبادرات التطوعية لها دور في توفير الخدمات الصحية والاجتماعية للمتطوعين ، حيث يعمل المسئولون بتلك المبادرات علي إسناد المهام التي تتناسب مع مهارات المتطوعين ،وتدريبهم بنظم وبرامج ممنهجة تهدف إلي الارتقاء بالقدرات الصحية للمرأة بالمناطق المستهدفة(Mizrahi ,2002,p 1-10)

وعن المردود الاجتماعي لهذه المبادرات في مجتمع البحث، كشفت نتائج الدراسة عن حضور كبير من قبل العينة للاستفادة من هذه المبادرات، والتي تعبر عن الدور الحيوي الذي تقدمه المؤسسة لخدمتهن الصحية والعلاجية، والكشف عن المرض وأساليب العلاج، وجودة الخدمة التنظيمية والتي لعبت دورًا فعالاً في تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة لهن، **فتقول الحالة الأولي."لا حلوين قوي احسن من العيادات بره مرمطه ونقعد كتير وفلوس ومن كل نحية، كما تقول الحالة الرابعة" لا المكان كويس وواسع ومفيش مشكلة خالص" كما تقول الحالة الخامسة"لا المكان حلو والدكاتره حلوين وبينادوا علي كل اسم حسب ما حجز معاهم"**

كما كشفت نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (١٨) أن طرق المعرفة بوجود الفوج الطبي، كان مؤشراً لنجاح الحملات الطبية من ناحية، ومؤشراً لاستفادة الحالات من ناحية أخري، فقد اتضح أن الإعلان عن الفوج مثل النسبة الأكبر في معرفة الحالات بها ومُثل ذلك بنسبة ٧٥% من عينة الدراسة، هنا يأتي دور المجتمع المحلي الذي يقوم بتكثيف الدعايا عن الفوج الطبي حتي يتسنى لأكبر قدر ممكن الاستفادة من الخدمة، كما يلعب الجيران والمحيطيين بالحالة دور آخر في قضية الاعلام، حيث أثر بنسبة كبير في مفردات العينة، وجاء الأهل في المرتبة الثانية من حيث التأثير في توجيههن إلى تلك الأفواج العلاجية، وأكد على ذلك نسبة ١١,٦% من مفردات العينة، وهذا ما أكدته الحالة الثالثة**" نادوا في المكرفون بتاع الجامع الكبير، ولفوا بعربية نادوا فالبلد كلها عرفت"** ، وتقول الحالة الرابعة **" الأستاذ الي بيعرف الدنيا ماشية اذاي ، جه وقال لي فيه كشف في الملعب الكبير روحي سجلي اسمك عشان تكشفي"**، وتقول الحالة الخامسة**" الواد جه قال دا قالوا رسالة جية بكرة تكشف بعته سجل اسمي، علشان قالوا الي مش هيسجل مش هيكشف المرة دي".**

هذا وأشارت نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (١٩) أن هناك عدة أسباب أكدتها مفردات العينة لدوافع اللجوء إلى الأفواج العلاجية التابعة للمؤسسة، تمثلت في: مجانية

الفوج، وأكد على ذلك نسبة ٥٥% من مفردات العينة، كما مثلت جودة الخدمة السبب الثاني للجوء إليها، وأكد على ذلك نسبة ٣٥% من العينة، كما كان قرب الخدمة من السكن ومحل الإقامة عاملاً بنسبة ١٥% من العينة، لذا يتضح أن الفقر السبب الأساسي الذي يدفع الحالات للاستفادة من الخدمات الطبية، وعدم توافر الموارد المادية التي تكفي لاحتياجات المرأة المعيلة، مثل: السبب الأساسي للجوء الي المؤسسة فعدم كفاية الدخل، ومحاولة إيجاد بدائل كان من أهم الأسباب التي أشارت عليها حالات الدراسة حيث ذكرت الحالة الثانية **قائلة "أنا لا فيه للكشف، ولا علاج طب نموت من المرض، أهم ببلاش،** كما تؤكد الحالة السادسة**" المؤسسة بنروح بنكشف وناخد دوا، والمكان قريب الحمد لله ""**كما تقول الحالة السابعة**" لا همه شاطرين وببلاش طب هنجيب منين ، أهو احسن من مفيش"** كما تقوم الحالة العاشرة**" الحج صعب نقله بعيد علشان ظروفه فجم المركز وكانوا قريبين ورحت بيه ولما شافوا حالته استأذنوا من الناس وكشفناله الحمد لله".**

وتؤكد هذه النتيجة ما اشارت إلية تحليل النسوية الليبرالية للمرأة المعيلة حيث ترى أن الفئات الدنيا من النساء المحرومون يشغلون مكانة تكاد تكون وسطا بين العناصر الرثة، فهن يشغلن حيزهن المتواضع في الطبقات الدنيا من الهرم الاجتماعي، أما المعدومات من العاطلات وأشباه العاطلات منهن والعاملات في البيوت، فهم يعيشون دون خط الفقر ، مما يدفعهم إلي أي وسيلة لإشباع الاحتياج الإنساني.(توهامي، وآخروون، ٢٠٠٤، ص ١٦١)

كما تتفق مع ما أكدته دراسة (Stanton,2009) عن جودة الخدمات الصحية في المجتمع الريفي، والتي استنتجت أن تحسين نوعية الرعاية الصحية للمرأة الفقيرة، تأتى بالدعم من خلال استخدام تقنيات حديثة لدعمهم وتحسين صحتهم، واتاحت الخدمات الصحية من خلال مفهوم تكامل الدعم الذي يعد الحل الأمثل لحل المشاكل الصحية في المجتمعات الفقيرة. (Stanton,2009,p 1-18)

ويأتي تصور مجتمع البحث للخدمات المقدمة، كشفت نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (٢٠) أن نسبة ٨٠% من مفردات العينة قد استفدن من خدمات القافلة المتكاملة والمتمثلة في الكشف والعلاج والاشعة والتحاليل، وأكدت نسبة ٢٠% بأنهن استفدن من بعض هذه الخدمات، ويرجع ذلك إلى التكافل الاجتماعي للمؤسسة لذي أتاحته المؤسسة بالتنسيق مع المجتمع الخارجي خاصة في مجال التمكين الطبي حيث ان الخدمات الأحادية لا تمثل منهاج عمل للمؤسسة وهذا ما تؤكده حالات الدراسة حيث تقول الحالة الخامسة **"أنا روحت مليت الاسم للجماعة، وقالوا هيبدأوا الساعة ١١ روحت مفيش وكشفت وخت العلاج"**، كما تقول الحالة السابعة **"أنا جوزي مريض مينفعش يقعد روحنا عملوا كل حاجة ببلاش الله يكرمهم، واخدنا كل حاجة دوا ببلاش"**، وتقول الحالة العاشرة **" لا كنا محتاجين رنين وغالي قوي ادوني ورقه مختومة وقالوا روحي هيعملوا له الرنين وعملناها"**

وترتبط نظرية المسؤولية بالخدمات المقدمة من قبل الجمعيات الاهلية، والتي تتميز بأنه ذات طبيعة تطوعية، كما انها ذات طبيعة إيثارية، كونها تهدف إلى الارتقاء بحياة الاخرين من غير المتمكنين من الضعفاء، الفقراء، وسائر المهمشين في المجتمع، الذين لا يسعون إلا علي تحقيق الحد الأدنى من الحقوق (Nelson& Venky,2013, p 129) .

أما فيما يتعلق بتصور مفردات العينة من الخدمة الطبية وعلاقتها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لهن، يوضح الجدول رقم (٢١) إلى أن نسبة ٨٩% من حجم العينة قد أكدن على المردود الاجتماعي، خاصة في معرفتهن بحالتهن الصحية، كدور أساسي لتصورهن ورأيهن في هذه الأفواج الطبية، وأكدت نسبة ١١% من عينة البحث إلى أن عدم وجود حل صحي بديل سببًا للجؤهن إلى تلك الأفواج، كما كان لتقديم الرعاية الصحية الأولية، و تسهيل الحصول علي الخدمات الطبية المقدمة أهم المردودات على مفردات العينة، وهذا ما أكدته الحالة الخامسة، والتي ذكرت قائلة **"لو كان فيه حل اهو**

بنكشف ونشوف مالنا ولا نموت من المرض" وتقول الحالة التاسعة **"طب لو كان فيه مكان احسن كنت روحت لكن دول عارفين ظروفنا الصعبة، هنعمل ايه ربنا يكرمهم"** **كما** تقول الحالة العاشرة **"لما بتكوني محتاجة مع المرض مبيكنش فيه حل بتدوري علي أي حل يساعدك وهمه ساعدوني الحقيقة**

وتتفق هذه الرؤية مع فروض نظرية المسؤولية الاجتماعية ، فالرعاية الصحية تتمثل في عمليتي الوقاية والعلاج، حيث ان مسؤولية منظمات المجتمع تسهم في تجنب حدوث المشكلات الصحية وما يترتب عليها من مشكلات مادية واجتماعية ونفسية وتعليمية ومهنية ، والوقاية من الإصابة بالأمراض تتوقف علي سلوك الأفراد ومعرفتهم بما يحيط بهم من مسببات الأمراض وكيفية تجنبها أي ثقافته الصحية.(عبدالمجيد، ٢٠٠٥ ،ص ٣٢٩٦.)

ب- الخدمات الطبية الدائمة التي تقدما المؤسسة للمرأة المعيلة.

تحاول الدراسة في هذه النتيجة التعرف علي برامج مؤسسة رسالة في تقديم برامج طبية دائمة، ويأتي ذلك من خلال دورات وبرامج توعية صحية، مثل: البرنامج التوعي بعنوان (دقيقتن وعي) وورش عمل للصحة العامة، والصحة النفسية، كما لعبت المؤسسة دورًا بارزًا ومؤثرًا حيال أزمة كورونا، وخاصة مرضي العزل المنزلي؛ حيث وفرت البروتكولات الطبية المتمثلة في العلاج، وانابيب الأكسجين. كما كان لدور الصيدلية الخاصة بالمؤسسة المتمثل في تقديم الأدوية قد كبير من الأهمية في تحقيق التكافل

وفي ضوء ذلك يشير أحد مسئولي المؤسسة؛ أن هناك مشكلة صحية تعاني منها العديد من المعيلات، ان هناك مرضي لا يشملهم التأمين الصحي من المرأة المعيلة فبالإضافة إلي ما تقدمة المؤسسة من كشف طبي ،فإن تكلفة العلاج وخاصة في الامراض المزمنة تكلفة باهظة ولا يستطيع مفردات العينة الإفاء بتكلفته، وهنا يأتي دور المؤسسة في تحمل العبء المادي لتكلفة هذه الأدوية بالنسبة لها.

وتتفق هذه الرؤية مع ما قدمته دراسة (Carmelom2008) من خلال تطبيق مجموعة من الاجراءات التي هدفت الى اصلاح نظام الرعاية الصحية والمساعدات الاجتماعية من خلال المجتمع المدني ، واوصت الدراسة بضرورة التخطيط لأدراج المرأة المعيلة في برامج الحماية ، كما اوصت الدراسة بضرورة التوسع في برامج الحماية الطبية من خلال الجمعيات الأهلية، ومن ثم تحقق العدالة والانصاف والتضامن الاجتماعي (Carmelo.2008,p 140)

كما أوضحت نتائج الدراسة أن المؤسسة تقدم بشكل شهري ثابت الادوية بروشته طبية تصرف من قبل مقر المؤسسة، بحيث تكفي لمدة شهر كامل، كما مثلت التوعية الطبية والبرامج المطروحة بهدف الحد من الأمراض قدر كبير من الأهمية، الجدير بالذكر أن المؤسسة تلعب دورا كبيرا جداً في التوعية الصحية للمرأة المعيلة في الأماكن العشوائية والقري الأكثر فقرًا من خلال برنامج خاص بالزيارات الطبية وهي أحد البرامج الأساسية في المؤسسة، حيث قدمت المؤسسة مجموعة من الأطباء والصيادلة والاخصائيين النفسيين المتطوعين لنشر الوعي الصحي.

كما تؤكد نتائج الدراسة أن للمتطوعين دورًا كبيرًا في هذه العملية، وذلك من خلال تنظيم العلاج الطبي للوصول إلي المرأة المعيلة التي تحتاج إلي الدعم، حيث اتضح من النتائج ان المؤسسة تحصل علي دعم طبي عبارة عن ادوية بشكل ثابت من متبرعين، أو من شركات أدوية تتعاون مع المؤسسة، وبعض الصيدليات الكبرى في نطاق المحافظة وتقوم المؤسسة باستلام هذه الأدوية ويأتي دور المتطوع هنا في عملية الفرز والتصنيف لهذه الأدوية داخل المؤسسة، فهو من يستقبل الادوية العينية في المؤسسة ، ويقوم بتصنيفها طبقاً للتخصص الطبي، وجدولة هذه الأدوية بشكل رسمي، كما يقوم بتجهيزها طبقا لحاجة المستفيدات، وتحدد المؤسسة أيام معينة كل شهر لتسليم هذه الأدوية، أما في حالة إذا ما كان المرض مزمن فيكون للمتطوع في قسم الزيارات الميدانية دور آخر في توصيل الأدوية لمكان تواجد المريضة، وهذا ما أكدته احدي المتطوعات بالمؤسسة، **احنا**

اللجنة الطبية بنجمع الادوية في الأول وبعدين نعمل لها فرز وبعد الفرز بنعمل تقييم بالنواقص ونبلغ المتبرعين بألي ناقص وبعد كد بيجي دور تحديد كل مريض محتاج ايه في النطاق ده"، وتقول أخرى "بجد احنا بنوصلهم العلاج للبيت، وكمان بنشرحلهم إزاي يخدوه"، ويقول متطوع آخر "أنا بصراحة في حالات بتصل عليهم عشان أفكرهم بأوقات العلاج، دول أهلنا بردو"

وتتفق هذه النتيجة مع ما أثبتته نتائج دراسة (Parry,2004) أن التأثيرات الصحية التي تتم من خلال المبادرات التطوعية التي تنتج من ثلاث آليات هي المكون الاجتماعي والتمييز والمشاركة المجتمعية لأفراد المجتمع في تنفيذ البرامج الصحية للمرأة(Parry,2004,P:90)

وتعكس هذه النتيجة إلي أي مدي يحقق البرنامج الطبي التكافل المجتمعي وتحقيق التمكين للمرأة المعيلة فقد اتضح من مجتمع البحث جدول رقم (٢٢) أن نسبة من يحصلون علي أدوية خاصة بالأمراض المستعصية والمزمنة بلغت ٩٧% من العينة، بينما كن نسبة ١٥% من العينة كن يحصلن علي ادوية حسب الحاجة، وتؤكد الحالة الثامنة **"أنا بروح كل شهر أصرف العلاج"**، كما تؤكد الحالة التاسعة**" انا باخد الروشته في البيت بييجي واحد من المؤسسة بالدوا**، كما تؤكد الحالة العاشرة **"الدواء بيتاخد يكفي شهر وبروح استلمه من المؤسسة "**

وعن طبية الأمراض، يشير الجدول رقم (٢٣) أن الامراض معظمها كانت من نمط الأمراض الشائعة والمتمثلة في الضغط، والسكر والكبد، والقلب، حيث تؤكد نسبة ٢٨,٨% من العينة أنهن يحصلن علي أدوية خاصة بالسكر، بينما يحصلن نسبة ٢٦،٧ % من العينة علي أدوية خاصة بالضغط، و٢٥% من العينة يحصلن علي أدوية خاصة بالكبد، بينما بلغت من يحصلن على أدوية خاصة بالقلب حوالي ٢٠% من نسبة العينة وتدعم هذه النتيجة ما أكدته الحالات" فتقول الحالة الثالثة**" أن أمي بتاخد دوا سكر بروح اجيبه لها، وعندها الكبد فتاخد دوا تاني"** كما تقول الحالة الرابعة**" انا عندي ضغط**

والدوا غالي عليه فباخده من عندهم" كما تقول الحالة التاسعة **"أنا باخددوا ضغط كل شهر من المؤسسة" كما تقول الحالة العاشرة" احنا بناخد دوا سيولة ، وحقن الجلطات ودي غالية قوي قوي "**

ولم يكتفي البحث عند هذه النتائج، بل حاولت التعرف على الشكل العام لتقديم الخدمة من خلال المؤسسة، فأشارت نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (٢٤) أن المؤسسة تحاول تقديم الخدمة بشكل لائق يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المعيلة ، حيث وفرت لهم المؤسسة روشتات العلاج بشكل دائم وقد بلغت نسبة من أكدوا علي ذلك ٦٩,٧% من العينة، بينما أكد ٢٤% من العينة انهم وجدوا داخل صيدلية المؤسسة نواقص في دواء واحد، في حين أكد ٧% من العينة انهم وجدوا نواقص في اكثر من نوع، وتؤكد هذه النتيجة ما قالته الحالة الثالثة فتقول **"لا باخد الدوا كله"** وتقول الحالة الرابعة" **سعات بيكون حاجات مش عندهم بس مش كتير، بيقولوا مجاش الشهر دا"**،كما تقول الحالة العاشرة **"نوع واحد احياياً بيكون ناقص"**

كما أشارت نتائج الدراسة أن معدل استفادة المرأة المعيلة من الصيدلية الطبية للمؤسسة، قد حققن قدرًا كبيررًا من التكامل الطبي، حيث يشير (الجدول رقم ٢٥) حيث سجل من حصلن على الخدمة الطبية من قبل تلك الصيدليات حوالي ٤٦% على مدار الشهر، بينما من قاموا بشراء نوع واحد من الادوية بلغت ٣٥% من العينة، بينما بلغت نسبة من أشتروا أكثر من نوع ١٩%، وتعكس هذه النسبة التكافل الذي تحققه المؤسسة في نطاق توافر الادوية للمرضي، إلا أن هذه الأدوية وتوافرها مرتبط بالتبرع واستمراريته فتحاول المؤسسة بشكل دائم توفير الأدوية، إلا أنه وفي بعض الأحيان تكون بعض الأدوية غير متاحة، مما يتطلب معه زيادة الجهد للحصول عليه، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخري، فإن تعرضهن لبعض المشاكل الطبية الطارئة علي سبيل المثال يجعل من السهل الوصول إليها بشكل اسرع مما يدفعهم في بعض الأحيان إلي اللجوء إلي شراء بعض الادوية، كما ترتبط فكرة شراء الادوية من عدمه بتوافر الموارد المادية، ونسبة

الوعي لديهن، **وهذا ما تؤكده الحالة الثانية "الدواء اللي ناقص رخيص فبجيبة والمؤسسة آهي بتديني الباقي"**، كذلك تقول الحالة الثالثة **"لما مش باخد الدوا من المؤسسة مش بشتري الناقص، عشان غالي عليه وهجيب منين"** وتقول الحالة الرابعة" **بسأل علي سعره بره لو موجود ورخيص هشترية، غالي يبقى مش مهم أجيبه".**

فالوعي الصحي هنا جزءا لا يتجزأ من أي خدمة صحية تقدم للمرأة، بهدف المساعدة في اكتساب المعلومات والمفاهيم الصحية السليمة وتغيير السلوك الصحي السلبي إلي سلوك إيجابي والتحكم في العوامل التي قد تؤثر فيه مثل العوامل البيئية والاجتماعية والعادات والتقاليد، والظروف الاقتصادية، وجميعا هدف تنموي متكامل لتحقيق الرعاية الطبية. (Hilary,1998,P203)

وتتفق هذه النتيجة ايضاً مع نظرية التمكين التي تفترض ان التمكين هو الاستراتيجية الأساسية التي يمكن من خلالها مقابلة احتياجات وحل مشكلات المرأة المعيلة؛ خاصة في المناطق المحرومة من الخدمات، ويتطلب ذلك تقوية قدرات الأفراد، والجمعيات الأهلية والتي يقع عليها العبء الأكبر في تمكين الفئات والمطالبة بحقوقهن (Adams,1996,P183)، حيث تعمل استراتيجية التمكين علي رفع الوعي لدى المرأة ورفع استعدادهن وثقتهم بأنفسهم بأنهن قادرات على أداء جميع الأدوار ذات القيمة المجتمعية، وتنمية قدراتهن لو أتيحت لهن الفرص المتساوية قد ترتقي إلى نفس قدرات الرجال(سليم،٢٠٧، ص ٨٧٦)

ولم يقف البحث عند هذه النتائج بل كان لمردود الدورات التثقيفية، والزيارات الميدانية دور كبير ومؤثر بالنسبة للمرأة المعيلة في مجتمع البحث، تشير نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (٢٦) أن المؤسسة أسهمت بدور كبير في تغيير السلوكيات المرتبطة بالمرض وكانت نسبتها كبيرة جدا في مجتمع البحث، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها ٤,٧٨، بينما بلغ الانحراف المعياري لها٢،٨٩ وهي نسبة كبيرة ، كما جاءت نسبة تغيير

السلوكيات المرتبطة بتناول الأدوية في مواعيدها بدرجة كبيرة بلغت نسبتها ٤,٠٦، بينما بلغ المتوسط الحسابي ٢,٤٥، وجاءت التوعية بالأمراض المزمنة والمستجدة بنسبة كبيرة بلفت نسبتها ٤،٠١ كمتوسط حسابي، بينما بلغ الانحراف المعياري لها ٢,١٢ ، بينما بلغت تعديل السلوكيات الصحية بصفة عامة بدرجة متوسطة" بلغت ٣،٥٦ كمتوسط حسابي، بينما بلغ الانحراف المعياري لعا ١,٩ ، وجاءت تغيير للعادات والتقاليد بدرجة متوسطة أيضاً بلغ المتوسط الحسابي لها ٣,٤٤ درجة بينما بلغ الانحراف المعياري ١,٥٦ ٠

وتتفق هذه النتيجة مع فروض النظرية النسوية الليبرالية التي تربط مفهوم الوعي بالتنمية النسوية، والذي يعني تحقيق فهم أوسع للمحيط والخبرات الاجتماعية وتحويل ذهن وفكر الفرد لها وذلك من خلال مشاركة الخبرات الذاتية للفرد مع خبرات الآخرين (Freeman,1994, P:35)

من الجداول رقم (١٦ إلى ٢٥) يتضح الدور الفعال لمؤسسة رسالة في توفير الخدمات الطبية للمرأة المعيلة في ضوء الإمكانيات المتاحة، وجاء ذلك من خلال ما أتاحته من برامج صحية مؤقتة، مثل: الأفواج العلاجية في العديد من القرى؛ والتي قدمت دعمًا للمعيلات من ذوي الأمراض، وأتاحت لهن مراكز للكشف المجاني والتحاليل والأشعة، وكذلك برامج دائمة، تمثلت في: اتاحة دور للرعاية الصحية الدائمة، وصرف الأدوية الشهرية التي تحتاجها المعيلات، مع نظام المتابعة المستمرة، وتنظيم سبل توزيع الأدوية بخطى منتظمة، بالإضافة إلى دور متطوعي المؤسسة في دعم سلوك المرأة المعيلة صحيًا، وهذا ما يجيب على التساؤل الثالث الذي تم صياغته لهذه الدراسة والذي مؤداه: ما دور مؤسسات المجتمع المدني (رسالة) في دعم الخدمات الطبية للمرأة المعيلة؟

رابعًا: النتائج المتعلقة بدور المؤسسة (رسالة) في مواجهة المشكلات العاجلة للمرأة المعيلة.

تحاول الدراسة في هذه النتيجة التعرف علي دور مؤسسة رسالة في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة؛ من خلال مجوعة البرامج، بالتنسيق مع بعض المؤسسات المجتمعية الأخرى، وقد بدا ذلك من خلال البرامج المتنوعة والزيارات الاجتماعية، بالإضافة إلي خدمة الخط الساخن ، ومجموعة المساعدات الاجتماعية حيال المشكلات الاجتماعية العاجلة التي تعرضت لها المرأة المعيلة:-

أ- برنامج الزيارات الاجتماعية لمواجهة مشكلات المرأة المعيلة.

هدف برنامج الزيارات الخاص الذي قدمته مؤسسة رسالة، بهدف التعبئة الاجتماعية لرفع درجة الوعي لدى المرأة المعيلة، خاصة فيما يتعلق بحقوقها وواجباتها وتحفيزها على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتلبية احتياجاتها، والتعاون مع أصدقاء التنمية في قطاعات اجتماعية بهدف تعديل أفكارها ومعتقداتها، وزيادة قدراتها لتعزيز اعتمادها على ذاتها وتحديد احتياجاتها، كما يهدف هذا البرنامج إلي تقديم الدعم الاجتماعي والنفسي، وتحقيق مفهوم المشاركة والتواجد الإنساني لديهن.

وترى النظرية النسوية أن التمكين الاجتماعي ينطوي على مساعدة الفئات النسوية الضعيفة اجتماعياً وتقوية أوضاعها ومساعدتها على المشاركة في صنع واتخاذ القرارات التي تتصل بحل مشكلاتها وتحقيق حياة أفضل والخروج من دائرة العزلة ومساعدتها على تنمية ذاتها وقدراتها على اتخاذ القرارات، ورفع معدلات الوعي لديها وزيادة ثقتها بنفسها فيما يتعلق بأداء جميع الأدوار المنوطة بها (عبد اللطيف، ٢٠٠٧، ص ٢٤١)

وقد اتضح من نتائج الدراسة أن المؤسسة تعمل في هذا الإطار من خلال مجموعة من المحاور الفرعية التي تتمثل في: الزيارات الوجهة لكبار السن من المعيلات اللاتي يفتقدن للدعم الإنساني أو المادي، كما يشمل الفئات الضعيفة من المرضى أيضًا، والجدير بالذكر أن المؤسسة تقوم بدور بارز ومؤثر في دعم مرضي السرطان من الأطفال واسرهم بصفة خاصة، إلى جانب رعاية ذوي الاحتياجات وأسرهن من خلال برنامج

الزيارات الذي يقدم الدعم المادي، والنفسي، والمعنوي، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالمرة المعيلة، وقد يتضح برنامج المؤسسة من خلال الفاعليات التي تقوم بها المؤسسة والتي نذكر منها الأمثلة التالية : (جدول رقم ٢٧)

١- برنامج "قد التحدي" لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

٢- الزيارات الميدانية في المناطق العشوائية بالمحافظة(منطقة الجزيرة)

٣-الزيارات الميدانية للمسنين وكبار السن(عزبة خورشد – اهناسيا).

كما قدم المتطوعين دورًا فعالاً على قدر عال من الدقة والإنسانية، حيث ان برنامج الزيارات يعتمد علي الجانب الإنساني في التعامل، وخاصة عندما نلمس الفئات المستهدفة من البرنامج، والجدير بالذكر ان برنامج الزيارات يعتمد في معظمه علي متطوعين متخصصين في الخدمة الاجتماعية، وعلم النفس، بالإضافة إلي تدريبهم وتأهيلهم علي التعامل الإنساني الذي يضمن تحقيق التكافل الاجتماعي بشكل علمي منظم.

وبرنامج لزيارات ممتد طوال الشهر محدد له مجموعة من الأهداف العامة، حيث يعمل المتطوعين من خلاله على تحقيق أهدافه المحددة مسبقاً من قبل المؤسسة، فتقول حدي المتطوعات **"احنا بنجتمع في المؤسسة، وبنتناقش في برنامج الزيارات الشهري، وبنحدد كل واحد هيروح فين، وايه الحاجات الي هيغطيها، وبرنامج الزيارات مش بيكون فردي، يعني بنروح مجموعة"**

وتؤكد نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (٢٨) أن الزيارات الميدانية لا تهدف إلي تقديم الدعم الاجتماعي والنفسي فقط للمرأة المعيلة بل تهدف إلي تحديد الاحتياجات الإنسانية لها ولأسرتها، وخاصة ما يتعلق بالمنازل واحتياجات المسكن ولعل مشروع " الأسقف" ووصلات المياه" هي التفسير الأمثل لما يقدمه برنامج الزيارات من دور في رصد الاحتياجات الإنسانية، والاجتماعية للمرأة المعيلة.

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية المسؤولية الاجتماعية، والتي ترى أن الاشخاص الذين نشأوا في بيئات توفر الأمان النفسي والاجتماعي، وحرية التعبير يتاح لهم المشاركة

والدعم الاجتماعي والإنساني بشكل فعال وتؤدي التنمية المتكاملة فاعلية أكثر فيما بينهم، مقارنة بمن يفتقدون إلي هذا الدعم" (Inglehart,R.2008, p:130-146) في الوقت ذاته ترى النسوية الليبرالية أن للفعالية الذاتية أثر إيجابي في رفع مستويات دافعية الفرد لمواجهة ما يعتريه من ضغوط حياتية بشكل فعال؛ باعتبار أن السلوك الإنساني يعتمد بشكل أساسي على ما يعتقده الفرد عن فعاليته الذاتية وتوقعاته عن مهاراته السلوكية المطلوبة للتعامل مع أحداث الحياة الضاغطة بنجاح (Bandura, A. 1997,p21)

وتنقلنا الأهمية النظرية والعملية المتمثلة في برنامج المؤسسة ودور المتطوعين إلي نتيجة أخرى تتمثل في مردود برنامج الزيارات الميدانية علي المرأة المعيلة، والتي ساهمت في بشكل كبير وايجابي في حل العديد من المشكلات الاجتماعية والأسرية والنفسية، بالإضافة إلي تحديده للاحتياجات الملحة للمرأة المعيلة في المجتمع .

حيث يتضح من الجدول رقم (٢٩) أن نسبة ٨٨% من العينة قد استفدن من برنامج الزيارات، في حين أن ١٢% من العينة كن يتجهن للمؤسسة بشكل مباشر للاستفادة من الخدمات، ولم يستفدن سوي من دراسة الحالة فقط ، **فتؤكد الحالة الأول "جم زارونا في البيت المؤسسة وكان معاهم حد عرفهم مكان البيت" كما تقول الحالة الرابعة "أيوه جم وكانوا عدد مع بعض"، كما تقول الحالة السابعة" انا روحت المؤسسة وهم جم خدوا بيانات"**

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية المسئولية الاجتماعية، حيث تشير إلى أن الجماعات المشكلة لبناء المجتمع تتباين عادة من حيث وظيفة المسئولية الاجتماعية التي تضطلع بها، فإذا افترضنا أن للمجتمع حاجات، فإن الجماعات والأفراد المشكلين لهذه الجماعات ما هم إلا أدوات لإشباعها.**(الشريف، ٢٠١٩، ص٤٠)**

كما اتضح من نتائج الدراسة أنه لم تحدد المؤسسة وقتًا مناسبًا للزيارات، فلم يكن على علم به من قبل، فقد ترك مردود عنصر المفاجأة في الزيارات الميدانية ترك اثراً إيجابيا

في مجتمع البحث، وهذا ما يؤكده احد المتطوعين" **احنا بنروح نخبط علي الباب وبنتعامل علي اننا أهل للست، ودا بيخليها تفرح جداً ولو فيه إمكانية اننا ناخد وجبات أو شنط غذائية معانا بنعمل وفعلا بنفرحهم**، وهذا ما تدعمه حالات الدراسة فتقول الحالة الخامسة " **أنا لقيتهم جو البيت بيقولوا هنشرب معاكي شاي ، وكانوا طيبين قوي احسن من العيال**". وتقول الحالة السادسة" **همه جم سألوا عليا وعلي المشاكل الي في البيت وكان السقف عشة، فجم ركبوا لي سقف جديد، و وصلو ميه**"، كما تقول الحالة السابعة " **لما جم كانوا جايبين معاهم أكل وقعدوا ييجي ساعتين يتكلموا ويقولوا انتي ذي امنا وشافوا وضعنا وجابوا لي غطا للعيال، وعملوا لي وصله نور**". الأمر الذي يشير إلى أن عنصر المفاجأة الذي كان يستخدمه متطوعي المؤسسة، قد حقق دورًا إيجابيًّا لدى مفردات العينة، وجعلهن يشعرن بالأمان والارتياح النفسي؛ فقد كانت تمثل لهن عنصر الإنقاذ والنجاة من ضغوط الحياة المؤثرة والمتتالية.

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية المسؤولية الاجتماعية، والتي تفترض أن هناك علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والاستجابة الاجتماعية وفق مجموعة من الابعاد مشيرا إلى أن الأولى تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على النهايات من الأهداف بشكل التزامات بعيدة المدى. (Stephen, R. 1999.p19)

ولم تقف نتائج الدراسة عند هذا الحد، بل إن تصور رؤية المرأة المعيلة للزيارات كان له أهمية كبيرة في تحقيق التكافل الاجتماعي في مجتمع البحث، فقد اتضح من نتائج البحث أن شكل الزيارة أخذ شكلاً أسرياً يبدأ من خلال بث روح الطمأنينة والأمان النفسي عند المرأة المعيلة كما هدف إلي التعرف علي احتياجاتها(جدول رقم٣٠) وفي ضوء ذلك أكد ٣٠% من العينة أن الزيارة ساهمت في حل مشكلات خاصة بالمرأة المعيلة مثل الاحتياج إلي علاج أو طبيب أو أي نمط من المشكلات تتعرض له، كما أكد ٢٨,٣ % من العينة أن الزيارة ساهمت في حل مشكلات اقتصادية مرتبطة بالأسرة أو المنزل كتركيب أسقف، أو وصلات مياه، أو التفاوض علي تسديد دين، أو المناقشة في

المشكلات والخدمات والاحتياجات الإنسانية ، كما أكد ٢٥,٧% من العينة علي أن الزيارة الميدانية ارتبطت بشكل كبير بالدعم النفسي والاحساس بوجود من يكفلهم ويهتم بأمورهم، بينما أكد ١٦% من العينة أن الزيارة ساهمت في مناقشات اجتماعية عن العلاقة مع الجيران، الأبناء أو الأهل وهذا ما تؤكده حالات الدراسة، فتؤكد الحالة الثانية" **أنا كنت محتاجة افضفض مع حد وكانهم ابويا وأمي"** وتقول الحالة الخامسة **"الحوجه وحشة وانا بطولي والله يكرمهم كأن مشاكلي مشاكلهم،** كما تقول الحالة العاشرة **"كنت محتاجة أتكلم عن ظروفي مع حد يسمع ويفهم، وفعلا سمعوني وتفهمهن ظروفي"**

ولم تقف نتائج الدراسة عند هذا الحد بل انتقلت لتناقش مدي كفاءة الزيارات في حل المشكلات وتقديم الدعم، يشير الجدول رقم ٣١، إلى أن نسبة ٨٠% من مفردات العينة قد أكدن أن الزيارات الميدانية ساهمت في تغيير الحالة النفسية والاجتماعية للمرأة المعيلة أيًّا كان شكل الاستفادة المقدمة، ويبرز هنا دور الدعم الذي تقدمة المؤسسة في هذا النطاق وخاصة في المساهمة في حل المشكلات، في حين أكد٢٠% من العينة أن المؤسسة حاولت حل المشكلات الخاصة بالمرأة المعيلة إلا ان الظروف المحيطة كانت عائقاً في تحقيق ذلك، وخاصة عندما تتعلق هذه المشكلات بالمشاكل الأسرية علي سبيل المثال وهذا ما أكدته الحالة السابعة**" أنا كان عندي مشكلة مع أهل العيال، وجم كلموا العمده وعملوا قعده ومفيش فايده"**، وتقول الحالة الثامنة **"هما هيعملو إيه في ناس ظلمة ملهمش كبير الا ربنا"**

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية التمكين التنموي والتي تفترض أن شعور الفرد بالأمن الوجودي، يرتبط مباشرة بالوضع الاجتماعي، والاقتصادي، وأن هذه الظروف تضع الفرد في حاجة للأمان الاجتماعي وخاصة بالنسبة للفئات الاجتماعية الضعيفة (Inglehart,Op,Cit, p: 453) فارتباط المرأة المعيلة بقضية هامة ومحورية مثل قضية الفقر يرتبط معها العديد من الأزمات والمشكلات التي لا يمكن أن

تنفصم عنها، ويدل هذا على محورية القضايا الاجتماعية وخاصة إذا ما اردنا تحقيق التكافل الإنساني للمرأة المعيلة (سليمان، ٢٠١٤، ص ١١٩).

ب – النتائج المتعلقة بدور المؤسسة رسالة في حل المشكلات العاجلة للمرأة المعيلة.

حاولت الدراسة في هذه النتيجة التعرف علي دور مؤسسة رسالة في حل المشكلات العاجلة التي تتعرض لها المرأة المعيلة من خلال توفير الدعم الاجتماعي، ومن أهم هذه الخدمات، "خدمة الخط الساخن" وبرنامج فضفضة" وغيرها من الاليات والأساليب التي تتبعها المؤسسة في تحقيق الدعم الاجتماعي والإنساني للمرأة المعيلة.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن المرأة المعيلة تُعاني من ضعف الناحية الإنسانية، الأمر الذي دفع المؤسسة إلى بذل جهدًا مضاعفًا لمواجهة ما تتعرض له من المعيلات من مشكلات إنسانية عاجلة، كالمساندة وقت الازمات الإنسانية والاجتماعية، وتؤكد إحدى مسؤولات المؤسسة ان خدمة الخط الساخن، هي من برامج المؤسسة المعتمدة علي مفهوم التشابك الاجتماعي، لكنها خدمات لا تستطيع استخدامها جميع الفئات من المرأة المعيلة لارتباطها بمهاره استخدام التكنولوجيا، وتوافر الاتصالات، وهذا ما دفع المؤسسة إلى العمل في كافة الاتجاهات المتمثلة في توفير الخدمة بشكل مباشر من ناحية، وتقديم الدعم المباشر وخاصة السيدات التي تتوجه إلي المؤسسة بهدف الدعم والمساندة الاجتماعية من ناحية أخرى.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة(Habib, 2017)، والتي أكدت أن اختلاف التحديات التي تواجهها السيدات المعيلات طبًقا للمكانة الاجتماعية- الاقتصادية، ومحل السكن وسبب أدى إلى زيادة نسبة إعالتهن ووقوعهن تحت خط المعاناة المستمرة، كما أوضحت أن أبرز التحديات التي تواجهها المعيلات افتقادها لمفهوم المساندة الاجتماعية (Habib, T. Z. 2017,p: 1-18)

وهنا يأتي أهمية دور المتطوعين في هذا الاطار، من خلال تحديد طبيعة المشكلات العاجلة التي تتعرض لها المرأة المعيلة من خلال الرد المباشر علي خطوط المؤسسة،

وهذه الخطوط متوفرة علي مدار ٢٤ ساعة، بالإضافة إلي التنسيق مع الجهات المسؤولة لحل المشكلات، وتحديد طبيعة الاحتياج العاجل، والجدير بالذكر ان هذه الخدمات لا يقوم بها متطوع عادي بل يقوم بها مسؤولي الأنشطة بالمؤسسة، لامتلاكهم من المهارات والخبرات ما يكفي لحل هذا النمط من المشكلات وهذا ما تؤكده إحدى المسؤولات **"في النمط دا من المشكلات منقدرش نعتمد علي متطوعين صغيرين، لا دا المسؤولين الكبار في المؤسسة هما إلي لازم يقوموا بالدور علشان الخبرة والمهارات وكمان العلاقات، وأحيانا الموضوع بيتطلب تعامل رسمي من خلال المؤسسة.**

وتتفق هذه النتيجة مع مؤشرات التنمية المتكاملة، فالمسائل المتعلقة بالإدارة التنموية، ذات أهمية بالغة في جدول أعمال مؤسسات المجتمع المدني، لتحقيق مستوى أفضل في برامجه وخصوصا المؤسسات النسوية، فإزالة عقبات التنمية يتطلب مهارات وخبرات حياتية كبيرة في كافة المجالات الاقتصادية الاجتماعية، القانونية، الثقافية، والتعليمية (سعيد ، ١٩٩٨ ،ص ٦٩) .

أما فيما يتعلق بطبيعة الخدمات العاجلة من خلال مجتمع البحث، أشارت نتائج الدراسة كما هو موضح بالجدول رقم (٣١) إلى الدور التكافلي الاجتماعي للمرأة المعيلة من خلال حيث أشارت نسبة ٩٢% من العينة أنهن لجأوا للمؤسسة لحل مشكلات عاجلة، في حين أكدت نسبة ٨% من العينة أنهن لم يلجأوا للمؤسسة في حل مشكلات عاجلة؛ خاصة تلك التي تتعلق بالظروف الحياتية والمعيشية الطارئة التي تتعرض لها المرأة المعيلة، وهذا ما تؤكده الحالة الثانية حيث تقول**"أنا كان عندي مشكلة وروحت للمؤسسة وسعدوني في حلها، كما تقول الحالة الثالثة "أنا المؤسسة بتساعدني بكفالة لكن متعرضتش لحاجة آروح لهم، بس لو كد هبقي أروح"، "أنا كلمتهم في التلفون وجم بسرعه لما كان عندي مشكلة في بابا لما احتجن ادخلة عناية"**

أما عن طبيعة المشكلات العاجلة التي تتعرض لها المرأة المعيلة، فقد جاءت فقد اتضح من نتائج الدراسة كما هو موضح بالجدول رقم (٣٣) أن المشكلات الاجتماعية مثلت

٣٠,٦% من العينة وتنوعت المشكلات الاجتماعية إلا أن أغلبها ارتبط بمشكلات مع الزوج في حالة الطلاق والمتمثلة في رفضة تقديم النفقة، أو مشاكل متعلقة بتربية الأولاد، والرؤية، ومشكلات مع الزوجة الثانية، حيث تؤكد إحدى مسؤولات المؤسسة **"كان عندنا حالة معيلة في منتهي الغرابة زوجها طلقها ومضاها علي شيكات وكان هيسجنها، ودا خلانا نتدخل، وبعد فترة اتكرر معاها موقف شبيه مع صاحب البيت لما مقدرتش تدفع الايجار؛ فمضت تاني علي وصولات امانة ودا خلنا نقول لها بالحرف الواحد انتي متتصرفيش في حاجة الا لما ترجعي لنا،** وهذا يوضح قلة الخبرة، وضعف الإمكانيات الفكرية لدى بعضهن، مما كان له دورا فعال في تشكيل شخصية المرأة المعيلة ومن ثم طبيعة المشكلات التي قد تتعرض لها.

كما أرتبط بعض المشكلات الاجتماعية بمشكلات مع أهل الزوج؛ خاصة في حالة الوفاة والتي يتعلق معظمها في قضايا الحقوق ،وفي هذا النطاق جاء دور المؤسسة في توفير المحامين أو التوجه ببلاغ مباشر في قسم الشرطة، وذلك في حالة تعرض المعيلة لمشكلات مباشرة ارتبطت بالضرب، أو منع رؤية الأولاد وما شابه ذلك، حيث ذكرت الحالة السادسة قائلة **"طليقي العيال راحوا يشوفوه واخدهم ومرضاش يرجعهم، فكلمت ناس وصلوني بالمؤسسة شافوا لي محامي، عشان مش معايا ادفع وهمه بيتعاملوا معاه،** كما تقول الحالة الثامنة" **أنا اهل جوزي خدوا حاجتي ورموني في الشارع فالمؤسسة قالت لي الأستاذة المحامية هتساعدك، وهمه بيعملوا كل حاجة وبيدفعوا المصاريف"**

كما تؤكد نتائج الدراسة أن المشكلات المالية العاجلة، فقد مثلت نسبة ٢٦,٧% من نسبة المشكلات التي تدخلت المؤسسة لعلاجها، ويرتبط جزء من هذه المشكلات بمشاكل الغارمات من النساء المعيلات، ليس هذا فقط بل تعرضت المعيلة لمشكلات مادية طارئة؛ كاحتياج منزلها لأثاث عاجل، أو تعرض احد أولادها لمشكلة مادية وهذا ما تأكده حالات الدراسة حيث تقول الحالة" **الخامسة أن كنت مستلفة فلوس والراجل مرضاش**

يصبر عليه فساعدوني أسد" كما تقول الحالة السادسة **"كنت ماضية وصلات امانة وواخده حكم وسددوا للراجل، وأنا الحمد لله مع عيالي"**

كما اتضح من نتائج الدراسة أن ٢٤,٧ % من المشكلات التي تعرضت لها المرأة المعيلة ارتبطت بالسكن، والايجارات ومشاكل أخرى مرتبطة بالطرد من خلال المستأجرين، وخاصة ان المرأة المعيلة في حالة الطلاق؛ كمثال تتكفل بكافة الأمور المادية لها ولأسرتها، وقد تفرض ظروفها التعسر في دفع الايجار، وتقول في ذلك الحالة السادسة **عقد الايجاز خلص وكنت هتطرد وساعدوني في شقة، ووفرولي شقة، كتر خيرهم"** وقد أكدت الحالة السابعة" **أحنا اجار قديم، وكانوا عوزيني امشي بعيالي عشان يبيعو البيت، لكن المؤسسة وقفت للراجل وقالت له لو عاوز تبيع هات لها شقة"**

كما أكدت نتائج الدراسة أن ١٨% من المشكلات العاجلة التي تعرضت المرأة المعيلة وأسرتها ارتبط بالمشكلات الصحية الطارئة، والجدير بالذكر أن المؤسسة كان لها دور بارز في هذا نطاق المشكلات الصحية الطارئة؛ كنمط من المشكلات التي تحدث بشكل سريع ودون سابق انذار مما يتطلب المعاملة العاجلة، وقد لعبت المؤسسة دور بارز في مواجهه مشكلات الرعاية الصحية العاجلة وقت الازمات، من خلال توفير أماكن بالمستشفيات وتحمل التكلفة المادية، كما كان المؤسسة دور بارز في مواجهه مشكلات المرأة المعيلة في أزمة كورونا من خلال توفير أنابيب الأكسجين وما شابه ذلك، حيث أكدت الحالة الثانية قائلة **"أنا أمي كانت هتموت مني جلها بعيد عنك غيبوبة سكر، روحت لهم جابوا لي دكتور بسرعه وحولوني علي العيادة لحد ما فاقت ومدفعتش ولا جنية"** كما تؤكد الحالة السابعة " **أنا رجل بنتي اتكسرت ساعدوني واتجبست وهي الحمد لله بقت كويسة"** وتقول الحالة العاشرة **"بابا مع ظروفه جاله كورونا مكنتش لاقيه مكان خالص جابوا لي اكسجين والأدوية لحد ما اتحسنت حالته"**

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الظفيري، ٢٠٠٢) التي صورت طبيعة المعاناة التي تعيشها الأرملة في مواجهة مشكلات الأبناء، وتحمل أعباء الحياة منفردة، إلي جانب

مجموعة الضغوط النفسية الكبيرة، التي تنعكس على علاقتها الانسانية بصورة سلبية في كثير من المواقف وخاصة ضغوط ومشكلات الحياة اليومية المتعلقة بإدارة المنزل (الظفيري، ٢٠٠٢، ص ١٧-٤١)

وتتفق هذه النتائج مع مفهوم ادرأه الجودة الشاملة للمؤسسات المدنية في ظل فروض نظرية النسوية الليبرالية، حيث ان دارة الجودة الشاملة تهتم بتلبية احتياجات ومتطلبات المستفيدين من المخرجات داخل المؤسسة وخارجها في أقل وقت وبأقل تكلفة، من خلال إتاحة الفرصة لجميع العاملين المساهمة في تطوير أساليب العمل وابتكار الحلول والطرق والاجراءات المناسبة لتلافي المشكلات والعقبات وهذا ما يمثله أسلوب التمكين المتكامل (النمر،٢٠٠٦، ص٤١)

مما سبق يتضح من الجداول رقم (٢٧ إلى ٣٣) الدور الفعال الذي قدمته مؤسسة رسالة في تمكين المرأة المعيلة اجتماعيًّا، من خلال مساعدتها في مواجهة ظروف الحياة القاسية ودعمها لها لمواجهة تلك المشكلات، من خلال الزيارات المستمرة من قبل مسئولي ومتطوعي المؤسسة، وكذلك دورهم في مساعدتها في التصدي للمشكلات المختلة التي تواجهها المرأة المعيلة، كما يتضح أيضًا أن التمكين الاجتماعي يركز بدوره على مجموعة من المخرجات التي يسعي إلي تحقيقها مؤسسة رسالة حيال المرأة المعيلة في مجتمع البحث، أهمها: زيادة نسبة مشاركتها في القضايا المجتمعية، مع التأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع، وإيجاد المزيد من الدعم الإنساني المتنوع، ورفع مستوى الوعي، والعمل على توفير الخدمات الإنسانية العاجلة التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها ودورها التنموي.

وهذا ما يجيب علي التساؤل الرابع الذي تم صياغته لهذه الدراسة ومؤداه: ما دور مؤسسات المجتمع المدني (رسالة) في مواجهة المشكلات العاجلة للمرأة المعيلة؟

ملـــخص بـــأهم النتائج

هدفت هذه الدراسة بوجه عام إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة المعيلة، حيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٣٠٠) امرأة معيلة بمحافظة بني سويف؛ باستخدام الاستبار، ودليل المقابلة، والوثائق والسجلات؛ لجمع المادة الميدانية، كما تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS، والتوسط الحسابي والانحراف المعياري في تحليل البيانات. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن ما يلي:-

أولاً:- بالنسبة للنتائج المتعلقة بالمحددات الشخصية.

لعبت العديد من المحددات الشخصية والظروف الاجتماعية المحيطة بالمرأة المعيلة دوراً كبيراً في الاستفادة من خدمات مؤسسة رسالة، حيث بلغت نسبة المستفيدات من خدمات المؤسسة من الاميات ٦٤%، كما بلغت نسبة من لا يعملون سواء أكان عمل حكومي أو خاص ٩٢% من العينة كما بلغت نسبة الأرامل والمطلقات ٥٧,٧ % من العينة، ويعود ذلك إلى تحمل المرأة المعيلة المسؤولية الاقتصادية كاملة لأسرتها وافتقادها للقوة الاقتصادية لتحسين بيئتها المادية والاجتماعية، وما يصاحب ذلك من سوء الأحوال الصحية والحرمان من المياه النقية، الصرف الصحي، الغذاء الكافي وتدنى أساليب الحياة في اغلب المناطق في مجتمع البحث، مما يترتب علية ظاهرة تأنيت الفقر.

ثانياً:- بالنسبة للنتائج المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.

قامت مؤسسة رسالة بدور كبير في تحقيق التكافل الاقتصادي للمرأة المعيلة، وذلك من خلال تنمية اقتصادية قصيرة المدي ركزت علي الدعم المباشرة، مثل: الكفالات الشهرية، وبرنامج "إطعام أسبوعي" بواقع مرتين في الأسبوع، ومعارض للمنتجات والسلع كمعارض "الملابس المستعملة ، الشنط الغذائية الشهرية، وسداد المصروفات ورسوم دورية، وقد اتضح من النتائج أن نسبة ٦٨،٨% من العينة قد استفادوا من الخدمات الاقتصادية العاجلة، كما ركزت المؤسسة علي مفهوم المشروعات طويلة الأجل من خلال مجموعة من المشروعات والبرامج التي هدفت إلي تمكين المرأة المعيلة وقد

استفاد ٧٣،٤% من مفردات العينة من عدد من المشروع الاقتصادية، وقد ترك دورًا كبيرًا في واقع المرأة المعيلة وأسرتها، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة الميدانية حيث أن ٩٠% من العينة قد وجدوا مردود انعكس علي وضعهم المادي، وقد كانت ابرز النتائج الاقتصادية متمثلة فيما يلي:-

١-العلاقة ذات التأثير بين ظاهرة تأنيث الفقر وتفشى ظاهرة المرأة المعيلة.

٢-نظرًا لمعاناة المرأة المعيلة المستمرة من الفر، لازم ذلك العديد من الأزمات والمشكلات التي لا يمكن أن تنفصم عنها.

٣-أن برامج مؤسسة رسالة هو اتجاه لدعم رأس المال البشرى للمرأة المعيلة بالتعليم والتدريب، والتمكين الاقتصادي قصير المدي وطويل المدي.

٤-تتجه المرأة المعيلة لمحاولة تحسين مستوى معيشة أسرتها من خلال إتباع وممارسة عدة أساليب معيشيه تسعى الى التوائم مع التغيرات الحادثة لإمكانية البقاء وهو ما دعي إلى معرفة أساليب التكيف المعيشي والذي تمثل في الحصول علي دعم مؤسسة رسالة.

ثالثاً: بالنسبة للنتائج المتعلقة بدور المؤسسة في دعم الرعاية الطبية للمرأة المعيلة.

اتضح من نتائج الدراسة أن التنمية الصحية للمرأة المعيلة تمثلت في تحسين الوضع الصحي من خلال الخدمات والبرامج التي تقدمها بشكل مباشر، عن طريق مجموعة الأفواج الطبية المتكاملة، والتي يتم توجيهها إلي القري الأكثر احتياجاً وفقراً، كما لعب التكافل المادي للأوضاع الصحية للمرأة المعيلة دوراً كبيراً من خلال الصيدلية الطبية الخاصة بالمؤسسة، بالإضافة إلي مجموعة من المساعدات المادية للمرضي، كما كان للخدمات الطبية المقدمة مردود كبير في مجتمع البحث فقد استفادت نسبة ٨٠% من مفردات العينة من خدمات الأفواج المتكاملة، والمتمثلة في الكشف والعلاج والاشعة والتحاليل، حيث بلغت نسبة من يحصلون علي ادوية خاصة بالأمراض المستعصية والمزمنة ٩٧% من العينة.

رابعًا: بالنسبة للنتائج المتعلقة بدور المؤسسة في مواجهة المشكلات العاجلة المرأة المعيلة.

كشفت نتائج الدراسة أن مؤسسة رسالة تقوم بدور كبير في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة، من خلال المساندة الاجتماعية والإنسانية والنفسية، ومحاولة حل المشكلات العاجلة التي تتعرض لها، حيث بلغت نسبة من استفدن من برنامج الزيارات٨٨% من العينة، ويبرز هنا دور الدعم الذي تقدمة المؤسسة في هذا النطاق؛ خاصة في المساهمة في حل المشكلات العاجلة والتي قد تحدث بشكل مفاجئ دون ترتيب مسبق.

خامساً:- بالنسبة للنتائج المتعلقة بالمتطوعين

قامت مؤسسة رسالة في تحقيق أهدافها بدور ريادي تمثل في تعبئة المتطوعين في كافة المجالات التي تعمل المؤسسة في نطاقها، وذلك من خلال التدريب المستمر، وتفعيل المشاركة والمنافسة بين أعضاء الفريق الواحد، حيث تمكنت المؤسسة من إنشاء وحدة خاصة بالتطوع ، والجدير بالذكر ان للمتطوعين في مؤسسة رسالة دورا بارزا في تحقيق برامج التنمية بصفة عامة، وبرامج تنمية المرأة المعيلة بشكل خاص، والذي ساهم بشكل كبير ومؤثر في تحقيق أهداف المؤسسة العامة والاهداف المنوطة بهم حيال المرأة المعيلة.

<u>رؤية استشرافية</u>

تقدم مؤسسات المجتمع المدني دور كبير ومؤثر في تنمية المجتمع، إلا أنها ورغم جميع المحاولات التي تقدمها والتي تهدف إلي تقديم الدعم بصورة عادلة تحتاج إلي تطوير وتعاون مع كافة مؤسسات الدولة الرسمية، وقطاع الاعمال الاقتصادي وبهذه الطريقة تصبح برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية متكاملة، حيث انها حلقة متصلة الأركان تهدف إلي تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي والإنساني في أبهي صوره، وفي ضوء نتائج الدراسة وضعت الباحثة رؤية استشرافية لتطوير مؤسسات التنمية بصفة

عامة ومؤسسات المجتمع المدني بصفة خاصة، حتي يتسنى لها الوصول بأهداف برامج التنمية إلي أعلي مؤشراته في مجالاته، المتكاملة ومن هنا تركز الرؤية المستقبلية لتفعيل دور المرأة على المرتكزات والأسس الآتية:-

أولاً: إنشاء قاعدة بيانات متكاملة تشمل كافة البيانات الخاصة بالأوضاع الخاصة بالمرأة المعيلة في المجتمع المصري، ورصد العوائق التي تحول دون الإسهام الفعال للاستثمار، وتوظيف الطاقات، والقدرات الخاصة بالمرأة مما يحقق تعزيز (قدراتها الذاتية) ودعم إسهاماتها في المجال التنموي، الأمر الذي انعكس على مسيرة المجتمع ايجابيًا.

ثانيًا: حصر الاحتياجات الخاصة بالمرأة، والذي يتطلب رسم خريطة اجتماعية بالاحتياجات الخاصة بالمرأة وتحديد الأولويات، وفي هذا الصدد نشير إلي أهمية مراعاة الظروف الجغرافية، الأطر الثقافية، الموروثات الاجتماعية، والفروق الفردية لكل مجتمع.

ثالثًا: ضرورة الأخذ بالمنهج التكاملي في الاصلاح، ففي الحقيقية قد ينجم عن كل برنامج اصلاحي أثار سلبية أكثر من العوائد الإيجابية.

رابعًا: اليات التنسيق:تتعدد الاجهزة القائمة بتقديم خدمات المرأة، والتي تتبنى القضايا الخاصة بها، ويحدث غالبا نتيجة لغياب آليات التنسيق تعارض الادوار أو تضارب الوسائل، أو بعثرة الجهود، الامر الذى ينعكس سلباً على مسارات تفعيل دور المرأة.

خامسًا: برامج التمكين، أن برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي والصحي في مجال التنمية بصفة عامة، ومجال تنمية المرأة بصفة خاصة، يتطلب مشاركة المتخصصين في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، لذا يقترض البحث انشاء برنامج قومي للتمكين التنموي يهدف إلي تحديد وترتيب الأولويات الاجتماعية التنموية بشكل علمي منظم.

سادسًا: تهيئة الظروف الاجتماعية للمرأة في الأماكن العشوائية، والريفية بالتنسيق مع أهداف التنمية القومية في مصر، من خلال زيادة دخل الأسرة عن طريق تشجيع عمل الأسرة في مجال الصناعات الحرفية، زيادة المشاركة المرأة في التعليم، و نشر الوعي الصحي.

المراجع العربية

١-براهيم، نيفين عبد المنعم ،٢٠٠٢. إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المرأة لتمكينها من القيام بدورها في تنمية المجتمع.

٢-الشربينى، ورهان ، والى، غادة، ٢٠١٧ "المصريين الأحرار" يوم المرأة العالمى : مشروعات عديدة لمساعدة المرأة المعيلة، بوابة البرلمان . http://www.parliamentgate.net/?p=32

٣-الباز،شهيدة وآخرون،١٩٩٥،المرأة في المنظمات الأهلية في مصر، ورقة عمل مقدمه للجنة المنظمات الأهلية والأعداد لمؤتمر المرأة العالمي ببكين.

٤-السمالوطي ، إقبال، ٢٠٠٧، دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة ، المؤتمر السنوي لمركز تعليم الكبار ، جامعة عين شمس بالاشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، دار الفكر العربي ، القاهرة

٥-السيد، هالة و عمارة ،طارق ،٢٠٠٨، ، دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفقيرة للتعامل مع آليات سوق العمل، دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٢٤، الجزء ٣

٦-المحمد ، حسين ، ٢٠١٤، المسؤولية الاجتماعية والعمل العام، بحث منشور، مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٥٨٤ .

٧- الجرواني، نادية عبد الجواد،٢٠٠٧ ،الأندية النسائية وتحسين نوعية الحياة، دراسة مطبقة على الأندية النسائية بمحافظتي القاهرة مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد ,٢٣

٨-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، تقرير التنمية الإنسانية العربية ، عمان –الأردن ، المكتبة الوطنية.

٩-توفيق، محسن، ٢٠١٧، التخطيط التأثيري، دورس مستفادة من تجارب الآخرين، مؤتمر إصلاح منظومة التخطيط في مصر ،العبور إلى المستقبل، القاهرة، معهد التخطيط القومي.

١٠-توفيق، هدى ، ٢٠٠٤،دور الجمعيات في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة - دراسة في إطار الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ١٦ ،المجلد ٣ ،كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان

١١-تقريرالتنميةالبشرية،٢٠٠٥،محافظة بنى سويف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، معهد التخطيط القومي.

١٢-توهامي ،وآخرون، ٢٠٠٤، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة ،جامعة منتوري، قسنطينة،

١٣-جمعه، محمد، (٢٠١٤) خدمات الجمعيات الأهلية وتمكين الفقراء بالمجتمعات الريفية، دراسة وصفيه أُجريت علي عينة من الجمعيات الأهلية بمحافظة أسيوط، أطروحة ماجستير ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.

١٤-جامبل ، سارة ، ترجمة الشامي، أحمد، ٢٠٠٢، "النسوية وما بعد النسوية"، دراسة ومعجم لغوي، ، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة.

١٥-حجازي، هدى ،٢٠٠٧ ، إسهامات منظمات المجتمع المدني في مواجهة ظاهرة تأنيث الفقر في ظل العولمة " " دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع"، المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية، مصر، مج.

١٦-حسام الدين ، محمد ،٢٠٠٣، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية،

١٧-سرحان، باسم وآخرون، ٢٠٠٩، دور برامج القيادات الشابة في مؤسسات مدينتي رام الله والبيرة في رفع الوعي الجندري للفتيان والفتيات المنتسبين إليها. مركز المرأة للبحوث والتوثيق، فلسطين.

١٨-سليم ، منى جميل،٢٠٠٧ ،إسهامات منظمات المجتمع المدني في بناء قدرات المرشحات الجدد للمجالس الشعبية المحلية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثالث والعشرين

١٩-صليحة، مقاسي، ٢٠٠٧، نموذج الدعم الاجتماعي المتكامل في التعامل مع ظاهرة الفقر تحليل سوسيولوجي وطرح مستقبلي»، مجلة العلوم السكانية ، المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية ،جامعة الأزهر، القاهرة.

٢٠-عبد اللطيف، هبة أحمد، ٢٠٠٧، الحوار المجتمعي واتخاذ القرارات بالجمعيات الاهلية بمدينة الفيوم. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد الثالث والعشرين.

٢١-عبد المجيد، لبنى محمد ،٢٠٠٤، تمكين جمعيات المرأة في مواجهة احتياجات ومشكلات المرأة في المجتمعات المحلية، دراسة مطبقة على عينة من الجمعيات الأعضاء بشبكة رابطة المرأة العربية ببعض المحافظات المصرية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزء الثالث، ع(١٦)

٢٢-عبد الجواد، سلوى عبد االله ،٢٠٠٩، استخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزء الرابع، العدد (٢٦).

٢٣-عبد المطلب،الأسرح، ٢٠٠٩، المسئولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، فعاليات المؤتمر الخمسين للجمعية المصرية للتشريعات الصحية والبيئية ،"هموم بيئية للحل" القاهرة،

٢٤-عبد الغني، رضوى ،٢٠٠٩، بناء القدرات التنمية التي تركز على الناس، مركز تطوير الاداء والتنمية، سلسلة تطوير الأداء المجتمعي ، القاهرة، العدد ,٣

٢٥-عبد المجيد، لبني محمود ،٢٠٠٥ ، خبرات وتجارب دولية في التوعية المجتمعية، المؤتمر التاسع عشر للخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ، القاهرة .

عزالدين، ناهد، ٢٠٠٨ ،المجتمع المدني، موسوعة الشباب السياسية، عدد رقم ٥ ،القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

٢٦-عبد المولى ،سمية،٢٠٠٩، تدعيم التعليم كأساس للتمكين الاقتصادي للمرأة في مصر، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الامريكية، القاهرة.

٢٧-غامري، محمد، ١٩٩٠ ، ثقافة الفقر (دراسة في أنثروبولوجيا التنمية الحضرية)، المركز العربي للنشر و التوزيع، الإسكندرية.

٢٨-فرج ، حنان مكرم ،٢٠٠٧، تمكين المرأة التي تعول للمشاركة فى التنمية الريفية فى بعض قري محافظة الجيزة ، رسالة كتوراة في فلسفة العلوم الزراعية ، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، القاهرة.

٢٩-لطفي، طلعت (٢٠١٢)، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٠-فوزي، هناء ،٢٠١١، دور الجمعيات في تمكين المرأة المعيلة في الحصول على الخدمات الاجتماعية في المجتمعات العشوائية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة.

٣٠-مركز الإعلامي لمجلس الوزراء ،٢٠١٩، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة.

٣١-محرم ، ابراهيم ،والشاذلي ،سمير، وبركات ،مازن محمد، والبسيوني ،محمد السعيد، ٢٠١٢، تأنيث الفقر فى ضوء مؤشرات التنمية البشرية والواقع الاجتماعي الريفي، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة المنصورة ،العدد(٣)مجلد (٨).

٣٢-محسن، محمد ٢٠٠٤،. دراسة تقويمية لمنهاج عمل مراكز الشباب في تنمية البيئة الريفية من منظور طريقة تنظيم المجتمع – دراسة ميدانية مطبقة على مركز شباب الوسطى محافظة بني سويف، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزء الثالث، العدد (١٦).

٣٣-محمد، جصاص، تليلاني، فاطمة، ٢٠١٦، ، تطبيقات المسؤولية الاجتماعية الخارجية للمؤسسات، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي.

٢-المراجع الأجنبية

1-Adams, R,. ,1996,. social work and empowerment, London, Macmillan press LTD

2-A statistical portrait: women and men in Egypt, 2003, economic social commission for western Asia

3-Andrea ,Perez &Langacio ,2013.Extending On The Formatting process OF CSR Image, Social Media Quarterly ,Vol,19,ISSue,3.
4-Adubra .A.L .2002..Nontraditional Occupations, Empowerment and Women : A case of Togolese Women , PHD , the Pennsylvania State University
Htttp://www.lib.umi.com
5--Burgas, Calberg,2006. Female Headed Household, A case study, university of North, at chapel, Hill, Carolina.
6-Bandura, A. 1997. Self-efficacy: the exercise of control. Now York: W. H. freeman.
7-Bhavnani, Kumm 2001. Feminism and Race. Oxford; New York: Oxford University Press.
8-Cynthia, Enloe 1998 Making Feminist sensé in international politics, Berkely, university of Califonia, press,
9-Carmelo,2008. MESA-LAGO : Social protection in Chile Reforms to improve 4) equity International Labour Review, Vol. 147, No. 4
10-Carrol, Archie B . 1991 ," The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholder," Business Horizons, July – August. www.stc.com.sa
11-David, holdford, 2005.The Dynamic Of The Pharmaceutical Market Using A Social Marketing Framework, Journal OF Marketing .Vol.22,No,7
12-Development Report, 2015, Washington: World Bank. − World Economic forum. Gender Gap report,.
13-Dorothy,1995**,Marie Overbuy Well Participation, Encyclopedia of Social Work**. National Association of Social Workers, United States.
14-ESCWA. 2012. Addressing the barriers to women's economic participation in the ESCWA region, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), New York: United Nations.
15-Freeman, R. 1994. Small Group Pedagogy Consciousness Raising In Comparative Times, Routledge . .
16-Faulkner A.H & Lawson V.A 1991 Employment versus empowerment : A case study of the nature of women"s work in Ecuador , the Journal of development studies , Vol 27, No 4.
17-Goldstin, Jerome ,2005, Building an Eco engine in A South Dakota County.

18-Habib, T. Z. ,2017. Challenges of the Female Heads of Household in Bangladesh: A Qualitative Inquiry. Journal of Advances in Social Science and Humanities, 3(6)
19-Hurst, Charles E. 2001. Social Inequality: Forms, Causes, and Consequences. 4th ed. Boston and London: Allyn and Bacon.
20-Hoque&, Itohara ,2009,. Women Empowerment through Participation in Micro-Credit Programme :A Case Study from Bangladesh, Journal of Social Sciences 5(3):
United Nations Development Programs ،21-Human, 2007 Development Report
22-Hilary, N. 1998, Indigenous people in a Multicultural society , social work
23-luman,J,L. 1994. The Existential Base of Power Relation. In " Power – Gender Social Relations In Theory And Practice".
24-Inglehart,R.2008, publics Western among values Changing European West 2–1(31 Politics)
25-Jon Simon ,2008, Social Planning, In Terry Mizrahi& Larry E. Davis Encyclopedia of Social Work 20 th Edition, Vol, (4) NASW Press, Oxford, New.York.
26-Khan ,Abdul, Rashd and Zainb,2011. Woman Socio-econmac Impermeant Critical Assessment . Pakistan Economic and Social Review ,Volume 49, No. (1),
27-Khakimova, Sitora, 2011. The impact of male migration and Natural Disaster on women Headed Households and their families master degree, state university of New york at buffalo, united states- New york.
28-Karen Baker .Andrew Cud more.(2006).The Impact Of Perceived corporate Social Responsibility On Consumer Behavior, Journal Of Business Research,Vol,59
29-Lorber, Judith. 1998. Gender Inequality: Feminist Theories and Politics. Los Angeles: Roxbury
30-M. Foucault, 'Two lectures'1983, in Foucault, Power/Knowledge, and 'The subject and power', in H. L. Dreyfus and P. Rabinow (eds), Michel Foucault: Beyond Structuralism and Hermeneutics, Chicago, University of Chicago Press
31-Mizrahi ,I, 2002, social markers support, the role volunteers in the delivery of social services, National Amociation of social markers, N.A.S.W august .

32-Malhotra, Boender, C,2002,Measuring Women's Empowerment avariable in International Development, **paper Commissioned.**
33-Mason, HL Smith ,2003. Women's Empowerment and Social Context: Results from five Asian countries, Gender and Development, Group .https://scholar.google.com.eg
34-Mcloughlin, Claire. 2013, Helpdesk Research Report: Women's economic role in the Middle East and North Africa)MENA(, World Bank.
35-Mudiy, nselage ,2014. Heterogeneity and female. Headed Households in srilanka, Athesis of doctorate, srilanba, the university of Waikato
36-MF2015. The International Monetary Fundand the Millennium Development Goals. Retrieved Dec 2015, from International Monetary Fund: https://www.imf.org/external/np/exr/facts/mdg.htm
37-Norayan, Deepa ,2002. Empowerment and Reduction, Washington DC
37-Nilson, Eileen .2007.. Female Headed single, parent families in Puerto. An exploratory study of work and family conditions, journal of social Behaviour and personality
38-Nelson,A.B& Venky,v,k,2013, Integrating social responsibility into business school undergraduate Education: A student perspective, American journal of business education, vol(6),N(03),.
39-oque, &, Itohara , 2009, Women Empowerment through Participation in Micro-Credit Programme:A Case Study from Bangladesh, Journal of Social Sciences 5(3), (ISSN 1549- 3652).
40-Parry, J and others ,2004. Mechanisms by which area-based regeneration programmers' might impact on community health :a case study of the new deal for communities initiative', Journal of The Royal Institute of Public Health. Vol.118
41-Rochelle, Stewart, 2012. contesting a third world development category. Female Headed Households in Samoa, journal article of women's studies international forum, vol34, New Zealand, Massey university, Palmerstone North
42-Swain, Ranjula, Walentin. ,2008. Economic and Non-Economic Factor What Empowers woman, Warking paper, UPPSALA University.
43-Stephen, R,1999,. « Management Concept And Application. USA: Prentice-Hall Inc.

44-The Dynamic Of The Pharmaceutical Market Using A Social Marketing Framework.2005, Journal OF Marketing .Vol.22,No,7
45-The Personal Responsibility and Work Opportunity Reconciliation Act, 2105,. Washington, DC: Government Printing Office, Title III, Pub. L. no,110 stat
46-Veena, Gandotra,2003, Female-Headed households, A data base of North Bihair, Journal of social sciences, Oct, India.
47-White,S.1997, S.Men , Masculinities , and The Politics of Development. Gender and Development.VOL 5. NO.2. Routlege. London, And New york
48-Wallenstein,Nina,1993,E**mpowerment and Health, The Theory and Practice of Community**, Community Development Journal, Oxford University Press.
49-Wehmeier, Sally, 2006 "oxford Advanced learner's dictionary, international student's edition" . England, Oxford university press, 7th edition.
50-World Bank, 2008, Using Training to Build Capacity for Development, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, Washington
51-World Bank,2012,. Capabilities, Opportunities and Participation: Gender Equality and Development in the Middle East and North Africa Region. A companion to the World

ملحق رقم (١)

خصائص حالات الدراسة

الحالة	العمر	المستوي التعليمي	المهنة	الحالة الاجتماعية	نوع الاعالة	مدة الاعالة	محل الإقامة
الأول	٣٥	امية	لا تعمل	أرملة	تعول أولادها	٥ سنوات	قرية سدس
الثانية	٤٤	امية	لا تعمل	أرملة	تعولها أولادها وأمها	٧ سنوات	قرية سنور
الثالثة	٤٦	امية	لا تعمل	أرملة	تعول أولادها	٨سنوات	قرية بني صالح
الرابعة	٤٥	امية	لا تعمل	أرملة	تعول أولادها (الأب- والأم)	١٥ سنة	قرية حاجر سليمان
الخامسة	٤٢	امية	لا تعمل	أرملة	تعول أولادها وامها وابيها	٩ سنوات	قرية سنور
السادسة	١٩	تعليم متوسط	لا تعمل	مطلقة	تعول أبنائها	سنتين	قرية سنور
السابعة	٥٠	تعليم ابتدائي	تعمل باليومية	زوجة معاق	تعول أبنائها وزوجها	١٤ سنة	مدينة بني سويف
الثامنة	٣٧	تعليم فني	تعمل باليومية	مطلقة	تعول أبنائها	١ سنة	شرق النيل
التاسعة	٤٩	تعليم اعدادي	لا تعمل	مطلقة	تعول أبنائها	٤ سنوات	قرية بني صالح
العاشرة	٣٥	تعليم عالي	لا تعمل	غير متزوجة	تعول اخواتها وابيها	٥ سنوات	شارع ميدان المديرية

جدول رقم (١) يوضح خصائص العينة

خصائص العينة		التكرار	العينة
السن	اقل من ٣٠	٦٤	%٢١,٣
	٣٠:٤٠	١٣١	%٤٣,٦
	٤٠:٥٠	٨٩	%٢٩,٧
	٥٠ فأكثر	١٦٠	%٥,٤
المستوى التعليمي	لا تقراء ولا تكتب	١٢٠	%٤٠
	ابتدائي	٣٥	%١١,٧
	اعدادى	٢٥	%٨,٤
	متوسط	٥٠	%١٦,٦
	جامعى	٧٠	%٢٣,٤
العمل	لا تعمل	٢٧٦	%٩٢
	تعمل	٢٤	%٨
الحالة الاجتماعية	غير متزوجة	٢٠٥	%٦٨,٣
	متزوجة	٩٥	%٣١,٧
الجملة		٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٢) يوضح خصائص الحالة الاجتماعية

خصائص العينة		التكرار	العينة
الحالة	ارملة	١٠٠	%٣٣,٣
	مطلقة	٧٠	%٢٣,٣
	زوجة المتقاعد	٤٥	%١٣,٤
	زوجة المعاق	٣٥	%١١,٧
	المهجورة	٣٠	%١٠
	المسؤولة عن الابوين و الاخوان	٢٠	%٦,٧
	زوجة السجين	٥	%١,٦
عدد افراد الاسرة	١:٣	٢٨	%٩,٤
	٣:٥	٧٥	%٢٥
	اكثرمن ٥	١٩٧	%٦٥,٧
المجموع		٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٣) يوضح عدد العاملين في الاسرة

عدد العاملين في الاسرة	العدد	النسبة
لا يوجد	٢١٥	%٧١,٧
١:٢	٧٠	%٢٣,٤
٢:٣	١٠	%٣,٣
٣ فاكثر	٥	%١,٦
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٤) يوضح مدة الاعانة

مدة الاعانة	العدد	النسبة
اقل من خمس سنوات	٦٠	%٢٠
٥:١٠	١٣٠	%٤٣,٣
١٠ فاكثر	١١٠	%٣٦,٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٥) يوضح المحور الاقتصادى

برامج الجمعية للمراة المعيلة	العدد
برنامج اطعام اسبوعى	٤٠٠٠ حالة
معارض ملابس	٢٤ معرض
الشنط الغذائية	٥٠ شنطة
الكفالات	٢٠٠ كفالة

جدول رقم (٦) يوضح الاستفادة من الخدمات الاقتصادية

أوجه الاستفادة	العدد	النسبة
استفدت من الخدمة	٢٠٦	%٦٨,٦
لم اسنفد من الخدمة	٩٤	%٣١,٤
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٧) يوضح تعدد اوجة الاستفادة من الخدمات

تعدد الاستفادة	العدد	النسبة
استفدت باكثر من مشروع	٢٢٠	%٧٣,٤
استفدت بمشروع	٨٠	%٢٦,٦
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٨) يوضح أسلوب الدعم

أسلوب الدعم	العدد	النسبة
من خلال المتطوع	١٥٠	%٥٠
الجمعية مباشرة	١٢٠	%٤٠
من خلال وسيط	٣٠	%١٠
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٩) يوضح المردود الاقتصادى للاعانات العاجلة

المردود	العدد	النسبة
لها مردود	٢٧٠	%٩٠
ليس لها مردود	٣٠	%٣٠
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١٠) يوضح انعكاس الخدمات الاقتصادية على واقع المراة المعيلة

الخدمات	العدد	النسبة
فواتير أموال	١٢٨	%٤٢,٧

غذاء	١١٧	%٣٩
احتياجات أخرى	٥٥	%١٨,٣
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١١) يوضح نوع المشروع المقدم

نوع المشروع	العدد	النسبة
التجارية	٩٧	%٣٢,٤
الحرفية	٧٥	%٢٥
الغذائية	٦٥	%٢١,٧
الخدمية	٦٣	%٢١
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١٢) يوضح المتابعة للمشروع

متابعة المشروع	العدد	النسبة
تتابع الجمعية المشروع	٢٨٥	%٩٥
لا تتابع الجمعية المشروع	١٥	%٥
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١٣) يوضح اليات الإدارة

اليات التابعة	العدد	النسبة
بمفردها	١٧٠	%٥٦,٦
يشاركها الأبناء	٦٥	%٢١,٧
يشاركها الزوج ان وجد	٣٥	%١١,٧
شريك خارجى	٠	%٠
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١٤) يوضح مكان المشروع

مكان المشروع	العدد	النسبة
في المنزل	١٦٩	%٥٤,٩
مكان مستاجر	١٠٠	%٣٥
في السوق	٣١	%١٠,١
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١٥) يوضح طرق التسويق

طرق التسويق	العدد	النسبة
من خلال الأقارب	١٢٠	%٤٠
من خلال الجيران	١٠٠	%٣٥
السوق و المعارض	٦٠	%٢٠
البيع اون لاين	١٥	%٥
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١٦) يوضح انعكاس المشروع علي الظروف الحياتية

الظروف	العدد	النسبة
توفير الانفاق	١٩٠	%٦٣,٤
تجهيز الأبناء	٧٠	%٢٣,٣
تعليم الأبناء	٤٠	%١٣,٣
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١٧) يوضح اجمالي المستهدفون من القوافل الطبية

القوافل	عدد الحالات	أماكن الاستهداف
المركز الطبي	٢٠٠	بني سويف
كن لي عونا	١٤٠	قرية سنور
رحماء بينهم	٨٠	قرية عبد الحفيظ
المجموع	٤٢٠	

جدول رقم (١٨) يوضح وسائل الإعلان عن وجود القافلة الطبية

وسائل الإعلان	العدد	النسبة
الدعايا و الإعلان	٢٢٥	%٧٥
الجيران	٤٠	%١٣,٤
الاهل	٣٥	%١١,٦
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١٩) يوضح سبب اللجوء للقافلة

السبب	العدد	النسبة
مجانية الخدمة	١٦٥	%٥٥
جودة الخدم	١٠٥	%٣٥
قرب الخدم من السكن	٣٠	%١٥
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٠) يوضح طبقة الاستفادة

طبقة الاستفادة	العدد	النسبة
الاستفادة من كل الخدمات	٢٤٠	%٨٠
الاستفادة الجزئية	٦٠	%٢٠
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٢١) يوضح المردود الاجتماعي للخدمة المقدمة

المردود	العدد	النسبة
معرفة الحالة بمرضها	٢٦٤	%٨٩
مجرد الحصول على الخدمات	٣٦	%١١
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٢) يوضح العلاج وعلاقتة بطبيعة المرض

العلاج وطبيعة المرض	العدد	النسبة
امراض مزمنة	٢٩١	%٩٧
امراض طارئة	٩	%٣
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٣) يوضح طبيعة الامراض

المرض	العدد	النسبة
سكر	٨٥	%٢٨,٨
ضغط	٨٠	%٢٦,٧
كبد	٧٥	%٢٥
قلب	٦٠	%٢٠
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٤) يوضح طبيعة التكافل العلاجى وشراء الادوية

توافر العلاج	العدد	النسبة
توفر الادوية المتاحة بشكل دائم	٢٠٩	%٩٦,٧
اجد نواقص في البعض	٧٠	%٢٤
اجد نواقص في نوع واحد	٢١	%٧
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٥) يوضح معدل الاستفادة من برنامج الدواء

معدل الاستفادة	العدد	النسبة
لا اشترى ادوية	١٣٨	46%
اشترى نوع واحد	١٠٥	35%
اشترى اكثر من نوع	٥٧	19%
المجموع	300	100%

جدول رقم (٢٦) يوضح مساهمة الجمعية في تحقيق التمكين الصحي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة
تغيير السلوكيات المرتبطة بالمرض	٤,٧٨	٢,٨٩	كبيرة جدا
تغيير سلوكيات تناول الدواء	٤,٦	٢,٤٥	كبير جدا
التوعية بالامراض المزمنة والمستجدة	٤,٠١	٢,١٢	كبيرة
تعديل السلوكيات الصحية بصفة عامة	٣,٥٦	١,٩	متوسطة
تغيير عادات الصحة و المرض	٤,٣٣	١,٥٦	متوسطة
المتوسط العام		4,05	كبير

جدول رقم (٢٧) يوضح المستهدفون من برنامج التكافل الاجتماعي

المستهدفون	عدد الحالات
برنامج قد التحدى	٤٠٠
الزيارات الميدانية للجزيرة	٦٠٠
عزبة خورشيد	٣٦٠

جدول رقم (٢٨) يوضح برنامج الاسقف ووصلات المياة

نماذج لبرامج التكافل	العدد
مشروع الاسقف	٨١ سقف
مشروع وصلات المياة	١٢٥ وصلة

جدول رقم (٢٩) يوضح الاستفادة من الزيارات

الحالة	العدد	النسبة
استفدت	٢٦٤	%٨٨
لم استفيد	٣٦	%١٢
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٣٠) يوضح الاستفادة من برنامج الزيارات

الاستفادة	العدد	النسبة
مشكلة عاجلة	٩٠	%٣٠
مشكلة اقتصادية	٨٥	%٢٨,٣
مشكلة إنسانية	٧٧	%٢٥,٧
مشكلة اجتماعية	٤٨	%١٦
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٣١) يوضح كفاءة الزيارات الميدانية في حل المشكلات

كفاءة الزيارات	العدد	النسبة
ساهمت في حل المشكلات	٢٤٠	%٨٠
لم تساهم في حل المشكلات	٦٠	%٢٠
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٣٢) الدور التكاملي في حل المشكلات العاجلة

الدور التكاملى في حل المشكلات	العدد	النسبة
لجأت للجمعية في حل مشاكل عاجلة	٢٧٦	%٩٢
لم الجأ في حل مشاكل عاجلة	٢٤	%٨
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٣٣) يوضح أنواع المشكلات التي تتعرض لها المراة المعيلة

أنواع المشكلات	العدد	النسبة
مشكلات اجتماعية	٩٢	%٣٠,٦
مشكلات مالية	٨٠	%٢٤,٧
مشكلات خاصة بالسكن	٧٤	%٢٦,٧
مشكلات صحية	٥٤	%١٨
المجموع	٣٠٠	%١٠٠